



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -



ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية

شعبة: علوم التسيير

وعلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

قسم: علوم التسيير

بغنوان :

دور الابتكار المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية

إشراف المشرف :

إعداد الطالب :

- د.عابد عدة

- عابدي فاطمة نضال

- حماني الزهرة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر ب	د.بوسعيد محمد عبد الكريم
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د.عدة عابد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د.عون الله سعاد

السنة الجامعية: 2024-2025



كلمة شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر للمولى عز وجل الذي أنعم علينا لنتم هذا العمل العلمي المتواضع وأسمى كلمات
التقدير والامتنان لأستاذنا الفاضل المشرف الدكتور "عدة عابد" الذي رافقنا طيلة البحث
بنصائحه وتوجيهاته القيمة وندعو الله عز وجل أن يوفقه في حياته العملية .
كما لا ننسى أن نشكر من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد .

الإهداء

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي، ونورها دليلي في الحياة...
إلى أمي يا من علمتني أن لا مستحيل مع الإصرار، وأن الدرب وإن طال لا
بد أن يزهر....
إلى من كان سندي في كل مراحل الحياة، إلى من غرس في الثقة،
وربى في قلبي القوة...
إلى أبي، يا صاحب القلب الكبير والعطاء الذي لا ينضب.
إلى أخي "خالد" الغالي، رغم بعدك عنا، كنت دوما الأقرب إلى قلبي... دعمك،
كلماتك ووجودك المعنوي كان نوراً في دربي.
إلى إخوتي الأعزاء "سفيان - أمير - اشرف"، يا من كنتم السند والفرح والضحكة
التي كانت تضيء دربي في لحظات التعب...
إلى عائلتي الكبيرة عائلة عابدي وعائلة عياد لكم من قلبي كل الحب والتقدير...
هذا العمل البسيط هو ثمرة حبكم، دعمكم ودعواتكم. لكم جميعاً... أهدي هذا النجاح من
القلب، وبكل فخر.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولاً قبل كل شيء إلى عائلتي العزيزة التي من كانوا السند والدعم منذ البدايات

إلى أمي وأبي اللذين زرعاً في القيم ومنحاني الدعم والثقة أطال الله في عمرهما وأدامهما منارة فوق رؤوسنا عرفانا وتقديراً لحيتهما وتضحياتهما

إلى كل أخوتي الأعزاء وازواجهم، إلى بهجة ارواحنا لؤي لجين، غيث وذاكر

كما لا يفوتني أن اخص بالشكر زوجي رفيق الدرب وشريك النجاح الذي كان حضوره المطمئن وتشجيعه الصادق من أهم أسباب هذا الانجاز له مني كل الاحترام والتقدير إلى كل أخوتي

زهرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

و اهداء

مقدمة (أ-هـ)

الفصل الأول :

الابتكار المالي و علاقته بإدارة المخاطر المالية

- المبحث الأول: تطور الابتكارات المالية.....(3)
- المطلب الأول : ماهية الابتكار المالي : (3)
- المطلب الثاني: مبادئ الابتكار المالي وتصنيفاته :..... (10)
- المطلب الثالث: محددات الابتكار المالي و استراتيجياته..... (14)
- المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية. (17)
- المطلب الأول: مفاهيم حول إدارة المخاطر في البنوكية: (17)
- المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر المالية..... (24)
- المطلب الثالث: تحليل المخاطر المالية وقياسها..... (26)
- المبحث الثالث: علاقة الابتكار المالي بإدارة المخاطر..... (40)
- المطلب الأول: دور الابتكار المالي في معالجة المخاطر البنوكية. (40)
- المطلب الثاني: آليات الابتكارات المالية المستخدمة في إدارة المخاطر المالية (44)
- المطلب الثالث: تحديات استخدام الابتكار المالي في إدارة المخاطر المالية. (51)

الفصل الثاني:

تأثير الاستثمار المالي على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنوك التجارية ولاية -تيارت -

- المبحث الأول: مدخل إلى النظام البنكي الجزائري (56)
- المطلب الأول: البنوك التجارية العمومية الجزائرية و تنظيمها : (56)
- المطلب الثاني: مميزات وخصائص النظام البنكي الجزائري (60)
- المطلب الثالث: الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك العمومية (61)
- المبحث الثاني : إدارة المخاطر المالية في ظل الابتكارات المالية في البنوك التجارية الجزائرية (65)
- المطلب الأول : واقع الابتكارات المالية لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية (65)
- المطلب الثاني : إدارة البنوك التجارية لمختلف المخاطر المالية: (69)
- المطلب الثالث : انعكاس الابتكارات المالية على المخاطر المالية في البنوك التجارية (76)
- المبحث الثالث :منهجية الدراسة الميدانية و اجراءاتها (79)
- المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة (79)
- المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات ،حدود، أدوات ونماذج الدراسة (80)
- المطلب الثالث: صدق وثبات اداة الدراسة (83)
- خاتمة (99)
- قائمة المراجع..... (102)
- الملاحق..... (102)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	تصنيف الابتكارات المالية حسب Perez	1
33	نسب قياس المخاطر الائتمانية	2
36	نسب قياس مخاطر عدم السيولة	3
37	نسب قياس مخاطر معدل الفائدة.	4
68	أهم الاتفاقيات و المنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية و شركات التأمين	5
80	كيفية توزيع و جمع الاستبيان على عينة الدراسة	6
84	درجات مقياس ليكارت الخماسي	7
85	الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان	8
88	الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان	9
91	الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان	10

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
66	يوضح عملية توريق القروض الرهنية من قبل بنك التنمية المحلية.BDL	01
83	نموذج الدراسة	02
86	وصف متغير السن	03
86	وصف متغير الجنس	04
87	متغير المستوى التعليمي	05
88	متغير سنوات الخبرة في القطاع المصرفي	09

مقدمة

شهدت الصناعة المصرفية خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية نتيجة التطورات التكنولوجية والمالية المتسارعة ، مما أدى إلى بروز الابتكار المالي كأداة استراتيجية لتعزيز قدرة البنوك على المنافسة، وتحسين خدماتها، والاستجابة للتحديات المعقدة في الأسواق المالية، وفي ظل هذه التحولات، لم يعد من الممكن تجاهل أهمية إدارة المخاطر المالية التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه البنوك نظرا لتأثيرها المباشر على سلامة النظام المالي واستقرار المؤسسات المصرفية.

إن تزايد حجم وتعقيد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مثل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، دفع البنوك إلى البحث عن حلول أكثر كفاءة ومرونة، من بينها الابتكار المالي، الذي يوفر أدوات وآليات حديثة تمكن المؤسسات المالية من تحسين قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وتقييمها وإدارتها بشكل فعال.

كما تسعى البنوك التجارية الجزائرية إلى تحديث آلياتها وتكييف نماذجها مع المعايير الدولية للحوكمة والمخاطر، وهو ما يفتح المجال أمام البحث في مدى توظيف الابتكار المالي في إدارة المخاطر داخل هذه المؤسسات من هنا تتبع أهمية دراسة العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر المالية في البنوك الجزائرية، كخطوة نحو بناء نموذج مصرفي أكثر كفاءة وفعالية.

الإشكالية : انطلاقا من ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية :

ما مدى مساهمة الابتكار المالي في تحسين فعالية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما مفهوم الابتكار المالي وما هي أدواته المعتمدة في البنوك التجارية؟
2. ما طبيعة وأنواع المخاطر المالية التي تواجه البنوك الجزائرية ؟
3. كيف يؤثر الابتكار المالي على قدرة البنوك في التنبؤ بالمخاطر والسيطرة عليها ؟
4. ما مدى توظيف أدوات الابتكار المالي في البنوك الجزائرية محل الدراسة؟

الفرضيات :

1. الابتكار المالي يساهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار المالي ومستوى إدارة المخاطر المالية في البنوك محل الدراسة .

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من اعتباره مساهمة علمية في توسيع دائرة المعالجة الأكاديمية لموضوع الابتكار المالي في سياق إدارة المخاطر، خاصة في البيئة البنكية الجزائرية، التي لا تزال في طور التحديث والتكيف مع معايير الحوكمة الحديثة. كما تكمن الأهمية التطبيقية في توفير بيانات ميدانية وتحليلات تساعد صناع القرار المصرفي في تحسين أدواتهم واستراتيجياتهم المتعلقة بإدارة المخاطر.

أهداف الدراسة

التعرف على المفاهيم الحديثة للابتكار المالي وأبعاده المختلفة.

- إبراز أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجه البنوك الجزائرية.
- تحليل العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر المالية.
- تقييم مستوى استخدام أدوات الابتكار المالي في البنوك الجزائرية الستة.
- تقديم توصيات واقعية تدعم تبني الابتكار المالي في إدارة المخاطر.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : تمتد الفترة الزمنية التي انجزت فيها هذه الدراسة من 15 افريل 2025 الى 15 ماي 2025 ،حيث تم خلالها جمع البيانات،تحليلها،و معالجة الاشكالية المطروحة باستخدام الادوات المناسبة .

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة ميدانيا على البنوك التجارية العاملة على مستوى ولاية تيارت ،و التي تمثلت في ستة بنوك و هي (BEA,BDL,CNEP,CPA,BADR,BNA) ،لما تمثله من تنوع في طبيعة النشاط البنكي و انتشارها الجغرافي .وامكانية الوصول الى البيانات المطلوبة

أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

- ندرة الدراسات التي تناولت بشكل تطبيقي العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.
- الحاجة إلى فهم كيفية مساهمة الابتكارات المالية في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية في مواجهة المخاطر.

أسباب ذاتية:

- اهتمامي الشخصي بمجال المالية البنكية وسعبي لتعميق معارفي في الابتكار المالي.
- رغبتني في الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية ضمن تخصصي في الإدارة المالية.
- والمساهمة في تطوير فهم عملي وميداني لهذا الموضوع.

المنهج المستخدم تم الاعتماد على مزيج من المناهج التالية:

المنهج الوصفي : لتحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بالابتكار المالي والمخاطر المالية.

المنهج التحليلي : لتحليل العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر من خلال المؤشرات والمعطيات الميدانية.

المنهج الاستقرائي : من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من البنوك المدروسة باستخدام برنامج SPSS لاستخلاص الاستنتاجات العامة من البيانات الجزئية.

هيكل الدراسة : يمكن أن نقسم الدراسة إلى فصلين كالآتي :

الفصل الاول : الابتكار المالي و المخاطر المالية

يحتوي الفصل الاول من هذه الدراسة على الاطار النظري ، و قد تقسيمه الى ثلاثة مباحث اساسية : فقد تناولنا في المبحث الاول موضوع الابتكار المالي في البنوك التجارية من حيث المفاهيم ،الانواع و اهميته في العمل البنكي ،اما المبحث الثاني فقد ركز على ادارة المخاطر المالية من خلال عرض انواع و خطوات المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية و طرق قياسها و مراقبتها ،في حين خصصنا المبحث الثالث دراسة علاقة الابتكار المالي بادارة المخاطر المالية ،و موضحا كيف يمكن للابتكار المالي ان يسهم في الحد من تلك المخاطر او التخفيف من اثارها .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة على مستوى ولاية تيارت

(BEA،BDL،CNEP،CPA،BADR،BNA)

فقد خصص للجانب التطبيقي ،وتمت معالجته من خلال ثلاثة مباحث كذلك في المبحث الاول تناولنا مهام و خدمات البنوك التجارية محل الدراسة في ولاية تيارت ،ثم عالج المبحث الثاني كيفية ادارة هذه البنوك لمختلف انواع المخاطر المالية من خلال سياساتها و ادواتها ،في حين خصص المبحث الثالث

للجانب الاحصائي .حيث تم تقديم دراسة ميدانية باستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبيان و اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج.

الدراسات السابقة :

دراسة للباحثين محمد بوديسة و سمية عبد الحق ،مذكرة ماستر بعنوان اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين اداء البنوك والتي قدمت سنة 2019 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية و نقود ،عالجت الاشكالية ما مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين اداء البنوك التجارية الجزائرية و الحد من المخاطر المالية التي تواجهها ؟ وتوصلت الى النتائج التالية الحوكمة تعزز الرقابة الداخلية و تدعم اتخاذ القرار ، و تسهم في تقليل المخاطر الناتجة عن سوء التسيير ،وضعف تطبيق الحوكمة في بعض البنوك يؤثر سلبا على الاداء

دراسة للباحثة امينة بن جدو ،مذكرة ماستر بعنوان بناء نموذج لتقييم الاداء المالي في البنوك التجارية سنة 2022 بجامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية ،عالجت الاشكالية كيف يمكن الاستفادة من نماذج التقييم المالي المستخدمة في البنوك الامريكية لبناء نموذج فعال يقيم اداء البنوك التجارية؟، و توصلت الى النتائج التالية المؤشرات المالية تساعد على كشف مواطن الخطر و النموذج يعد اداة ابتكارية لتحسين ادارة المخاطر و الحاجة الى تطوير ادوات تقييم مالي متقدمة في البنوك الجزائرية .

دراسة للباحثين عمر بلخير جواد جواد و مزوني ياسين .مذكرة ماستر بعنوان دور نظام المعلومات في تحسين اداء البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنكي AGB و BADR ، سنة 2017 بجامعة سعيدة ، تخصص مالية،عالجت الاشكالية مادور نظام المعلومات في تحسين الاداء البنكي و مساهمته في الحد من المخاطر التشغيلية و المالية في البنوك التجارية الجزائرية، و توصلت الى النتائج التالية نظم المعلومات تقلل الاخطاء و تدعم الرقابة ،و تؤثر ايجابيا على جودة ادارة المخاطر ،و هناك تفاوت في جاهزية البنوك الجزائرية من حيث البنية التكنولوجية.

ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

جمعت بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية تطبيقية باستخدام بيانات أصلية من ستة بنوك ناشطة في ولاية تيارت مع توظيف أدوات

إحصائية دقيقة (مثل اختبار الفرضيات وتحليل المتوسطات)، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على أحد الجانبين فقط أو اعتمدت على بيانات نظرية دون التطرق للتحليل الميداني المتكامل .

صعوبات الدراسة :

واجهنا خلال فترة الدراسة صعوبات في الدراسة الميدانية، من بينها الصعوبة في توزيع الاستبيان على المديرية الجهوية للبنوك، وبالتالي الصعوبة في الإجابة عليه من طرف البنوك وعليه تم توزيع الاستبيان على الوكالات البنكية ، والذي أجيب عليه من طرف موظفو البنك فقط، و هناك من أجاب بطريقة عشوائية لقلة معرفتهم بإدارة المخاطر المالية.

الفصل الأول

الإبتكار المالي و علاقته بإدابة المخاطر المالية

تمهيد :

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي، أصبح الابتكار المالي ضرورة حتمية تملئها التغيرات التكنولوجية وتزايد التحديات المرتبطة بإدارة المخاطر. فقد باتت البنوك التجارية مطالبة بتبني أساليب وأدوات مالية مبتكرة تمكنها من مواكبة متطلبات السوق المتجددة، وتحقيق التوازن بين تعظيم الربحية وتقليل التعرض للمخاطر المالية المحتملة.

وقد ساهم الابتكار المالي في إحداث نقلة نوعية في طرق التمويل والاستثمار، وفي تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، مما أفرز آثاراً مباشرة وغير مباشرة على قدرة البنوك في التعامل مع المخاطر المختلفة التي تواجهها. وتكمن أهمية هذا التوجه في كونه لا يقتصر فقط على إدخال أدوات مالية جديدة، بل يمتد إلى إعادة هيكلة الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة و الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يتلاءم مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وتعد إدارة المخاطر المالية عنصراً مركزياً في العمل المصرفي الحديث، لما لها من دور في الحفاظ على استقرار المؤسسات المالية وضمان استدامتها. كما أن العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر أصبحت علاقة تكاملية، حيث بات ينظر إلى الابتكار كأداة مساعدة لإدارة فعالة للمخاطر، وليس فقط كمصدر للمخاطر جديدة.

وانطلاقاً من هذا السياق، جاء هذا الفصل الأول ليعالج الإطار النظري للدراسة من خلال تناول ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:

- **المبحث الأول:** تطور الابتكارات المالية.
- **المبحث الثاني:** ماهية إدارة المخاطر المالية.
- **المبحث الثالث:** علاقة الابتكار المالي بإدارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: تطور الابتكارات المالية.

يظهر التاريخ ان الابتكار المالي كان جزء هاما مستمدا من المشهد الاقتصادي على مدى القرون القليلة الماضية حيث واصلت الأسواق المالية انتاج العديد من المنتجات الجديدة بما في ذلك الاشكال الجديدة للعديد من المشتقات و منتجات نقل المخاطر و هناك من يرى أن الابتكار المالي هو عملية مستمرة في محاولة لتحسين المنتجات و الخدمات و التفاعل مع كل الأحداث الغير متوقعة و التغيرات الاقتصادية و بالتأكيد يتأرجح الابتكار صعودا وهبوطا حسب فترات النشاط و مع ذلك يعتبره الخبراء عاديا مستمدا من عملية تنظيم الربح في الاقتصاد.

المطلب الأول : ماهية الابتكار المالي :

لقد كان نمو الأسواق المالية عبر تاريخها مرتبط بظهور ابتكارات جديدة في الأسواق المالية، يعالج هذا المطلب المحطات التي مر بها مفهوم الابتكار المالي حتى تبلور الى العن واهميته بالإضافة الى أبرز العوامل التي ساهمت في ظهوره.

الفرع الأول : التطور التاريخي للابتكار المالي وعوامل ظهوره

ان نشأة الابتكارات المالية قد تزامنت مع بيئة اقتصادية عالمية عمتها المخاطر المالية وعدم استقرار مختلف القيم الاقتصادية والتبعية المفرطة لنموذج تقليدي منحصر في التبادل التجاري وبعيدا عن مجال الاستثمار و التمويل، وفي ظل هذه الظروف زادت الحاجة نحو الانتقال الى اقتصاد مالي متطور.

أولا : نشأة الابتكار المالي

ظهرت الابتكارات المالية الجديدة مع تطور التجارة العالمية في القرن السابع عشر بعد توقيع معاهدة ويستفاليا 1648 * westphalie التي انتهت بموجبها حرب الثلاثين عاما انقسمت على اثرها الإمبراطورية الرومانية الى حوالي ثلاثمئة كيان سياسي ذات سيادات مستقلة فظهرت الحاجة لتمويل هذه الأمم و الولايات و الأقاليم جنبا الى جنب مع المؤسسات الاقتصادية.

* معاهدة سلام the peace westphalia التي تعرف أيضا باسم مونستر أوسنا بروك، تشير الى سلسلة المعاهدات التي أنهت حرب الثلاثين عام الدينية في أوروبا التي كانت دائرة في واقع الأمر لأكثر من مئة عام بين دول مختلفة في أوروبا تدين بالديانة البروتستانتية الكاثوليكية لكن حروب المئة عام كانت حروب متقطعة بين طرفين و أحيانا عدة أطراف و اما حرب الثلاثين عاما كانت حرب شاملة ضمت تحالفات بين عدة دول امبراطوريات على امتداد القارة الأوروبية ، حرب الثلاثون عاما امتدت من 1618 الى توقيع المعاهدة في عام 1648 التي تم توقيعها في 24 أكتوبر و كانت بين الامبراطور الروماني المقدس فيرناند الثالث و الأمراء الألمان .

خلال حرب الثلاثين عاما نجح الهولنديون في إقامة أسطول تجاري و تمويل تجارة مزدهرة من خلال تجارة بعيدة المدى عن طريق بحر البلطيق، هؤلاء التجار الأثرياء قللوا من الحاجة الى السيولة عن طريق اصدار ايصالات التجارة السائلة المدعومة بنظام موحد للدفع حيث سادت أمستردام لمركز الائتمان التجاري في أوروبا بتقديمه على أساس الكمبيالات المستحقة الدفع في هولندا و كان فجر المالية العامة الحديثة كما تم استحداث أدوات الدين المدعومة من الضرائب المخصصة لغرض معين، فأدى الطلب على رأس المال الى ظهور شركات المساهمة و أسواق الأوراق المالية المنظمة الأولى في العالم ثم في بداية القرن الثامن عشر، بدأت بريطانيا توجهها جديدا حيث لم يقتصر الاعتماد على المؤسسات المالية وحدها بل على مجموعة من المؤسسات والأسواق المالية.

وقد خاضت بريطانيا سلسلة من الحروب خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والحاجة الى تمويل هذه الحروب أدى الى حروب مالية.

وقال بيتر ديكسون أن قدرة بريطانيا على تمويل ديونها الحكومية على نحو فعال أحد العوامل الهامة التي مكنتها من هزيمة الفرنسيين بانتظام لأكثر من قرن من الزمان، لقد أثبتت بريطانيا مرونة في مواجهتها للصدمات و التغيرات بينما أدى الاعتماد على الممولين و المؤسسات الائتمانية في باقي أوروبا الى إيقاف تطوير الأسواق المالية و توجه رأس المال لحماية مصالح راسخة بدلا من تمويل منتجين أكثر كفاءة و حداثة، كما أن الأنظمة النقدية في معظم أنحاء أوروبا كانت تخضع لتقلبات سياسية و لكن أسواق المال البريطانية تميزت بالكفاءة الإنتاجية.

اما بعد الحرب العالمية الثانية، فأدى التوسع الكبير في الأسهم العامة و سوق الطرح العام الاولي الى القدرة على تمويل التصنيع على نطاق واسع شامل، فظهرت أسواق جديدة في مجالات الطيران و السيارات و الترفيه والنفط مما جعل الولايات المتحدة تدفع بنموها الاقتصادي نحو الاستثمارات الرأسمالية الضخمة.

ثم ارتفع معدل التضخم بالولايات المتحدة في السبعينات ،وعلى هذه الخلفية مشتقات معدلات الفائدة المبنية على أساس الحق في صرف مبلغ معين من المال بفائدة معينة .اما مع بداية الثمانينات فقد كافحت الشركات للتعامل مع تحديات سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف، اذ وجد المصنعون ان التقلبات في سعر الصرف يمكن ان تمحو من مزايا الأسعار بسبب عدم وجود آليات للتحوط ،ويمكن لهذا الوضع ان يكون سببا في افلاس الشركات و اعسار الديون السيادية في العالم النامي، فجاءت المشتقات الجديدة ذات سعر الفائدة لتوفر القدرة على الدفع او الحصول على مبلغ مالي بفائدة معينة .ان السوق المشتقة بمعدل فائدة هي الان الأكبر في العالم والتي تقدر قيمتها ب 60 الف مليار دولار.

كما ظهرت أيضا سندات الشركات ذات العائد العالي high-yield corporate bonds كمحاولة لخلق أدوات طويلة الاجل ذات معدل ثابت لتمويل نمو الشركات و الصناعات الناشئة ،حيث انه لم يكن ممكنا الحصول على التمويل من مكان آخر، وكانت هذه السندات الجديدة مفيدة بشكل خاص للشركات التي عانت من صدمات التغير في سعر الفائدة خلال السبعينات او من وضع حرج بسبب تردد البنوك في اقراضها بناء على التدفقات الخاصة باعتبارها شركات ذات إمكانات مستقبلية عالية بدل الرجوع الى الأصول الدفترية الموجودة ، حيث تحولت أسماء بارزة مثل Cellular, Cablevision, News Corporation، إلى السوق ذات العائد العالي لتمويل نموها.¹

ثانيا : عوامل ظهور الابتكار المالي

ان من اهم العوامل التي ساعدت في ظهور الابتكار المالي استقرار نسب المبادلات ونسب الفائدة المنخفضة الثابتة وبالتالي انتقال العالم الى حالة من المخاطر الحقيقية والذي أدى الى حركة كبيرة في الأسعار الموجودة في الأسواق المالية بشكل يتسم بعدم الاستقرار حيث حثت هذه البيئة غير المستقرة بالتخلي عن الأدوات التقليدية و انتهاج أدوات حديثة تتلاءم مع احتياجات العصور ومن بين اهم العوامل نذكر :

- تحويل العلاقة بين المتعاملين في الأسواق المالية الى أدوات مالية حيث أدى انتشارها الى التحول جزئيا من الاعمال التقليدية للبنوك الى الأسواق المالية المستحدثة.²
- التحرر من القيود التي ساهمت في تحسين عائدات الاستثمار في الأصول المالية و تنوعها اكثر.
- زيادة حدة المنافسة حيث أدت التغيرات في البيئة التنظيمية و التكنولوجية الى زيادة الضغوط النفسية و زيادة حدتها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية.³

¹ بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص، ص 7، 8.

² موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الهندسة و الابتكار المالي بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 5-6 ماي 2014، ص5.

³ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود و البنوك في اطار عالمية القرن الحادي و العشرون الصناعة المالية الحديثة و اتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص، ص 77-84.

-عدم الاستقرار المالي خاصة في أسعار الفائدة و سعر الصرف حيث أدى الى ضرورة إيجاد منتجات و آليات مبتكرة تحافظ على الاستقرار المالي (معدلات التضخم و الفائدة).

-ظهور احتياجات مختلفة للمستثمرين و طالبي التمويل والتغير في القدرة على منح القروض وتغير هامش الربح بالبنوك .¹

-ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال و التشريعات بصفة عامة و التشريعات الضريبية بصفة خاصة.

-انهيار اتفاقية بريتن وودز الامر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت سببا لتطور عقود الصرف الآجل والبحث عن الية التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف .

-زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في أسعار الفائدة قصيرة الاجل.

-انهيار أسواق الأوراق المالية المتتالية حيث دفعت المستثمرين الى البحث عن حماية اصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية .

-المنافسة الشرسة بين المؤسسات المالية المصرفية التي دفعت بهذه المؤسسات الى خلق وابتكار أدوات جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل.

-محاولة الاستفادة من النظام المالي وزيادة المخاطر والحاجة الى ادارتها.

الفرع الثاني : مفهوم الابتكار المالي وأهميته

يرتبط الابتكار المالي بالنشاط الإنساني ارتباطا وثيقا وفي حالة ما تعلق الامر بالعمليات المالية فان هذا يدعونا الى مصطلح الابتكار المالي الذي يعود ظهوره الى العصور القديمة كما ذكرنا سابقا ولهذا سوف نتعرف في هذا الفرع على اهم التعاريف المقدمة في الابتكار المالي وفيما تكمن أهميته

أولا : مفهوم الابتكار المالي

سننترق فيما يلي الى ابرز التعاريف التي قدمت لتحديد مفهوم الابتكار بصفة عامة والابتكار المالي بصفة خاصة الذي جاء استجابة لقيود معينة تعيق الأهداف الاقتصادية

أ. **الابتكار لغة:** يعني المبادرة الى الشيء والإسراع اليه وابتكار الشيء ادراك اوله وهو يدل على

الاقدام على فعل يسبق به صاحبه بقية الناس والتفكير الابتكاري هو تفكير مصاغ بطريقة

تؤدي الى نتائج إبداعية باستمرار.

¹هاشم فوزي دباس العبادي ،الهندسة المالية و ادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية ،دار الوراق،

ب. الابتكار اصطلاحاً: قبل التطرق الى مفهوم الابتكار المالي لا بد ان نخرج على مفهوم الابتكار Innovation الذي اصبح يعتبر احد اهم المؤشرات التي تزيد من كفاءة المنظمة و تساعد على تعزيز التفاعل بين المنظمة و بيئتها فضلاً على انه يساهم في ايجاد الحلول للمشاكل الداخلية و الخارجية للمنظمة ومن ثم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في السوق وبيئة العمل. وتتوفر الادبيات العلمية على تعريف كثيرة ومتعددة للابتكار وترتكز على عدة معايير حسب رؤية كل باحث حول الابتكار العلمي ومنها نذكر ما يلي :

يعرفه (Peter Drucker) بأنه التغير الذي ينشئ بعداً جديداً من الأداء¹

يعرفه (Schumpeter) في معناه الواسع بأنه تقديم منتجات جديدة او تحسينات نوعية في المنتجات الحالية²

يعرف أيضاً على انه النتيجة الناجمة عن عملية تغييرية تبدأ بإنتاج فكرة او أداة او طريقة جديدة تتعدى بالفكرة الى التطبيق العملي عن طريق تسويق هذه الفكرة المبتكرة في المؤسسة وترويجها الى المحيط الخارجي³

بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فان الابتكار هو تنفيذ منتج جديد او محسن بشكل كبير (سلعة او خدمة) او عملية او طريقة تسويق جديدة او طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات العمل او تنظيم مكان العمل او العلاقات الخارجية⁴

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الابتكار على انه المقدرة على تطوير فكرة او عمل او تصميم او أسلوب او شيء آخر وبطريقة افضل وايسر واكثر استخداماً و جدوى.

¹ إسماعيل عيسى و آخرون، دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل القومي وفق مؤشر الابتكار العالمي دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،المجلد 13، العدد1، 2020، ص639.

² خالد منصور الشعيبي، دراسة وتحليل إدارة الابتكار و تأثيرها على الأداء المالي للمصانع (دراسة ميدانية على قطاع المنتجات الكيماائية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج المعادلة البينائية، المجلة العربية للإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ج36، العدد2، ديسمبر 2016، ص194.

³ فرح نياز عبد السلام الضالعين، اثر الابتكار في الفاعلية المنظمة: الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال ،نشر مركز رفاد للدراسات والأبحاث، المجلد 10، العدد01، الأردن، 2021، ص112.

⁴ عبد الكريم احمد قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص14.

ت. تعريف لابتكار المالي:

يعتبر مفهوم الابتكار المالي مفهوما قديما جدا بالنظر لقدم التعاملات المالية لكنه يبدو حديثا نسبيا، من حيث المصطلح والتخصص، حيث أن أغلب التعاريف التي قدمت لضبط هذا المفهوم جاءت مستوحاة من وجهات نظر الباحثين و الدارسين والمهتمين بها وبخاصة أولئك الذين يطورون النماذج والنظريات ومصممي المنتجات في المؤسسات و الأسواق المالية، وعموما يمكن سرد أهم التعاريف التي قدمت لتحديد مفهوم الابتكار المالي على النحو التالي:

- يعرف (Frame and White) 2004 الابتكار المالي على انه منتج وابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة او الخطر بالنسبة للبنك او هو تحسين الخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل .¹
- عرفه (سامر مظهر قنطقجي) على انه مجموعه الاجراءات التدبيرية التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي سواء كانت بإعادة تأهيل منتجات قائمة او تطويرها او تصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق²
- كما يعرف الابتكار المالي على انه الاعتماد على احدث الادوات المالية بالإضافة إلى تبني أساليب جديدة لمعالجة العمليات وانظمتها لتعزيز الربحية³
- يعرف الابتكار المالي على انه أحد القوى المؤثرة المهمة في البيئة المصرفية وفي العمل المصرفي من حيث تأثيره على طبيعة الأدوات المتاحة والتنظيم والأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة الى الجمهور فضلا عن نوعية الكوادر البشرية المطلوبة وقد ارتبط الابتكار المالي بشكل كبير بعوامل أخرى وهي العوامل المتمثلة بشكل أساسي بتزايد المنافسة والتطورات التكنولوجية.⁴

¹ امال بوسواك، بوريش سهام، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 90

² سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبيت و التهافت (أصول، قواعد، معايير)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة 02، لبنان، 2016، ص 81

³ بوجمعة ياسين، ددان عبد الغفور، اثر الابتكار المالي على اجمالي الودائع المصرفية دراسة قياسية للبنوك العاملة في الأردن للفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، الجزائر، ديسمبر 2023، ص 69

⁴ صلاح الدين محمد امين، الابداع المالي في الأسواق المالية (البنك الضامن نموذج اطار معرفي وصفي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية النقدية الإدارية، بغداد، 2013، ص 211

كما يمكن تعريف الابتكار التمويلي أيضا على أنه الهندسة التمويلية أو المالية وهو تصميم وتطوير أدوات وآليات تمويلية مميزة عن تلك السائدة من حيث المصدقية و الكفاءة الاقتصادية و المثالية والميزة التنافسية وصياغة حلول إبداعية معقولة للمشاكل والتحديات واستغلال الفرص التمويلية¹ فالابتكار المالي هو اي تطور جديد في نظام مالي وطني او النظام المالي الدولي يعمل على:

- تحسين كفاءة المخصصات لعملية الوساطة المالية .
- تحسين الكفاءة التشغيلية للنظام الحالي عن طريق خفض التكاليف ومخاطر المعاملات في الاسواق المالية و الثانوية و التي يتم فيها التداول.

ثانيا : قيمة الابتكارات المالية واهميتها في الاسواق المالية

- يعتقد لويلين (1992 lerwkilyn) ان المعيار النهائي عند الحكم على الابتكار المالي هو المدى الذي يزيد من كفاءة الوساطة المالية والذي يكمن في ابتكار فئة جديدة من المنتجات (الادوات المالية التقنيات والاسواق) او تعديلها او الجمع بين خصائص عدة منتجات ما يجعلها اكثر كفاءة.

- أشار ميلر (1986) الى ان الابتكار المالي قد سار بوتيرة سريعة خاصة خلال السنوات العشرين الماضية حيث لم تكفي الشركات بإصدار اوراق مالية جديدة مثل السندات ذات معدل الفائدة المتغير بل ظهرت ايضا أسواق جديدة تماما يرى ميلر أن كثير من هذه الابتكارات الحديثة هي الاستجابة لملاحق قانون الضرائب والتنظيم ومن امثلة ذلك السندات ذات الكربونات الصفريّة.

- كما يقول روبرت ميرتون (Robert Merton) : " عند النظر الى الابتكارات المالية من وجهه نظر وظيفية فإنها تعتبر قوة دافعة للنظام المالي نحو هدفها المتمثل في زيادة الكفاءة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الابتكارات التي تتطوي على المشتقات من خلال توسيع الفرص المتاحة لتقاسم المخاطر او خفض تكاليف المعاملات وخفض تكاليف عدم تماثل للمعلومات وتكاليف الوكالة ومع ذلك لا يمكن تحسين الكفاءة عن طريق المنتجات المشتقة على نحو فعال دون تغييرات مترامنة في البنية التحتية المالية الداعمة، فتطوير هذه البنية التحتية قد لا يكون الجزء الأكثر إثارة للابتكارات المالية ولكنه مهم جدا اما بيتر تيفانو (Peter tifano) فيرى ان قيمة الابتكار المالي واهميته تكمن في النقاط التالية:

- الابتكار وجد لإكمال اسواق هي بطبيعتها غير مكتملة .

¹ علي محمد احمد أبو العز، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مصر، الطبعة 02، 2016، ص17.

- الابتكار وسيلة لمعالجة اهتمامات الاطراف ذات المصلحة ومشاكل عدم تماثل المعلومات .
- الابتكار موجود بحيث تستطيع من خلالها الاطراف تقليل تكاليف المعاملات والبحث والتسويق ;
- الابتكار هو رد على الضرائب و القوانين حيث ان السعي الدائم لتعظيم القواعد بخضم الضرائب والتغييرات في قانون الضرائب يعتبران محفزان رئيسيان للابتكار المالي .
- انتشار العولمة و المخاطر تحفز الابتكار حيث ان مع انتشار العولمة تتعرض الشركات والمستثمرين والحكومات لمخاطر جديدة والابتكارات تساهم على ادارة هذه المخاطر.
- التطورات التكنولوجية تحفز الابتكار حيث تعتبر التطورات التكنولوجية تفسيراً لتوقيت عرض بعض الابتكارات المالية.¹

المطلب الثاني: مبادئ الابتكار المالي وتصنيفاته :

من خلال هذا المطلب سنتعرف على المبادئ الأساسية للابتكار المالي من خلال ضبط اهم الابعاد بالإضافة الى محاولة عرض مختلف تصنيفات الابتكار المالي المقترحة

الفرع الأول : ابعاد ومبادئ الابتكار المالي :

- أولاً : يحسن الابتكار المالي استمرارية المؤسسات وامكانية توزيع الموارد على اكبر قدر من المستفيدين وقد ازداد تعقيد الابتكار المالي وسرعته الا انه بشكل عام لا يخرج من الابعاد التالية:²
- خلق ادوات مالية مبتكرة وادارة المحافظ الفردية والجماعية اي تحويل المواد الخام الى منتجات اكثر تطوراً او اقل وفق احتياجات المستخدمين من حيث المخاطر والاستثمار ضمن مدة معينة.
- ✓ ايجاد اليات لتسعير هذه الادوات المالية في (السوق المنظمة او غير المنظمة).
- ✓ تطوير التكنولوجيات اللازمة لتداول هذه الادوات وتوفير جميع المعلومات ذات الصلة.
- ثانياً : حتى يكون الابتكار المالي ناجحاً وقادراً على حل المشكلات المالية واشباع احتياجات المتعاملين بأساليب مبدعة وخالقة يجب مراعاة بعض المبادئ الاساسية وهي موضحة في النقاط التالية:³
- فسح المجال لأنه فكره يمكن ان تولد وتنمو و تكبر ما دامت في الاتجاه الصحيح.

¹ نوال بوعكاز ،مرجع سبق ذكره، ص، ص، 11-14.

² شوف سماح، بوكراع سهيلة، دور الابتكار المالي في تحقيق ابعاد التوجه الريادي، دراسة حالة عينة من مؤسسات سوق الأوراق المالية السعودي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف،ميلة،2022،ص9.

³ المرجع نفسه ،ص،ص، 9، 10.

- ✓ الاعتناء بالأفراد وتمييزهم كونهم مصدر قوة المنظمة يجعل المنظمة الأكبر والأكثر ابتكاراً.
- ✓ -التخلي عن الروتين واللامركزية في التعامل ينمي القدرة الإبداعية .
- ✓ جعل العمل ممتعاً ليس مجرد وظيفة لأن التجديد المستمر للنفس يطور الطموح.
- ✓ خلق جو وبيئة ملائمة و اتباع قاعدة بسيطة لتحفيز خلق الأفكار والاهتمام بالأفراد وأفكارهم وبالتالي اخراج قوة إبداعية .
- ✓ تشجيع الأفكار الجديدة و الابتكارية وإدارة الأفكار المنتجة وخلق مساهمة في الابتكار.
- ✓ احترام الموظفين ومنحهم الفرصة الكاملة للمشاركة في إيجاد القرارات المتعلقة بمستقبل المؤسسة.
- ✓ ينبغي على أصحاب المؤسسات والمديرين معاملة أفراد المؤسسات على أنهم أصحاب عمل لأن هذا من شأنه أن يولد الأفكار ويطورها.
- ✓ مواكبة المفاهيم الحديثة والمتطورة التي تتعلق بطبيعة توجه العمل والذي يدفع بأفراد العمل إلى تفجير قدراتهم و طاقاتهم الإنتاجية.
- ✓ التطلع إلى الأعلى دائماً من شأنه أن يحرك حوافر الأفراد إلى العمل.
- ✓ لا ينبغي ترك الفكرة التي تفتقد إلى آليات التنفيذ بل عرضها للمناقشة التي تعطينا القدرة على تنفيذها.
- ✓ الابتكار أن تكون النسخة الأصلية الرائدة ولفريدة لأن تكون نسخة ثابتة أو مكررة في البلد .
- ✓ الابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميز إلى درجة تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه.

الفرع الثاني : تصنيفات الابتكار المالي:

هناك العديد من التصنيفات للابتكارات المالية ولعل أفضلها ما يلي :

أولاً: التصنيف الأول: لقد وضع بنك التسويات الدولية (Bank for international settlements) في 1986 نظاماً لتصنيف الابتكارات المالية يفصل بينها إلى :¹

1. ابتكارات تقليل المخاطر: هي الابتكارات التي تقلل من المخاطر الكامنة في ورقة مالية معينة أو تمكن حاملها من التحوط ضد خطر معين كما توفر للمشاركين في السوق وسائل أكثر فاعلية للتعامل مع مخاطر القرض أو سعر الصرف.

¹ عمر عبو، خلق أمانة، دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز أسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة إلى تجربة البحرين، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، سنة 2023، ص 201، ص 200.

2. ابتكارات تعزيز السيولة: الابتكارات التي تعزز السيولة لديها القدرة على زيادة سيولة الأوراق المالية والأصول، وتمكن وحدات العجز من البحث عن مصادر إضافية للأموال.
3. ابتكارات توليد الأسهم: هي أدوات تمنح خصائص الأسهم للموجودات حيث يتم توفير الوصول إلى المصادر الإضافية لرأس المال كما أن طبيعة خدمة الديون فيها محددة سلفاً كما يتم تحديد معدل العائد على الأصل بناءً على أداة الجهة المصدرة مثل مبادلات الديون بالأسهم وقد أضاف لويلين (Llewellyn) في كتابه " الابتكارات المالية في الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات " الأنواع التالية إلى ما سبق:
4. ابتكارات للتأمين: بعض الأوراق المالية تعمل على تأمين المخاطر في مقابل دفع قسط التأمين. ومن الأمثلة المتعلقة بمخاطر الائتمان عقود مبادلة التعثر على السداد .
5. ابتكارات إدارة الأصول والخصوم: بشكل أو بآخر، تقوم جميع الأدوات تقريباً بتوسيع نطاق البنوك لإدارة الأصول والخصوم من خلال: تقديم مجال لإدارة المخاطر وتوسيع فرص الاقتراض أو تغيير هيكل الخطر في الميزانية العمومية للبنك.
6. الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية : يمكن لبعض الأدوات توسيع مصادر التمويل المصرفي مثل التوريق الذي يمكن البنك من تنويع تمويله لمجموعة واسعة من المستثمرين الذين قد يكونون مستعدين للاستثمار في فئة معينة من الأصول المصرفية ولكن ليس في نفس البنك مثل الرهون العقارية.
7. ابتكارات توليد الائتمان: تستطيع هذه الابتكار توسيع القدرة على الوصول إلى أسواق ائتمان معينة وبالتالي القدرة على زيادة إجمالي حجم الائتمان .

ثانياً : التصنيف الثاني (Schroeder and herches) سنة 1955 وقد تمثل هذا التقسيم في:¹

1. الابتكارات المؤسسية (ابتكارات النظام المالي) يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي ككل وخاصة في هيكل المؤسسة حيث تسعى إلى إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.
2. الابتكارات العملية: ويشمل هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة وكذا التوسع في السوق وكأمثلة على هذا النوع من الابتكارات استخدام برامج الحاسوب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء.

¹ أمال بوسواك ،بوريش هشام،مرجع سبق ذكره ،ص91.

3. -ابتكارات في المنتجات المالية: يتضمن هذا النوع من الابتكارات ادراج أدوات مالية جديدة تؤدي الى استقطاب مزيد من الأموال للمؤسسة او تساعد على حسن توزيع الموارد المالية او منتج تأميني او إيجاد غيره.

ثالثا : التصنيف الثالث :اقترح (Perez، 2002) تصنيفا بديلا للابتكارات المالية مبينا في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (01-01) : تصنيف الابتكارات المالية حسب Perez

نوع الابتكار المالي	أمثلة
أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة.	قروض البنك ، رأس المال الاستثماري وشركات المساهمة
أدوات لمساعدة الشركات على النمو و التوسع.	السندات
أدوات هادفة للربح ونشر والاستثمار والمخاطر.	صناديق الاستثمار، السندات والاكتتابات، المشتقات وصناديق التحوط
أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول.	المبادلات، العقود الآجلة، عمليات الدمج، وعمليات الاستحواذ
ابتكارات مشكوك فيها (محل تساؤل)	مراجعة العملات الأجنبية، الملاذات الضريبة الصفقات خارج الميزانية.
تحديث الخدمات المالية	التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصرف الآلي الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المصدر: امال بوسواك، بوريش سهام، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7،العدد2،ديسمبر 2017،ص91.

¹المرجع نفسه،ص91

المطلب الثالث: محددات الابتكار المالي و استراتيجياته

يستند الابتكار المالي على مجموعة من المحددات التي سنطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى الاستراتيجيات المعتمدة في الابتكار المالي.

الفرع الأول : محددات الابتكار المالي: من أبرز العوامل المحددة للابتكار المالي ما يلي: ¹

أولا : قدرة السوق: هذا العامل المحدد الابتكار المالي يطالب بوجود سوق فعال والذي يسمح للبنوك بتحقيق عائد كافي من خلال الابتكار وهذه الأسباب التالية

مصلحة العمل الكامنة مشكلة التطفل المتعلقة بالأفكار الجديدة

مشاكل الحصول على تمويل الاستثمار الكبير وغير المؤكد في البحث وهذا مطلوب من أجل ابتكار ناجح.

ثانيا : حجم البنك :

يسمح حجم البنك الكبير بتسويق أكبر للمنتجات المبتكرة والذي يسمح باسترجاع عوائد من خلال الاستثمار في الابتكارات وبالمقابل، فإن الحجم الكبير أساسي للسماح للبنك باستقلال وقيام شبكة توزيع كبيرة والتي هي أساسية لإنتاج الابتكارات المالية وأخيرا زيادة حجم البنك يسمح باستيعاب مجموعة واسعة من الأنشطة والمنتجات التي قد تسمح للبنك الحصول على فوائد عرضية غير متوقعة من البحث والتطوير.

ثالثا : التطور التكنولوجي : على مدى العقود القليلة الماضية كان هناك تحسينات تكنولوجية هائلة مثل رقائق الكمبيوتر واجهزة البرمجيات كل هذا يبدو مؤثرا في الابتكار المالي .تطوير التكنولوجيا الجديدة يمكن ان يحفز الابتكار المالي من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية الجديدة وهذا باستخدام اجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية قد سمح التطور التكنولوجي للقطاع المالي بادخال نظم جديدة للاتصال والنقل السريع يدعو لتدفق المعلومات .

رابعا : التغيرات في البيئة التنظيمية للبنك: العلاقة بين الابتكارات والتنظيم هي من اكثر المواضيع التي نوقشت ومن الواقع ان كل واحد يتفاعل مع الآخر لكن هذا الاثار غير واضح التي قد تنتج فعلا وتعتبر الخدمات المالية في اي نظام مصرفي اساس النظام المالي وهي الطاقة الحيوية التي تغذي اسواق راس المال وهي تعمل على تنشيط الاسواق المالية وسوق القروض بل الى جذب مستثمرين

¹ناصر شارفي، دور الابتكارات المالية في الرفع من أداء البنوك والمؤسسات المالية ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 02، العدد01، جامعة البليدة 02، 2011، صص 123-125.

جاء إلا أن هذه الخدمات والابتكارات المالية تصطدم في الكثير من المناسبات بقيود قانونية التي ترفضها البنوك المركزية وكذلك نظام الرقابة المعمول به من قبل السلطات والمنظمات الدولية.

خامسا : التغيرات الملحوظة في أوضاع السوق المالية: يتحكم السوق بشكل جذري وهذا أساس على أن الزبون يطلب منتجات جديدة منافسة من حيث السعر والجودة وهما عنصران مهمان في الميزة التنافسية في البنوك، حيث هناك بعض العوامل لدرجة تركيز المنافسة في القطاع البنكي و الربحية، ومدى تطور أنواع مختلفة من الأدوات المالية المتاحة واختيار محفظة وقوة السوق والقوانين كلها عوامل تؤثر على الابتكارات المالية وأثرت على البيئة المالية الدولية والمحلية، بالإضافة لضعف التنبؤ بالتضخم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع العجز في الابتكارات المالية.

وبالمقابل دون الزيادة في الخطر البنكي، وذلك من خلال عامل خفض الأسعار وانخفاض تكلفة الأموال بكفاءة، التحكم في المخاطر، وتحسين إدارة المخاطر المالية والائتمانية وتوزيع المخاطر الائتمانية والتنويع في المحفظة المالية بشكل أمثل.¹

الفرع الثاني : استراتيجيات الابتكار المالي:

إن الابتكار المالي أصبح اليوم ذو أهمية كبيرة في تسيير وضبط الحركة المالية الاقتصادية للدول بهدف تحقيق النجاعة والمردودية اللازمة لتسريع المصالح الاقتصادية والمالية، ولا يتم هذا إلا بوجود استراتيجية محددة والتي تعني كل الطرق والميكانيزمات التي تتولد عن الابتكار المالي والمساعدة على تفعيل دوره ومكانته في التطوير والتدوير المالي للدول نذكر منها:¹

أولا : إستراتيجية المضاربة:

المضاربة هي عملية تداول الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقعات الأسعار في المستقبل اعتمادًا على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها أو في بعض الأحيان التي يصنعها¹، ووجدت المضاربة عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في الأسواق المالية هدفهم شراء أوراق مالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأس مالي، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على:

1. وجود فروق لأسعار بيع وشراء.
2. زيادة عدد الصفقات التي تتم سرعتها مع زيادة كمية الأوراق المتعامل بها.

¹ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010، ص112.

بما أن معرفة المتعاملين بفروق الأسعار أمر تقديري، يدخل في عدم اليقين والمخاطرة والمجازفة، فإن استخدام العقود المشتقة في المضاربة يتم عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة، والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الالتزامات بما يسمح بتحقيق مكسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول والالتزامات.

ثانيا : استراتيجية التحوط:

يُقصد بالتحوط التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث، وهو الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار سواء كانت أسعار المواد الأولية والبضائع أو أسعار الأوراق المالية أو أسعار الصرف والعملات. وهناك من الاستراتيجيات التي يتم استخدامها للتحوط ضد المخاطر أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن، ولعل أهم تلك الاستراتيجيات يتم توظيفها في التمييز بين التحوط الذي ينطوي على مراكز قصيرة والتحوط الذي ينطوي على مراكز طويلة¹.

ثالثا : استراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير:

تسمح هذه الاستراتيجيات للمستثمرين بأن يبيعوا أصلًا ماليًا أو سلعة معينة وفق عقد يُنفذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر انخفاض الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في السوق المستقبلي، ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي أثناء التنفيذ (السعر المنخفض) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المرتفع)، ومثال ذلك البيع على المكشوف.

رابعا : استراتيجية التحوط باستخدام مركز طويل:

تسمح هذه الاستراتيجيات للمستثمر بأن يشتري أصلًا ماليًا أو سلعة وفق عقد يُنفذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر ارتفاع الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز طويل في السوق المستقبلي. ويحقق بذلك الربح المتمثل في فرق السعر السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المرتفع) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المنخفض).

خامسا : استراتيجية المراجعة:

تعتبر المراجعة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها، وذلك بسبب عدم التوازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات

¹ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و احكام الشريعة الإسلامية، دار الجامعات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص32.

السعر المنخفض في سوق ويبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن، وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين، وهذه كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة وانخفاض الأسعار المرتفعة. ويتم من خلالها كذلك تقييد أو تثبيت ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات سوقين أو أكثر، حيث تكون المجازفة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق أو عدم توازن بين سعر عملية التسليم لأجل الأصل والسعر النقدي.¹

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية.

تمثل إدارة المخاطر المالية ركيزة أساسية لضمان الاستقرار البنوك التجارية و ربحيتها حيث تركز على التعامل مع التهديدات المحتملة مثل مخاطر الائتمان و السيولة و التشغيل ، تعتمد هذه العملية على تحدد المخاطر بدقة و قياسها باستخدام أدوات تحليل متقدمة ثم تحليلها للوقوع على اثارها المحتملة ووضع آليات فعالة لحد منها أو نقلها كما تتأثر هذه العملية بعوامل داخلية و الخارجية بما ذلك المتغيرات الاقتصادية و التنظيمية ، بالإضافة إلى كفاءة الأنظمة الداخلية ، و من خلال تبني استراتيجيات متوازنة ، يمكن للبنوك تحقيق أهدافها مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطرة .

المطلب الأول: مفاهيم حول إدارة المخاطر في البنكية:

تتعرض البنوك أثناء أدائها لوظائفها المختلفة إلى مجموعة واسعة من المخاطر، ولكل خطر متصل بجانب من العمليات المالية البنكية، فمن أمثلتها مخاطر الائتمان، مخاطر تقصير السيولة، بالإضافة إلى مخاطر أخرى. ولذلك وجب على البنوك العمل على إدارة مختلف هذه المخاطر من أجل ضمان سلامة العمليات البنكية والمالية و ربحيتها.

تحتل إدارة المخاطر المالية مكانة مهمة في البنوك من خلال دورها الأساسي في المحافظة على الوضع المالي للبنك وسلامته.

الفرع الأول : مفهوم إدارة المخاطر المالية: إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ وتنظيم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.²

تعرف أيضاً بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها، بالإضافة إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر

¹ عبد القادر بوعزة، محمد مسعودي، قراءة ماهية الابتكار المالي و الهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد

02، العدد 03، الجزائر، 2014، ص7

² كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال، المجلة الإستراتيجية و التنمية ، المجلد 11، العدد 3، الجزائر أبريل 2021، ص 440.

المرتبطتين بالاستثمار في المؤسسة. و تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الوقاية من الخسائر، تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح، و تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.¹

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها هيكل متناسق لتحديد وتقييم وتقرير عن الاستجابات الفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف.²

وتعرف على أنها العمل على تحقيق العائدات الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها. ومن ثم فإن إدارة المخاطر التي هي العمل على تقليل أو تدنية المستوى المطلق للمخاطر.³

و هي عملية مستمرة لتحديد وقياس وإدارة احتمالات التعرض للمخاطر.⁴

من خلال ما سبق يمكن تعريف عملية إدارة المخاطر في البنوك على أنها العمل على تحقيق الأرباح المتوقعة من خلال تدنية مختلف المخاطر التي تواجه العمل البنكي، بالاعتماد على مجموعة من الخطوات التي تتمثل أساساً في تحديد وقياس وضبط و مراقبة المخاطر، وتمكن البنك من خلالها من إدارة هذه المخاطر.

الفرع الثاني : أهداف إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي :⁵

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح مستثمرين ، المودعين و الدائنين .
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية و التسهيلات الائتمانية و غيرها من أدوات الاستثمار .
- تحليل العلاج التوعى لكل نوع من أنواع المخاطر و جميع مستوياتها .

¹ طارق عبد الحماد، إدارة المخاطر: أفراد إدارة الشركات، البنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار ومشتقات و أسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 20.

² الغالي بوخروبة ، بلقاسم دواح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك بولاية مستغانم، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا للعلوم الاقتصادية ، المجلد 15، العدد 20 ، شلف، 2019، ص 310.

³ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الراضي. حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 162.

⁴ أحمد بوراس، السعيد بريكة، الأعمال الصرافة الإلكترونية: الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، مصر (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2014، ص 282.

⁵ مجدوب خيرة ، إدارة المخاطر المالية ، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2020/2019 ، ص 28 .

- العمل على الحد من الخسائر و تقليلها إلى أدنى حد ممكن و تأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية .
- إعداد دراسات قبل الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها و استخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر .
- حماية الاستثمارات و ذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة أن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية عملهما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض و لا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثيرة من المداخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار و منه يمكن القول أن أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر و دراستها و تحديد أثرها و طرق السيطرة عليها ، و العمل على إيجادها طرق جديدة فاعلة و مناسبة لتخفيف منها وحلها و معالجتها .

بالإضافة إلى الأهداف الأخرى لإدارة المخاطر والتي تتمثل في:¹

- ضمان استمرارية وجود المنظمة أو المؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة تقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد وذلك حتى تخفف من تأثيرات الخطر المحافظة على الفعالية التشغيلية للمؤسسة وتفاذي الوصول إلى الإفلاس توفير المؤشرات المبكرة التي تنبه إلى وجود مشاكل قبل حدوثها لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها أو تجنبها، وضع آلية لتقييم المخاطر وآثارها وتذبذبها، التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه.
- وقد تهدف إدارة المخاطر في البنوك إلى التنسيق بين كل الإدارات في البنك في ضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المتعلقة بكل الأنشطة فيه، خاصة المتعلقة بمخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر السوقية بشكل منتظم ودوري وفي الوقت المناسب، بشكل تقرير دوري وشامل يرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه، إضافة إلى التأكد من صحة البيانات والمعلومات وضمان استمرار تدفقها للمساعدة على إعداد تقارير المخاطر الشاملة بدقة و بشكل دوري.²

¹ عبد الناصر البراني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2013 ، ص 211.

² محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدامات التقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد ، 2013-2014، ص 16.

إذاً، فالهدف الرئيسي من إدارة المخاطر هو تمكين البنوك من تحديد المخاطر وتحليلها وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها على مستوى البنك بالشكل الصحيح، كما تهدف إلى التأكد من توفر المتطلبات القانونية خاصة تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وحصر إجمالي المخاطر والآلية الواجب اتباعها لتفاديها.

الفرع الثالث : أهمية إدارة المخاطر في البنوك: تلعب إدارة المخاطر دوراً رئيسياً في زيادة العوائد المحتملة أو استقرارها في المنظمة، إذ أن مدير الأعمال الذي يتجاهل المخاطر التي تواجه نشاطات الأعمال سيواجه العديد من النتائج السلبية. وتكمن أهمية إدارة المخاطر في النقاط التالية:

- تحديد المخاطر التي تواجه الأهداف وتقييمها بحيث يمكن إبلاغ المديرين عند التحوط منها أو التخفيف منها أو تحويلها لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها.
- تعزيز مقدرات العاملين لمقاومة مخاطر الأعمال والدفاع عن الأعمال من المخاطر.
- تتعاظم أهمية إدارة المخاطر في تخطيط الأعمال بسبب تسارع وتيرة التغير التي كان من الممكن تفاديها أو إدارتها بشكل أفضل.¹
- تستخدم إدارة المخاطر في قياس حجم عدم التأكد الذي يمكن أن تتقبله المنظمة لتتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- تساهم في تمكين الإدارة من التعامل مع المخاطر التي تواجه المنظمة وإدارتها والتي يمكن أن تقودها إلى فشلها أو عرقلة مسارها الاستراتيجي .
- تساهم في تحقيق التوازن الاستراتيجي الأمثل بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها.²
- ومن المنطلق أن الخطر المالي هو أسوأ ما قد تتعرض له المؤسسة، وعدم اقتصار تأثيراته على المؤسسة فقط بل إنها تمتد لتؤثر على الاقتصاد ككل، لذلك تبرز أهمية إدارة الخطر المالي مما يستوجب التطرق لمختلف جوانبه وتحليله وقياسه وتقديمه وتقديره بنوع من التفصيل.³

¹تناح رانيا ، أثر التفكير الاستراتيجي على إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،المجلد 3 ، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 24.

² سعد علي حمودي العنزي ، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، بغداد، 2015 ، ص 575.

³غربي سهام عبد الرزاق ، كبوط عبد الرزاق . إدارة المخاطر المالية باستخدام نموذج springate للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة الملهل الاقتصادي، مجلد 5، العدد 2 ، الوادي، الجزائر ، أكتوبر 2022، ص 193.

وقد تظهر أهمية إدارة المخاطر في البنوك من خلال النقاط التالية:¹

- تحليل المخاطر وقياسها والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة من خلال تحديد المخاطر لتمكين البنك من وضع خطة وسياسة عمل واتخاذ قرارات التسعير.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل.

الفرع الرابع : وظيفة إدارة المخاطر البنكية: تتركز مهام إدارة المخاطر البنكية في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر بشكل دوري منتظم في الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر. ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع للإدارة العليا للبنك للمناقشة. ومن مسؤولياتها الأخرى الرئيسية التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق.

إن استحداث مديرية المركزية للمخاطر على مستوى كل بنك من شأنه أن يمكن من تقليل المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية. لذا، فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم التسيير العام للبنك ليتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل.²

الفرع الخامس : مبادئ إدارة المخاطر البنكية: تتمثل مبادئ إدارة المخاطر البنكية بصورة سليمة في تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر البنكية في البنك من جهة، ووجود آليات و متابعة والتحكم في المخاطر البنكية.³

أولاً : مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا : يجب أن يولي البنك إدارة عليا تتحمل مسؤولية وضع سياسة استراتيجية عامة للمخاطر البنكية ضمن السياسة العامة في البنك، كما تكون تحت مسؤوليتها

¹ زهرة سعد قرمش، كريمة سلطان. دور التدقيق الداخلي على تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، كتاب حول الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، سكيكدة الجزائر ، 2021 ص 67.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي و تطبيق عملي ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، 2005، ص 17.

³ ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2: دراسة تطبيقية على المصارف العالمية العاملة بفلسطين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 69.

المباشرة مسؤولية وضع إدارة للمخاطر البنكية تتضمن سياسات إدارة المخاطر، تعريف أو تحديد المخاطر، وأساليب أو منهجية قياس وإدارة ورقابة على المخاطر.

ثانيا : متابعة والتحكم في المخاطر البنكية: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال، وأن تتم كل عملية المراجعة الضرورية للمخاطر البنكية بطريقة متكاملة مع تحديد المسؤوليات تحديداً دقيقاً في جميع مراحل اتخاذ القرار وكذلك فيما يخص الرقابة عليها. كما يجب أن تتضمن الآليات الموضوعية وجود طريقة لتقييم وقياس المخاطر بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ورغم صعوبة التقييم الكمي لجميع أنواع المخاطر إلا أن ذلك يعتبر ضرورياً، ولذلك يجب أن تسعى الإدارة العليا إلى توفير الإطار البشري والمادي القادر على ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.¹

ثالثا : المراجعة المستقلة. أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي قد تتخذ قرارات الدخول في المخاطر ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف. هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

رابعا : التخطيط للطوارئ. يجب أن تكون هنالك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة غير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على المؤسسة.

ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي:²

ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص مراقبة تطورات مخاطر الائتمان و التوصية وحدود تركيز هذه المخاطر

¹ جواني صونيا. آثار المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024، ص 50.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 18.

مع الأخذ بالاعتبار الإجمالي لمخاطر المنتجات معينة مخاطر الطرق الأخرى والصناعة والمنطقة الجغرافية مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق (مخاطر السيولة) والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار مراجعة المنتجات المستحقة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة.

بتطبيق النماذج التي تعتمد المنظمة في تحديد المخاطر والإشراف عليها المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة باقتراح تحسينات مع الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات نشر الوعي بالمخاطر بشكل عام على مستوى المؤسسة ككل.

بالإضافة إلى بعض مبادئ إدارة ومخاطر البنوك التي تعتمد عليها البنوك لإدارة مخاطرها والتي سيتم تناولها خلال هذا العنصر:

أولاً : إطار إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفعالية والشمول الإتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي يتم اختياره.

ثانياً : تكامل إدارة المخاطر: حيث يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، إذ أن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لوجود تداخل بين مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.

ثالثاً : محاسبة خطوط الأعمال: من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط الشركات، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

رابعاً : تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر البنكية يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يؤخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.¹

¹ جواني صونيا، آثار المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية أ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024، ص 50.

المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر المالية.

إن إدارة المخاطر المالية تمثل منهجاً أو مدخلاً علمياً للتعامل مع المخاطر، وهذا ما يؤدي ضمناً إلى أن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات التي تميل للاندماج في الواقع، حيث تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

الفرع الأول : تحديد الهدف. إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المؤسسة لخطة معينة للحصول على أقصى منفعة من جراء نفقات برنامج الخطر و تعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء¹ حيث تهدف إدارة المخاطر إلى الحصول على أقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج التي وضعته ومراجعتها في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً. وعلى الرغم من أهمية عنصر التكلفة في تصميم أي نظام لإدارة المخاطر، فإن هذا المعيار يجب أن يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لإدارة المخاطر الحقيقية ، لذلك يجب أن يكون الهدف من إدارة المخاطر هو المحافظة على الاستمرارية للمؤسسة وعدم تأثر أهدافها الرئيسية بالأخطار البحتة أو بالخسائر المالية التي تترتب على تحقق هذه المخاطر. وكذلك يجب على القائمين على إعداد برامج إدارة المخاطر العمل على تجنب الأخطار المدمرة والخسائر الضخمة ومحاولة تغطيتها بالكامل بهدف حماية المؤسسة من الإفلاس.² أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد والتكوين على تكوين علاقات عامة جيدة فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة المخاطر وليست أهدافاً أساسية.³

الفرع الثاني :تحديد الخطر وتقييمه: تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات و التي تستدعي ضرورة تحديد نوع الخطر المحتمل حدوثه و من ثم تقييمه

أولاً : تحديد واكتشاف الخطر. يتم ذلك من خلال وحدة إدارية داخل الإدارة تسمى إدارة المخاطر، وتقوم هذه الإدارة بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالمؤسسة من إنتاج وتخزين وشراء وتوزيع وتمويل واختيار العاملين وتدريبهم، وذلك بهدف اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة.

¹ شقيري نوري موسى و آخرون ، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، 2012 ، ص 31.

² عيد أحمد أبو بكر ، وليد اسماعيل السيفو ، إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ، 2009 ، ص 57 .

³ أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى، ادارة الخطر و التأمين، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ، ص46.

ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمؤسسة، تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يتوقع مواجهتها في المراحل المختلفة لنشاط المؤسسة، أو قد يتم التبويب على أساس موضوع الخسارة (أي خطر كأخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات، وأخطار المسؤولية المدنية)، وأنواع الخطر (أي الخطر المباشر والأخطار غير المباشرة)، بالإضافة إلى تبويب لمسميات الخطر والعامل المسبب للخطر وأهمية الخطر والطرق المختلفة لمواجهة الخطر. ويتم ذلك في المؤسسات الكبيرة عن طريق دليل للخطر يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر وأنواع الخسائر وأهم الطرق لمواجهته.¹

ثانيا :تقييم الخطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييم يتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة، وترتيب أولويات العمل. وسوف يتطلب خطر معين اهتماماً أكبر من خطر آخر بسبب شدة وطأة الخسارة المحتملة.² يتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم، حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة، أو مجموعات مثل أخطار مهمة جداً، أخطار مهمة، أخطار غير مهمة.³

الفرع الثالث : تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر واتخاذ القرار

بعد تحديد الأخطار وقياسها، تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر على حدى. وهنالك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه المؤسسة:

- مدخل التحكم في الخطر (الوقاية والمنع).

- مدخل تحويل الخطر.

أما مدخل التحكم في الخطر فيركز على تدنية الخسائر المتوقعة عن وقوع الخطر، بينما مدخل تحويل الخطر فيركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار بعد تطبيق مدخل التحكم في الخطر.⁴

وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة المخاطر بمثابة مشكلة اتخاذ قرار، حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة للتعامل مع كل خطر، وأحياناً يتخذ أصحاب

¹ شقيري نوري موسى و آخرون ، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31-32 .

² طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد -إدارات- شركات- بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، الدار الجامعية ،مصر، 2003 ، ص 61 .

³ شقيري نوري موسى وآخرون ، نفس المرجع السابق، ص 32.

⁴ المرجع نفسه، ص، ص 32-33.

المشروع القرار بشأن ذلك، وأحياناً قد توجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار لاختيار الوسيلة المناسبة. لمواجهة خطر معين : في هذه الحالات يعتبر مدير المخاطر مسؤولاً عن إدارة برامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع القرار ، و اتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين. فإن مدير المخاطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجم الخسارة المادية المحتملة والعوامل المساعدة للخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت، ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة متاحة لمواجهة الخطر.¹

الفرع الرابع : تنفيذ القرار

وبعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير المخاطر، فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار. فإذا استقر أي على اختيار وسائل التحكم في الخطر أو وسائل الوقاية لمنعه، فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من اليقين.² وإذا كان القرار تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة تأمين فلا بد من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين. وإذا كان القرار التأمين الذاتي فعلى المؤسسة أم تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.³

الفرع الخامس : التقييم والمراجعة: إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية لكون إدارة المخاطر لا تعمل في بيئة ساكنة، وذلك كون الأخطار تتبدل بتغير وتختفي بعض الأخطار وتنشأ أخطار أخرى، كما أن عملية التقييم والمراجعة ضرورية لاكتشاف الأخطاء في النظام الحالي و لهدف تصحيحها التصميم في الوقت المناسب.⁴

المطلب الثالث: تحليل المخاطر المالية وقياسها.

يهدف تحليل المخاطر المالية وقياسها إلى إعطاء قيمة للخسارة المحتملة في حال تحققها من المخاطر المتوقعة، ومن ثم محاولة تجنبها وتفاديها للتأكد من سلامة الوضع المالي للبنك.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ، إدارة الخطر و التأمين، مرجع سبق ذكره ، ص 48- 49 .

² عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو ، مرجع سبق ذكره ص 62 .

³ أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

⁴ عبد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل سيفو ، مرجع سبق ذكره ، ذكره ص 63 .

الفرع الأول : قياس المخاطر المالية :

الهدف من هذه الخطوة هو تحليل أثر المخاطر وإعطائها قيمتها الكمية في شكل احتمال وخسارة محتملة.¹

حيث يعتبر قياس المخاطر خطوة سابقة لإدارة المخاطر. وهناك طرق متعددة لقياس المخاطر، إذ تعتبر مقاييس المخاطرة من أفضل التقسيمات التي تناولها الباحثون في مجال النظرية المالية عموماً ومجال المخاطر وإدارتها فيها خصوصاً، ولقد تم تقسيمها إلى قسمين:

مقاييس رياضية كمية ومقاييس ذاتية حيث يهدف كل منها إلى تحديد درجة المخاطرة التي تواجه الأصل ومن ثم حجم الخسارة المالية التي يمكن أن تحصل نتيجة وقوعها.

أولاً : المقاييس الرياضية الكمية: هنالك العديد من المقاييس الرياضية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر أهمها المقاييس الإحصائية والقيمة المعرضة للمخاطر. VAR.

1. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية: هنالك بعض المقاييس الإحصائية البسيطة المتمثلة في التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ، ورغم أنها لا تأخذ في الاعتبار توزيعات الخسارة إلا أنها لا تزال تحظى بالاهتمام عند قياس المخاطر.²

أ. المدى: يتمثل المدى في الفرق بين القيمة الكبرى والصغرى للتدفقات المالية والنقدية، إذ يعتبر من أبسط مقاييس تشتت ومن ثم درجة المخاطرة، فكلما ارتفع الفارق بين القيمتين أدى ذلك لتشتت أكبر للتدفقات عن قيمتها المتوسطة وبالتالي زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها البديل المقترح. يعاب على هذا الأسلوب باعتباره مقياساً للمخاطر أنه لا يستخدم كافة القيم المتاحة التي تأخذها التدفقات بل يقتصر على أعلى وأقل قيمة، كما يتجاهل هذا الأسلوب احتمالات تحقق التدفقات.³

ب. التباين: يقيس التباين درجة تشتت العوائد عن متوسط العائد، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

¹رقية شارون ، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2013-2014، ص 9.

²عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 5، الإمارات العربية المتحدة 2020، ص ص 13-14.

³عادل سليمان، دراسة العلاقات بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، دراسة حالة ماليزيا، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 187.

$$V(Ri) = \sum_{i=1}^n (Pi(Ri - E(Ri))^2$$

من خلال هذه العلاقة السابقة يتضح أنه كلما كان الفرق بين المشاهدات الفعلية Ri والوسط الحسابي E (Ri) كبيراً كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى مخاطرة الأصل والعكس صحيح. يعاب على هذا المقياس كونه يقاس بوحدة نقدية مربعة كالدينار مربع مثلاً.

نتج على هذا المشكل من تربيع الفرق $(Ri - E(Ri))^2$ فإن هذه الوحدة النقدية لا معنى لها من الناحية الاقتصادية، لذا يوجد مقياس آخر لحل هذا المشكل وهو الانحراف المعياري.

ت. **الانحراف المعياري:** يعتبر الانحراف المعياري مقياساً عن الحجم المطلق للمخاطر، فهو يعتبر من المقاييس الإحصائية المناسبة لتقدير المخاطر، ويساوي الجذر التربيعي للتباين، بمعنى أنه يقيس انحراف كل مفردة من مفردات العوائد المتوقعة عن متوسطها الحسابي . وبالتالي كلما كان الانحراف المعياري صغيراً كلما كانت العوائد قريبة من العوائد المتوسطة وبالتالي المخاطر التي يتعرض لها الأصل تكون أقل، ويحسب كما يلي:¹

$$\sigma = (Ri) = \sqrt{V(Ri)}$$

حيث :

الانحراف المعياري $\sigma(Ri)$

$V(Ri)$ التباين

ث. **معامل الاختلاف:** يتم استخدام معامل الاختلاف كمقياس مناسب لمقارنة الاختلاف أو التشتت في مجموعتين أو أكثر من البيانات، وفي حالة اختلاف الوحدات القياسية المستخدمة مع وحدات كل مجموعة وكذا عند اختلاف قيم الوسط الحسابي.² يعتبر انخفاض معامل الاختلاف دلالة على الانخفاض في درجة نسبية من المخاطر، ويحسب بقسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية الصافية كما في المعادلة الآتية:

¹ سليمة حشايش، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية: دراسة قياسية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 16.

² عفاف بشيري، مدى مساهمة النماذج التاريخية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية، مجموعة من البنوك الجزائرية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 66-67.

$$C.V = \frac{\sigma}{R}$$

حيث :

CV هو معامل الاختلاف

σ هو الانحراف المعياري

R هو متوسط العائد ويقاس هذا العامل مقدار المخاطرة لكل وحدة من العائد، ونختار الاستثمار الذي يكون معامل الاختلاف له أقل، أي اختيار الاستثمار الذي يتحمل مخاطرة أقل لكل وحدة عائدة.¹ إذ أن هنالك علاقة أساسية تربط الزمن بالمخاطرة، فكلما كانت النقطة الزمنية التي يتم فيها الحصول على التدفق النقدي أو العائد أبعد كلما ارتفعت درجة المخاطرة المتعلقة بهذا التدفق، بمعنى أن المخاطرة تزداد مع الزمن حيث يزداد الانحراف المعياري وكذلك معامل الاختلاف للعوائد في حالة العوائد البعيدة المدى.²

ج. **معامل بيتا:** يعتبر معامل بيتا من أهم المقاييس المستخدمة في حساب المخاطر المنتظمة وهي المخاطر غير القابلة للتوزيع (مخاطر السوق) والتي تنشأ بسبب العوامل المشتركة التي تمس الاقتصاد الوطني ككل.³ يبين معامل بيتا درجة حساسية قيم الأصل المالي نحو التغيرات التي تحدث لأصل آخر، فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات الهائلة في السوق أو التغيرات في أسعار الفائدة في البنوك. ويعبر عن معامل بيتا للخطر الذي تتعرض له الأوراق المالية في مخاطرها المنتظمة وخاصة من خلال العلاقة التالية:

$$\beta = \frac{COV (R_i, R_m)}{VAR (R_m)}$$

B درجة حساسية قيم الأصل المالي للتغيرات الأصول المالية الأخرى

Ri معدل عائد السهم

Rm متوسط عائد السوق

¹ حسين عبد الحسن علي الضارب، أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، دراسة تحليلية لعينة من مصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص 42.

² عفاف بشيري، مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة المخاطر الائتمانية للمحافظ الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

³ عادل سليمان، دراسة العلاقة بين العائد و المخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

VAR (Rm) تبيان عائد السوق

هذه العلاقة تظهر درجة خطورة السوق المالي وعلاقة الورقة المالية بالسوق،¹ أي أن هذا المعامل يقيس درجة حساسية تقلب العائد عند أي مستويات للتقلبات في عائد سوق المال، باعتبار أن هذا السوق يمثل مجمل تغيرات لعوائد المؤسسات داخل الاقتصاد الوطني المشتركة في السوق. ومن هنا اعتبرت محفظة سوق المال ذات الموجودات من الأوراق وما تتعرض له من مخاطر المرشد الذي يعكس العوامل الاقتصادية السائدة، ويمثل معامل بيتا طبيعة الأصول المالية للمؤسسة مقارنة بالسوق في ثلاث حالات:²

- إذا كان β لأصل الاستثمار يساوي الواحد ($\beta=1$)، فمعناه أن تغير عائد المؤسسة يكون مطابقاً لتغير عائد السوق، ومنه تطابق مخاطر المؤسسة (البنك) مع مخاطر السوق.

- إذا كان β أكبر من واحد ($\beta>1$)، هنا تصنف الموجودات بأنها استثمارات هجومية لأنها تتحرك بمعدل أسرع من معدل التغير في محفظة السوق، ويمكن تغييره باتجاه السوق، إذا كان بيتا موجباً، وباتجاه معاكس للسوق إذا كان بيتا سالباً، وهذا معناه أن مخاطر المؤسسة (البنك) أكبر من مخاطر السوق.

- إذا كان β أقل من واحد ($\beta<1$)، هنا نصنف الموجودات بأنها استثمارات دفاعية لكونها تتحرك بسرعة أقل من محفظة السوق (مؤشر السوق)، وفي هذه الحالة تكون مخاطر المؤسسة (البنك) أقل من مخاطر السوق.

استخدامات معامل بيتا: في المبادلة بين المخاطر والعوائد عند الاستثمارات والأوراق المالية وفق نموذجي تسعير الأصول المالية MEDAF³

- التحكم في مخاطر المحفظة من خلال تعديل محتوياتها بتبديل أصولها قليلة المخاطر وعديمة العوائد بأصول ذات مخاطر أكبر وعوائد أكبر.

- الكشف عن الأوراق المالية الحساسة في السوق.

¹ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثرها على الأسواق المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتورالية لإقتصاد و تسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 40.

² عادل سليمان، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثرها على الأسواق المالية، نفس المرجع سابق، ص 40-41.

- وما يميز معامل بيتا عن معامل الاختلاف والانحراف المعياري أنه لا يقيس مجموع عدم التأكد في عوائد الاستثمار بل يقيس فقط ذلك الجزء من الانحراف أو المخاطرة التي لا يمكن تجنبه.¹

2. القيمة المعرضة للمخاطر (VaR):

تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر من أهم المقاييس المستخدمة للقياس وتحديد حجم المخاطرة المالية للمحفظة الاستثمارية في إطار زمني محدد، حيث يعد هذا المقياس أكثر استخداماً من طرف البنوك التجارية لتحديد نسبة حدوث الخسائر المحتملة لمحفظة الاستثمارية.² إذ تحدد هذه القيمة درجة تعرض الأصول أو المحفظة لمخاطر السوق ومخاطر تراجع قيمتها مع التغيرات السلبية في أسعار السوق.

إن هذه الطريقة على عكس طرق القياس الأخرى قادرة على تلخيص المخاطر المؤثرة على محفظة مالية أو وضعية ما في رقم واحد سهل التفسير، فهي تحاول أن تحدد بشكل كلي وفي مجال ثقة محدد الخسائر المحتمل أن تصيب وضعية محددة ومحفظة مالية للبنك خلال فترة قصيرة. تكمن الفكرة وراء القيمة المعرضة للمخاطر في بناء توزيع احتمالية الربح والخسارة لمحفظة البنك في أفق زمني معين وحساب الخسارة القصوى عند مستوى ثقة معين. وبالتالي فهي تقيس الحد الأقصى للخسارة المتوقعة أن تتعرض لها محفظة الأصول خلال فترة زمنية معينة وعند مستوى معين من الثقة.

يمكن أن يكون لمقاييس القيمة المعرضة للمخاطر العديد من التطبيقات، وعلى وجه الخصوص تستخدم في إدارة المخاطر ولأغراض تنظيمية، إذ أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1996 في بنك التسويات الدولية تفرض على المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار تلبية متطلبات رأس المال بناءً على تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر.

وتقديم تقدير دقيق لها أهمية حاسمة، وإذا لم يتم تقدير المخاطر الأساسية بشكل صحيح فقد يؤدي ذلك إلى تخصيص رأس مال دون المستوى الأمثل، ما يترتب عن ذلك من عواقب على الربحية أو الاستقرار المالي للمؤسسات.

¹ حسين عبد الحسن علي ضرب، أثر العائد والمخاطرة و قرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

² جواني صونيا ، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

أ. طرق حساب القيمة المعرضة للمخاطر: يمكن حساب هذا المقياس بعدة طرق منها: الطريقة التاريخية، التباين المشترك، وطريقة مونت كارلو.

- الطريقة التاريخية: التي تنظر في تاريخ العوائد السابقة للأصول مع تحديد الخسائر القصوى مقارنة بأكبر المكاسب بها على فرضية أن تجربة العوائد السابقة تعكس نتائج المستقبلية.

- طريقة التباين المشترك: بدلاً من افتراض أن الماضي سيعلم المستقبل، تفرض هذه الطريقة أن المكاسب والخسائر يتم توزيعها بشكل طبيعي، وبهذه الطريقة يمكن تأطير الخسائر المحتملة من حيث عدد الانحرافات المعيارية عن المتوسط.

- طريقة محاكاة مونت كارلو: تستخدم هذه التقنية نماذج حسابية لمحاكاة العوائد المتوقعة عبر مئات أو آلاف التكرارات الممكنة، بعد ذلك تأخذ فرص وحوادث خسارة عند أفق زمني محدد. هذه الطريقة تشبه إلى حد كبير الطريقة التاريخية، فبدلاً من استخدام البيانات التاريخية لعوائد الأصل وافتراض أن هذا العائد يمكن أن يحدث مستقبلاً، فإننا نقوم بتوليد رقم عشوائي يتم استخدامه لتقدير العائد في نهاية الأفق الزمني المدروس.

ثانياً: المقاييس الذاتية:

استخدام المداخل الذاتية التي تعتمد على الخبرة السابقة و الحدس لوضع توقعات لما يمكن أن يحدث يساعد في تحديد المخاطر، وهي مقاييس ممكنة التطبيق في مجالات محددة كالمخاطر القانونية ومخاطر ملاءمة العملاء والمخاطر التشغيلية. ويمكن استخدام المقاييس الذاتية لتجاوز المقاييس الرياضية أو لتعزيزها، فمثلاً يمكن حساب مخاطر الائتمان لكل الأطراف من خلال الصيغ والإحصائيات إضافة إلى الاعتماد على مقاييس ذاتية لمعرفة سلوك تلك الأطراف، وهذا ما يعزز نتيجة المقاييس الرياضية لتحديد المخاطر المتوقعة بدقة أكبر.¹

الفرع الثاني : قياس المخاطر المالية في البنوك التجارية: تتعدد مؤشرات قياس المخاطر المالية حسب نوع كل هذه المخاطر، وسيتم عرض مختلف الأساليب والمناهج لقياس المخاطر المالية من خلال هذا العنصر.

أولاً : قياس المخاطر الائتمانية: تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية، لذا تحديدها وقياسها يساعد البنك على إدارتها، ويتم ذلك إما باستخدام أسلوب النسب المالية ومن خلال المناهج التي ارتضاها لجنة بازل لتقدير المخاطر.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز ، المصارف المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

1. أسلوب النسب المالية لقياس المخاطر الائتمانية: يعتبر أسلوب النسب المالية من بين الأساليب المهمة التي تعتمد عليها البنوك في إدارة مخاطرها، وذلك من خلال تقدير المخاطر التي تعترض عمل البنك والعمل على تقليلها والحد منها، والجدول الموالي يبين مختلف النسب المالية لقياس المخاطر الائتمانية:

الجدول رقم (01-02) : نسب قياس المخاطر الائتمانية

النسبة	مدلولها
نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض	تقيس كفاءة الأصول وفشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض، وكلما ارتفعت دل ذلك على مخاطر أكبر.
نسبة مخصص خسارة القروض / إجمالي القروض	تبين القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة بسبب عدم السداد، وارتفاعها يدل على تحوط أكبر وتقليل للمخاطر.
نسبة صافي الديون المعدومة / إجمالي القروض	كلما ارتفع الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة مقارنة بإجمالي القروض دل ذلك على ارتفاع مخاطر المحفظة.
نسبة صافي الديون المعدومة / متوسط القروض	تقيس نسبة القروض الخطرة في المحفظة بالنظر إلى الأداء السابق.
نسبة القروض غير المستحقة / إجمالي القروض	تبين القروض التي توقفت دفعاتها بشكل واضح، مما يشير إلى خسارة محتملة مستقبلاً.
نسبة مخصص خسائر القروض / حقوق الملكية	تبين درجة الحماية التي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة.
نسبة احتياطي خسارة القروض / إجمالي محفظة القروض	تبين مستوى التحفظ الذي تتبناه الإدارة في تغطية مشاكل القروض، والنسبة المرتفعة تدل على تحفظ عالي.
نسبة احتياطي خسارة القروض / القروض التي تمت هيكلتها	تقيس احتياطييات البنك لمواجهة القروض المعاد هيكلتها كمؤشر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية.
نسبة مخصص خسارة القروض /	يعكس المخصص التغيرات في نوعية وحجم محفظة القروض.

النسبة	مدلولها
متوسط القروض	
نسبة الأصول غير العاملة / إجمالي القروض	زيادتها تدل على مشكلات مستقبلية محتملة قد تؤثر على أرباح البنك.
نسبة احتياطي خسائر القروض / متوسط القروض	تدل على درجة الحماية المتخذة ضد القروض المشكوك في تحصيلها، والنسبة المرتفعة تدل على تحفظ الإدارة وجودة المحفظة.
نسبة احتياطي القروض / القروض غير العاملة	يجب أن تكون أكبر من الواحد لتدل على أن الاحتياطي يغطي القروض غير العاملة بهامش كبير
نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض	ارتفاعها يشير إلى زيادة المخاطر الائتمانية للبنك بسبب ارتفاع القروض قصيرة الأجل التي يجب على بنك مواجهتها في حالة عدم سدادها في مواعيدها المحددة

المصدر : رميساء كلاش. المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة (الجزائر)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، ، 2017 ص ص 129 . 130 .

2.مناهج المخاطر الائتمانية: هنالك منهجان لتصنيف وقياس المخاطر الائتمانية وهما:¹

أ. **المنهج المعياري** وهو المنهج الذي تستعمله البنوك لقياس وحساب متطلبات رأس المال، إذ يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول في ميزان المخاطرة وفقاً لنوع التسهيلات الائتمانية والتقييم الائتماني من طرف المؤسسة (تقييم خارجي)، وذلك من خلال تبويب الأصول تبعاً لنوع الجهات المقرضة من الحكومات والبنوك وقروض الرهن العقاري وغيرها من الجهات التي يتعامل معها البنك وترجيحها حسب درجة المخاطرة، وذلك انطلاقاً من التقييم الائتماني للعميل.

¹ألاء زياد إدراح ، أثر مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020، ص ص 23-24.

ب. طريقة النماذج الداخلية: وهي من الطرق الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها لحساب وقياس مخاطر الائتمان، إذ تهدف هذه الطريقة إلى إيجاد علاقة تقريبية بين متغير ومجموعة من المتغيرات استناداً على مجموعة من النماذج الداخلية المقترحة من قبل الصناعة المصرفية. تعتمد هذه الطريقة على حساب الخسائر المحتملة وكذا حساب رأس المال المخصص لتغطية مخاطر القروض وفق منهج أمثل لتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة، وتشمل هذه الطريقة على ما يلي:¹

- احتمال التعثر: لتقدير احتمال تخلف المقرض عن السداد خلال الفترة المتفق عليها.
 - الخسارة في حالة التعثر: أي تقدير نسبة الخسارة المتوقعة في حالة العجز عن السداد.
 - التعرض عند التعثر: ويقصد به المبلغ المقرر استحقاقه عند الحجز عند السداد.
- ثانياً : قياس مخاطر عدم السيولة: يوجد ثلاثة طرق لقياس مخاطر عدم السيولة من أجل إدارتها وهي:

1. طريقة الفروقات المتتابة: من خلال حساب الفرق بين الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاق، وتعتبر هذه الطريقة مؤشراً حول المبلغ والمدة والأجل لعملية تحويل الاستحقاق المتخذة من طرف البنك، فمثلاً يجب على البنك إيجاد موارد إضافية من أجل توفير السيولة التي يحتاجها.

أ. طريقة الفروقات المجمعة: حيث يتم جمع كل فترة من فترات الاستحقاق مع الفترة التي تليها.²

ب. طريقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشر مخاطر السيولة): تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاق بمتوسط السنوات بكل مرحلة، ثم نقوم بحساب النسبة لمؤشر مخاطر عدم السيولة (مجموع الخصوم المرجحة مقسومة على مجموع الأصول المرجحة).

إذا كانت هذه النسبة أكبر أو تساوي واحد فهذا يعني أن البنك لا يقوم بعملية تحويل الاستحقاقية وهذا معناه أن استحقاق الموارد أكبر من استحقاق الاستخدامات وبالتالي لا توجد مخاطر سيولة، كما وإذا

¹ BASEL committe on booking supervision , A breif History of the basel commite boank for international settlements 2017 , p 53 .

² مخطار عبد السلام علي الغافود ، قياس وتحليل ومخاطر السيولة في المصارف التجارية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زلتين، مجلد جامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 31 ، العدد 2، ليبيا ، 2018، ص 468.

كانت هذه النسبة أقل من الواحد فمعناه أن البنك يقوم بتحويل الاستحقاقية أي يقوم بمنح استخدامات طويلة الأجل من أجل موارد قصيرة الأجل وبالتالي هنالك مخاطر سيولة كبيرة تواجه البنك.¹

2. أسلوب النسب المالية لقياس مخاطر عدم السيولة: عن الطرق السابقة نجد أسلوب النسبة المالية لقياس المخاطر من أكثر التقنيات التي تستخدم في نطاق واسع لقياس المخاطر المالية العامة ومخاطر عدم السيولة الخاصة، ويمثل الجدول الموالي أهم النسب المالية:

الجدول رقم (03-01) : نسب قياس مخاطر عدم السيولة

النسبة	مدلولها
الأصول النقدية شديدة السيولة / إجمالي الأصول	تتراوح هذه النسبة ما بين 20 و 30%. تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة: الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في بنوك أخرى، الأوراق الحكومية وغير الحكومية المضمونة.
الأصول النقدية شديدة السيولة / إجمالي الودائع	تتراوح هذه النسبة بين 30 و 45%. كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قدرة البنك على الحفاظ على ثقة المودعين فيه.
القروض / الودائع والأموال المقرضة	تعكس هذه النسبة قدرة البنك على تمويل قروض عبر ودائع العملاء والأموال المقرضة من بنوك أخرى. يجب أن تكون أقل من 70%
القروض / إجمالي الأصول	كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على سيولة أقل وعدم تنويع في أصول البنك. يفضل أن تكون أقل من 60%.

المصدر : حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، 2013-2014، ص 82.

¹ خميسي قايد، وأمين بن خرناجي، قياس وتحليل ومخاطر السيولة في البنوك التجارية ،حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة 2008-2014، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 3، العدد 1، الجزائر ، 2016، ص 82.

مما سبق يتضح أن إدارة المخاطر عدم السيولة تتوقف بشكل أساسي على إدارة البنك للسيولة على المدى القصير والطويل من أجل تحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة له حتى يتم تحديد درجة السيولة في البنك من خلال الفرق بين استخداماته و مصادر أمواله

ثالثاً : قياس مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف: تعتبر مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف من بين مخاطر السوق المهمة التي تواجه البنك أثناء نشاطه، لذا وجب عليه قياس هذه المخاطر من أجل إدارتها وتقليلها والسيطرة عليها حتى لا تؤدي به إلى خسائر غير متوقعة.

1. قياس مخاطر معدل الفائدة: تعتمد البنوك على عدة مؤشرات من أجل حساب المخاطر معدل الفائدة الجدول التالي سوف يتم التطرق له:

الجدول رقم (04-01): نسب قياس مخاطر معدل الفائدة.

النسبة	مدلولها
الأصول الحساسة لمعدل الفائدة / الخصوم الحساسة لمعدل الفائدة	تتمثل الأصول الحساسة في القروض والاستثمارات في المحافظ المالية، أما الخصوم الحساسة فتتمثل في الودائع والسندات. تقيس هذه النسبة حساسية البنك لتغير معدل الفائدة ومستوى الخطر المحيط به. كلما كانت النسبة مساوية لواحد كان البنك في وضع مريح، وكلما ابتعدت عن الواحد زاد الخطر. إذا فاقت الأصول الحساسة الخصوم الحساسة تكون النسبة أكبر من واحد، مما يعرض البنك لخطر انخفاض معدلات الفائدة. وإذا فاقت الخصوم الحساسة الأصول الحساسة يكون البنك معرضاً لخطر ارتفاع معدلات الفائدة.
مدى استحقاق الأصول الحساسة / مدى استحقاق الخصوم الحساسة	مشتقة من النسبة السابقة. إذا كانت مدة استحقاق الأصول الحساسة أكبر من مدة استحقاق الخصوم الحساسة يتعرض البنك لخطر التمويل (بتمويل القروض بمعدل فائدة أكبر). وإذا كانت مدة استحقاق الخصوم الحساسة أكبر من مدة استحقاق الأصول الحساسة يتعرض البنك لخطر إعادة استثمار الودائع بمعدل أقل مما كان عليه.
الودائع غير المغطاة (الغير مؤمنة) / إجمالي الودائع	الودائع غير المغطاة هي الودائع غير المؤمنة بغطاء سيولة لمواجهة السحب المفاجئ، وهي أكثر حساسية لتغيير معدل الفائدة. إذا حصل المودعون على فائدة أعلى من المنافسين، سيسحبون ودائعهم مما يؤثر سلباً

النسبة	مدلولها
	على الإقراض والاقتراض. تتراوح هذه النسبة بين صفر وواحد حسب نسبة سيولة البنك.

المصدر : حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 196-197.

2. قياس مخاطر سعر الصرف:

ترتبط مخاطر سعر الصرف بتقلب قيمة الأرصدة في البنوك من العملات الأجنبية وكذا تقلب قيمة هذه العملات، ويقوم البنك بقياس هذه المخاطر من خلال العلاقة التالية:¹

مخاطر سعر الصرف = المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية

مخاطر سعر الصرف = الإجمالي للمراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية

حيث يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة في شكلها والمتمثلة في المشتقات المالية.

كما يمكن قياس مخاطر سعر الصرف من خلال المعادلة التالية:²

مخاطر سعر الصرف = القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية لحقوق الملكية

حيث تشير القيمة الدفترية إلى القيمة المالية الفعلية لأي بنك طبقاً لما هو وارد في ميزانيته وتحسب على ما يلي:

القيمة الدفترية = رأس المال المدفوع + الأرباح غير موزعة + الاحتياطات.

أما القيمة السوقية فهي قيمة الأرباح المضافة إلى رأس المال أي القيمة السوقية لأسهم البنك المعلنة وتحسب كما يلي:

القيمة السوقية = عدد الأسهم المتداولة × السعر السوقي للسهم الواحد.

¹ حسني علي خريوش، خالد عبد الحي الزعبي، محمد عيسى العبادي. العوامل المؤثرة على درجة الأمانة المصرفية الأردني: دراسة ميدانية، مجلة جامعة عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2، الأردن، 2004، ص 69.

² محمد توفيق ، عمرو ، إدارة لمخاطر المصرفية بإستخدام مدخل التحليل المالي الإستراتيجي ، نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، عمان ، الأردن ، 2005 - 2006 ، ص ص 54-55.

ويجب أن لا تتجاوز القيمة الدفترية القيمة السوقية، أي أن النسبة السابقة يجب أن لا تتجاوز الواحد، وكلما كانت أصغر أعطت مؤشراً إيجابياً على وضع البنك.

كما نصت لجنة بازل على ضرورة الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة تعامله بالذهب والعملات الأجنبية على حدة، وقياس مخاطر السعادة المصرفية التي تتعرض لها محفظة البنك من الذهب والعملات الأجنبية.¹

قياس مخاطر عدم الملاءة: تقوم البنوك بقياس مخاطر عدم الملاءة من خلال نسب ولعل أهمها النسبة التالية:²

مخاطر عدم الملاءة = رأس المال (بما فيه رأس المال من شكل الأسهم والأرباح المتراكمة) على الأصول الخطرة.

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رأس المال لمواجهة الأصول الخطرة، و تشمل الأوراق التجارية المضمومة و القروض³ وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل للبنك وكلما قلت هذه النسبة يكون البنك أمام مواجهة كاملة لخطر الملاءة، وهي تمثل نسبة كافية لرأس المال التي حددتها مقررات بازل واحد واثنين بأن لا تقل عن نسبة 8% بينما حددتها اتفاقية بازل 3 بنسبة 10.5 %.

¹ إبراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقترحات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة مجموعة حالة البركة الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 2016 – 2017 ، ص 216.

² محمد توفيق عمرو ، إدارة لمخاطر المصرفية بإستخدام مدخل التحليل المالي الإستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

³ فرح يعقوب ، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي ، دراسة عملية لإدارة المخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2016-2017، ص 55.

المبحث الثالث: علاقة الابتكار المالي بإدارة المخاطر.

يعرف الابتكار المالي بأنه تطوير وتطبيق منتجات أو خدمات أو تقنيات أو عمليات مالية جديدة بهدف تعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر وتحقيق القيمة أو التكيف مع المتطلبات المتغيرة للمستهلكين والمؤسسات والكيانات المالية. يشمل ذلك مجموعة واسعة من التطورات في مختلف قطاعات الصناعة المالية بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين والاستثمار وأسواق رأس المال.

المطلب الأول: دور الابتكار المالي في معالجة المخاطر البنكية.

في ظل تطورات سريعة بقطاع التكنولوجيا والبيانات، تعتبر ركيزة أساسية في تحديث ممارسات إدارة المخاطر البنكية في بيئة مالية معقدة تشهد تقلبات مستمرة في الأسواق والظروف الاقتصادية. تعد القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل استباقي أمراً حيوياً لاستدامة أداء البنوك واستقرارها. يساهم الابتكار المالي في إعادة تشكيل منظومة إدارة المخاطر من خلال دمج تقنيات مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي التي تتيح رصد المؤشرات الحيوية والتنبؤ بحالات التخلف عن السداد أو تقلبات السوق في الوقت الفعلي. كما تلعب تكنولوجيا البلوكتشين دوراً مهماً لتعزيز الشفافية مما يقلل من فرص الاحتيال ويحسن الرقابة الداخلية.

الفرع الأول : المشاركة المتناقصة ودورها في إدارة المخاطر:

المشاركة المتناقصة من أدوات الاستثمار الحديثة والتي تسعى المؤسسات المالية إلى تطبيقها نظراً لما تحققه من غايات وفوائد مما لا يتحقق في الشركات المقصودة مع تضمنها لغايات الشركات العامة على توفير رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر ويمكن بيان أثر المشاركة المتناقصة في إدارة المخاطر ومعالجتها من خلال ما يلي:¹

الغرض من صيغة المشاركة المتناقصة يكون أن تكون بديلاً عن القرض الربوي حيث يقدم المصرف الائتمان لعملائه على غير أساس الفائدة.

تحقق للمصرف أرباحاً دورية على مدار السنة، وبالنسبة للشريك تشجعه على الاستثمار الحلال والتملك للمشروع وتحقق طموحاتهم المتصلة في انفراده بتملك العقار (منشأة أو مشروع) على المدى المتوسط وذلك بتخارج المصرف تدريجياً من الشركة.

¹ ياسر عبد الحميد جاد الله نجار ، الهندسة المالية و دورها في إدارة المخاطر و معالجتها في المعاملات المصرفية ، مجلة قطاع الشريعة و القانون ، 2023 ، ص 1764.

المؤسسة المالية الإسلامية قد لا ترغب في الاستمرار في المشاركة إلى تجميد رأس المال لمدة طويلة، فعقد المشاركة المتناقصة يحقق لها غايتها في الربح بالإضافة إلى استرداد رأس مالها في فترة قد لا تكون بحاجة إلى رأس المال المشارك.

المشاركة المتناقصة تبعد شبهة الربا عن مجال الاستثمار وتحقق هدفاً رئيسياً للاستثمار في حدود وضوابط الشريعة الإسلامية.

تزيد المشاركة المتناقصة من جانب الطلب والإقبال على أسلوب الاستثمار وذلك برفع المصرف العبء عن المستثمر بالقيام بالتمويل كما أنها توفر ميزة التنويع في مجال الاستثمار بدلاً عن المديانات والقروض.

تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية حيث يوفر المصرف الدعم المادي للحرفيين وأصحاب الصناعات البسيطة فإن هذا يعمل على زيادة الدخل ويؤدي إلى اعتماد المجتمعات المحلية على القدرات الذاتية ويرفع العبء عن الحكومات.

الفرع الثاني : دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المصرفية: يعتبر الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في إدارة المخاطر من أبرز الجوانب التي تغطيها عملية الهندسة المالية، ويقوم هذا الدور على ركيزتين أساسيتين:¹

أولاً : ابتكار منتجات جديدة. تتمثل عملية ابتكار منتجات مالية جديدة إحدى الركيزتين الأساسيتين واللتين تقوم عليهما عملية إدارة المخاطر في إطار الهندسة المالية، حيث أن هندسة منتجات مالية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة المالية والمصرفية هي العملية الأبرز والأكثر انتشاراً في إطار ما تنتجه الهندسة المالية للأسواق من أدوات لإدارة المخاطر، ولعل في المشتقات المالية والمبادلات والمستقبليات وعقود الخيارات.

الأكثر وضوحاً في هذا الإطار، حيث أن الهندسة المالية قدمت هذه المنتجات كأداة مساعدة لتخفيض مخاطر الائتمان و أسعار فائدة المتعاملين في الأسواق المالية (سواء كانوا مستثمرين أفراد أم مؤسسات مالية ومصرفية أم سواها) ومن أبرز الأدوات التي أنتجتها الهندسة المالية كأدوات لتخفيف المخاطر المترتبة على أنشطة البنوك ونقل المخاطر إلى أطراف أخرى سواها عملية التوريق المصرفي للقروض.

¹ بعداش طاهر، الابتكارات المالية وآليات تفعيلها لتطوير الأداء الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص عقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2017-2018، ص 73.

ثانيا : إيجاد أساليب كمية لإدارة المخاطر: إن عملية بناء نماذج كمية لتحديد وقياس والتنبؤ بحجم التعرض لمخاطر معينة (سواء كانت ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيلية أو سواها) تعد الركيزة الأساسية الثانية للهندسة المالية في إطار ما يتعلق بدورها في إدارة المخاطر. وتقوم هذه الركيزة أساساً على الاستفادة من التقنيات الكمية المتاحة في إطار بحوث العمليات والتحليل الإحصائي (أحادي ومتعدد المتغيرات) وما هو قائم في أساليب الاقتصاد القياسي وذلك في مواجهة المخاطر التي يتم التعرض لها في إطار ممارسة أعمال العمل المصرفي عن طريق تصميم نماذج تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وتخدم أهدافها المتعلقة بإدارة المخاطر. ومن أمثلة ذلك استخدام أسلوب القيمة المعرضة للخطر (VaR) لقياس مخاطر السوق واستخدام نماذج الانحدار لقياس مخاطر محفظة الأوراق المالية.

الفرع الثالث : التحليل التنبؤي وإدارة البيانات

يلعب التحليل التنبؤي وإدارة البيانات دوراً حيوياً في تحويل البيانات إلى رؤى استراتيجية تساهم في إدارة المخاطر البنكية بفعالية، من خلال جمع وتنظيف وتكامل البيانات، وتطوير نماذج تنبؤية دقيقة ، تتيح البنوك التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية لتقليلها مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الأداء التشغيلي واستقرار المالي للبنك¹ وقد تساهم التحليلات التنبؤية في الخدمات المالية في تحقيق تحول كبير في مجالات متعددة من العمليات المصرفية،

أولاً : إدارة المخاطر : تساعد تحليلات المخاطر في الخدمات المصرفية على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية مما يمكنها من اتخاذ تدابير وقائية مناسبة لحماية مصالحهم.

ثانياً : اكتشاف ومنع الاحتيال: تمكن البنوك من كشف الأنشطة الاحتيالية في الوقت الفعلي مما يحمي الأصول ويعزز من ثقة العملاء في المؤسسة.

ثالثاً : فهم العملاء: تساهم التحليلات التنبؤية في تخصيص الخدمات المصرفية وزيادة رضا العملاء من خلال توقع سلوكهم المستقبلي وتحليل احتياجاتهم، فمن خلال الاستفادة من تحليلات البيانات في الخدمات المصرفية تستطيع البنوك تلبية احتياجات عملائها بشكل أكثر كفاءة وكشف الأنشطة الاحتيالية وتحسين استراتيجيات التسويق وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

رابعاً : تحسين التسويق والمبيعات: تعمل التحليلات التنبؤية على تحسين استراتيجيات التسويق مما يساعد البنوك في جذب العملاء الجدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين.

¹ www.getfocal.ai/ar/blogs/predictive-analytics-imbooking 17:55 على الساعة 2025/02/17

خامساً : الكفاءة التشغيلية: تساهم التحليلات التنبؤية في تحسين العمليات المصرفية من خلال الأتمتة وتخصيص الموارد بكفاءة مما يضمن تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. كما تعد حالات استخدام تحليلات العملاء في الخدمات المصرفية مثالا واضحا على كيفية تطبيق هذه التحليلات في تصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد، لذا فإن تحليلات الخدمات المصرفية للأفراد تعكس أهمية الابتكار والذكاء التحليلي في تعزيز الأداء وزيادة الربحية في عالم المال الحديث.

الفرع الرابع : تنوع المنتجات والخدمات: يؤدي تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة إلى تقليل تركيز المخاطر على فئة واحدة، كما يساهم في تحسين إدارة السيولة وتوزيع المخاطر بين مصادر متعددة مما يعزز الاستقرار الأداء المالي للبنك.

أولا : علاقة ودور الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية:

إن دراسة العلاقة بين متغير الابتكار المالي والأداء المالي هو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، حيث أن التفسير النظري لهذه العلاقات يؤكد نطاقاً واسعاً لوجود علاقة سببية موجبة بين الابتكار المالي والأداء المالي وذلك من خلال نظريته التي اعتمدها سابقاً. بالإضافة إلى ذلك، يستمد الابتكار المالي أهميته من التحديات التي تواجه الطلب المتزايد على خدمات البنك التي يعتمد عليها، حيث أنه يقوم وفقاً للأحكام التشريعية الإسلامية بتقديم مختلف الخدمات المصرفية والأنشطة الاستثمارية و التمويلية وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامي المتمثل في المرابحة والإجارة والاستصناع والمشاركات والمضاربات والوكالة والصكوك، لذا كان لازماً عليه تطوير هذه الأساليب وسعي الابتكار في صيغ تمويلية لمواكبة المتغيرات وزيادة ربحيته وتنويعها بالإضافة إلى استقطاب الودائع التي تزيد من قدرات التحويل ودور المخاطر المحيطة بالأنشطة التمويلية والذي اتضح أنه يعتمد على صيغة التمويل القائمة على الملكية (المشاركة ، المضاربة) كمصدر أساسي لتوليد الربح على الرغم من أن البنك لم يعطي أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المرابحة كونها الصيغة الأقل مخاطرة وأكثر ربحية وأسرعها للسيولة وأكثرها ضماناً بالنسبة للعملاء.

ثانياً : الابتكارات في النماذج التشغيلية: تعتمد البنوك المتقدمة على التقنيات مثل الأتمتة و الروبوتات في العمليات المصرفية مما يقلل الأخطاء البشرية ويحسن من سرعة الاستجابة التشغيلية فضلاً عن تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بإدارة الخطر.¹

¹حمويسي رميساء، بواسطواو أمنة، دور الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2022/2021، ص 45.

ثالثاً : موازنة الابتكار مع الاستقرار المالي والتنظيمي:و تنقسم إلى :

1. **التنظيم والإشراف:** مع تزايد الابتكارات المالية يظهر تحدي ضبطها ضمن إطار تنظيمي صارم، يتعين على جهات الرقابية تطوير أطر تنظيمية تضمن الشفافية وتفرض متطلبات رأس المال والسيولة تتناسب مع مستوى المخاطر الناتجة عن هذه الابتكارات، ضمن مقالات مثل تلك التي نشرها البنك الدولي أهمية دور البنك المركزي في توفيق الابتكار مع حماية النظام المالي.¹

2. **التدقيق والتدريب:** من الضروري أن تدعم البنوك البرامج التدريبية المتقدمة لتعزيز قدرة موظفيها على استخدام التقنيات المالية الحديثة وتطبيق أساليب تقييم المخاطر بشكل فعال مما يعزز من استقرار العمليات المصرفية ويقلل من الأخطاء التشغيلية.

المطلب الثاني: آليات الابتكارات المالية المستخدمة في إدارة المخاطر المالية

حظيت الابتكارات المالية اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة لما تتمتع به من قدرة على تسهيل العمليات المالية، ولما توصف به أنها أداة مبتكرة وآمنة وميسرة وسهلة، وبما أن المؤسسة المالية تؤدي دوراً مميزاً في المجتمع سعت إلى تقديم حلول مبتكرة كما سعت إلى تحديث أنظمتها لمواكبة هذا التطور، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى قطاعات أو مجالات الاستثمار في الابتكارات المالية كما سنتطرق إلى التقنيات المعتمدة في الابتكارات المالية

الفرع الأول: قطاعات ومجالات الاستثمار في الابتكارات المالية في البنوك التجارية

من الملاحظ أن الموجة الأولى من الابتكارات قد ركزت على المدفوعات وحلول الإقراض واعتمدت منصات الإقراض من نظير إلى نظير لكن حديثاً، نمت قطاعات الموجة الثانية والتي تشير في توجه الابتكارات نحو التحويل المالي الدولي وإدارة الثروات والتأمين، في غضون ذلك لا تزال سلسلة البلوكات في أوائل مراحلها ومن المحتمل أن تلعب دوراً محورياً يتعدى التمويل، ومن هنا نميز

أولاً: المدفوعات والخدمات البنكية الرقمية (خدمات الدفع الإلكتروني).

يعتبر المدفوعات وتحويل الأموال من أهم القطاعات المستهدفة من شركات التكنولوجيا المالية، فالمجال الذي يبدو أكثر انفتاحاً هو المدفوعات حيث نجد أن البنوك حافظت على دورها المركزي في المدفوعات وقد تمكنت العديد من البنوك من تقديم حلول رائدة وابتكارات مالية للمدفوعات منها ما هو متعلق بإدارة المخاطر المالية.

¹ BLOGS . WORLD BANK . ORG (البنوك المركزية و الإبتكار) 17/2/2025 .

1-العملات الرقمية: عبارة عن أموال متداولة عبر الإنترنت يمكن أن تأخذ شكل بطاقات الخصم، تتسم بكافة خصائص النقود التقليدية فقد تختلف في كونها أنه ليس لها حدود جغرافية أو سياسية، بهذا يمكن إجراء المعاملات المالية والقيام بالتحويلات من أي منطقة إلى مناطق أخرى.¹

2-العملات المشفرة: نوع من العملات الرقمية التي تمكن من تبادل القيم عبر الإنترنت بطريقة موثوقة ودون وسيط، وهذا من خلال استخدام الرموز الرقمية لتمثيل مجموعة من الأصول الملموسة، ويتم الوصول عادة إلى هذه الرموز من خلال ما يسمى بالمحفظة والتي توفر واجهة نهائية للتفاعل مع العملة المشفرة، فقد تكون مفتوحة المصدر أي أن يكون عميلاً محلياً أو خدمة فقط عبر الإنترنت.² عرفها قانون المالية الجزائري لسنة 2018 على أنها العملة الافتراضية وهي تلك التي يستعملها مستخدمو الشبكة العنكبوتية تتميز بغياب الدعم المادي كالقطع و الأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو البطاقات البنكية³

3-المحافظ الرقمية: عبارة عن تطبيقات مالية تعمل بالاتصال بالإنترنت على أي جهاز ذكي أي أنها نظام تخزين افتراضي لمعلومات الدفع وكلمات المرور للتعامل وتمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية والقيام بعملية الشراء والدفع الإلكتروني بسهولة وأمان، وهي تحتفظ بالمعلومات الخاصة بالبطاقات المالية أو الحسابات المصرفية التي يقدمها العميل من خلال التشفير، ومن هنا فهي تعتبر حلاً مثالياً للوصول للخدمات المالية في المناطق غير المشمولة مالياً والتي تعاني نقصاً في توفير الخدمات المالية وعموماً فإن المحافظ الرقمية تتطلب درجة عالية من الامان.

4- الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة: يتم من خلال هذه الخدمات مشاركة بيانات العملاء من طرف البنك بعد أخذ موافقتهم مع مقدمي الخدمات المالية، تقوم البنوك من خلالها بتوفير إمكانية الوصول والتواصل مع الأطراف الأخرى من خلال تطبيقات وبرامج مبتكرة تسمح باستخدام بيانات البنك، يقوم البنك في هذه الحالة بإنشاء واجهات مفتوحة تدعى واجهة برمجة التطبيقات (API).

¹ حريوة إلهام ،دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة حالة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث (LMD) في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2024، ص 14.

² حريوة إلهام ،دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة حالة)، المرجع نفسه، ص 14.

³ كردودي صبرينة، حليلة عطية ،السبتي وسيلة، العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2020، ص117.

5- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: عبارة عن قناة تجمع بين العميل والبنك من خلال الهاتف المحمول بحيث يمكنه إجراء المدفوعات أو القيام بأي عمليات مالية أخرى في أي مكان ووقت كان أو حتى القيام بالمعاملات غير المالية.

6- التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي (RTGS): نظام متخصص لتحويل الأموال والأوراق المالية بين البنوك على الوقت الحقيقي وأساس إجمالي أي أنها تسوى دون تجميع أو مقاصة مع معاملة أخرى¹ بحيث تتم التسوية في الوقت الفعلي دون الحاجة للانتظار، وتتميز بكونها طريقة آمنة وسريعة جداً للتحويل غير الورقي للأموال كما يتم لا يتم فرض رسوم على هذه العملية بالإضافة إلى أنها متوفرة في كل وقت ودون تحمل أي مخاطر ائتمان كما يتم استخدامها في سياق الإقراض من نظير إلى نظير فيتم دفع القرض في الحساب بكل سهولة وسرعة.

7- نظام الدفع بالتجزئة: نظام لتحويل الأموال لحجم كبير من المدفوعات ذات القيمة المنخفضة كالصكوك ومعاملات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

ثانياً: قطاع التمويل: اهتم المبتكرون الباحثون عبر سنوات باستحداث أنماط متعددة للتمويل من خلال البنوك وهو ما يعرف بالتمويل الرسمي، وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 تزايدت عمليات الابتكار للمنتجات المالية خاصة بعد زيادة متطلبات الامتثال للموافقة على القروض أدت لزيادة الجهد والوقت في دراسة طلبات الاقتراض ومخاطره لتكون الابتكارات المالية المتعلقة بالتمويل حلاً لهذه التعقيدات.

1- التمويل الجماعي: عن التعريف الصادر عن المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لأسواق المال 2016 يشير مصطلح التمويل الجماعي إلى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور حيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة¹

2- الإقراض من نظير إلى نظير (Peer-to-Peer Lending): تستخدم منصات الإقراض من نظير إلى نظير تقنية الاتصالات الرقمية لربط المقترضين والمقرضين عبر الإنترنت فمناصات التكنولوجيا المالية مثل اقراض نظير إلى نظير (بير تو بير) سهلة الاستعمال حيث يتم الوصول إليها بواسطة الهواتف الذكية والإنترنت للحصول على قروض غير تقليدية على عكس البنوك التقليدية، لا تتطلب منصات الإقراض وجود ضمانات وملكية حساب مصرفي وخطة عمل بل يتم تصنيف المقترضين بناءً على بيان المخاطر الذي يحدده معلوماتهم الشخصية المقدمة بما في ذلك المعلومات من مواقع التواصل

¹ هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبید، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والاطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص2010.

الاجتماعي الخاصة بهم، يتم التعامل بين الأفراد بشكل مباشر حيث يتفقون على كافة شروط القرض من حيث المبلغ وشروط الدفع وغيرها.¹

3-إقراض نقاط البيع: يتمثل هذا النوع من الإقراض في حصول الفرد على قرض لتسوية مشترياته لدى تاجر التجزئة حيث يأخذ البائع بعين الاعتبار مدى ولاء العميل و التزاماته بسداد القرض السابق و قدرته على السداد.

4-قروض يوم الدفع: هي عبارة عن قروض ذات مبالغ صغيرة مع فترة تسديد قصيرة تتسم بأنها غير مضمونة وعادة ما يتم سدادها من خلال اقتطاعها من الراتب التالي للفرد.

5-منصات الإقراض عبر الإنترنت تعتبر تقنية مالية تعتمد على استخدام الإنترنت وتطبيقات الويب والهاتف المحمول لمطابقة طلبات المقترضين مع إمكانيات المقرضين.

ثالثاً: إدارة الثروات.

تتمثل في إدارة ثروة العميل في مجموعة الخدمات والمنتجات التي تقدمها مؤسسة مختصة في إدارة الثروة لتسيير الشؤون المالية الشخصية وفقاً لما يحقق أهداف العميل (مؤسسة كان أو أفراد).²

1- المستشار الآلي: أحدث المستشارون الآليون تغييراً في عالم إدارة الثروات من خلال تقديم خدمات استشارية للعملاء بناءً على خوارزميات آلية بتدخل بشري متوسط من خلال منصات رقمية فعالة، تمكن هذه الخدمة من تسريع تنفيذ العمليات وسهولة الوصول لمختلف الخدمات التي يبحث عنها العميل كما يمكنه الحصول على خدمة إدارة محفظته المالية مهما كان حجم مدخراته، تعمل هذه التقنية على تثقيف المستثمر ذاتياً.

2-نسخ التداول: عبارة عن منصات وساطة على الإنترنت تجمع بين مستخدمي منضمين في شبكة اجتماعية يتلقون معلومات حول المراكز المالية لأعوان آخرين وانطلاقاً منه يمكنهم أن يقرروا نسخ القرارات المالية لهؤلاء الأعوان تلقائياً.

3- التداول على التردد: تداول خوارزمي يستخدم تقنيات متطورة منخفضة زمن الوصول لإجراء صناعة آلية للسوق وتداول فروق الأسعار و المراجعة و التداول الكلي.

¹قيمش خولة، متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2024، ص 28.

²حجريوة إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

4- التجارة الإلكترونية: حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهي مصطلح يدل على أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمؤسسات معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات الخاصة النصوص والأصوات والصور.

رابعاً : التكنولوجيا التنظيمية :

غالباً ما يساء فهم التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) ويخلط بينها وبين التكنولوجيا المالية (FinTech) فبينما تشير التكنولوجيا المالية إلى استخدام التقنيات والبرامج لتوفير الخدمات المالية فإن التكنولوجيا التنظيمية هي استخدام التقنيات الجديدة لمعالجة مشهد البيانات الكثيف بشكل متزايد المطلوب لمواجهة تحديات الامتثال التنظيمي او هي تقنية ناشئة تتضمن تنفيذ الادوات والعمليات الرقمية التي تحسن الطريقة التي تدير بها المؤسسات التزاماتها المتزايدة بالامتثال التنظيمي، نظراً لأنه مجال جديد من التكنولوجيا فإن تطويره يتبنى العناصر التكنولوجية المتطورة بما في ذلك تحليل البيانات الضخمة والتعليم الآلي والذكاء الاصطناعي¹

خامساً: تكنولوجيا التأمينات (InsurTech). لطالما أثبتت تكنولوجيا التأمين نفسها في الساحة المالية من خلال عديد الخدمات التي جذبت الأنظار فبالرجوع للسنوات السابقة، فاقتران التكنولوجيا بهذا القطاع كان من خلال تقديم خدمات عبر الإنترنت في الفترة 1991 إلى 2004 ومنذ ذلك الحين بدأت الشركات في الاستفادة من التحليلات من خلال مجموعة من بيانات التأمين والتطبيقات إلا أن الظهور الحقيقي لتكنولوجيا التأمين كان في سنة 2010 بشكل ملفت وبعد 2015 بسبب تطوير البنية التحتية (كإنشاء المسرعات وتنظيم الشراكة بين شركاتها والشركات القائمة وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في ازدهار قطاع تكنولوجيا التأمين ،تم تعريف تكنولوجيا التأمين على أنها استخدام الأجهزة والبرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة القصور أو الفرص في سلسلة قيمة التأمين والتي غالباً ما تتضمن التكنولوجيا والبيانات بهدف تطوير وتعطيل التفاعل بين شركات التأمين تعديل القديم وإنشاء منتجات جديدة²

الفرع الثاني: التقنيات المعتمدة في الابتكارات المالية والدائمة لها.

أحدثت الابتكارات المالية اليوم تغيرات جذرية في قطاع الخدمات المالية حيث باتت اليوم تقدم العديد من الخدمات سواء للأفراد او الشركات او المؤسسات المالية بطرق سهلة وسريعة وبأقل تكلفة وأكثر أمناً، واليوم تتفاعل الموجة الجديدة من الابتكارات المالية بشكل مكثف مع التقنيات جديدة مثل

¹ قيمش خولة ، نفس المرجع السابق، ص 90.

² حجيوة الهام ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص 20-21.

التحليلات المتقدمة والتعليم الآلي وواجهات المحادثة والمعالجة المحاسبية والروبوتات و سلسلة والكتل والواقع الافتراضي المعزز وما الى ذلك تمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: البلوكتشين (Blockchain) هنالك العديد من التحديات التي تواجه المعاملات المالية من نظم الدفع البطيء والمعايرة التقنية المختلفة الى أنظمة قانونية وامثال مختلفة لكن يمكن معالجة هذه التحديات بواسطة تقنية بلوكتشين مما يوفر حلاً فعالاً للآليات الحالية المعتمدة في المعاملات المالية عبر الحدود. هنالك العديد من المبادرات التجريبية التي تسعى إلى تنفيذ هذه التقنية في مجالات متعددة بما في ذلك التحويلات المالية وتلخيص التسويات. يرجع الاقتصاديون سبب ظهور تقنية البلوكتشين هي لإزالة الطرف الثالث أو الوسيط ، وهذا بهدف إزالة مشكل عدم الثقة عند إجراء المعاملات المالية بين طرفين مجهولين.¹

عرفها صلاح وخان (salah & khan) على أنه دفتر أستاذ لقاعدة بيانات لا مركزي، موزع ومشترك وغير قابل للتغيير، تسمح بنقل أموال ذات قيمة من شخص إلى شخص آخر بأمان وبدون تدخل أي وسيط.

ثانياً: الحوسبة السحابية.

يتم التعامل مع مفهوم الحوسبة السحابية على أنه الكلمة الطنانة للقرن الحديث، حيث ظهرت فكرة

الحوسبة السحابية لتيسير عملية الحوسبة نتيجة التطور التكنولوجي الذي أدى إلى ظهور حجم هائل من البيانات كان من الصعب تخزينها مع مرور الوقت، كما أنها ساهمت بشكل كبير في تبسيط العملية للأفراد والمنظمات وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد

وحسب المعهد الوطني الأمريكي للمعايير التقنية ،الحوسبة السحابية هي نموذج لتمكين الوصول الدائم والملائم للشبكة بناءً على طلب المشاركة بمجموعة من موارد الحوسبة (الشبكات والخوادم ووحدات التخزين والتطبيقات والخدمات) التي تمكن نشرها وتوفيرها بسرعة وبأقل جهد من قبل الإدارة والتفاعل مع مزود الخدمة.²

¹ بوشدوب طلال محمد، الخميني وزورداني شناز، دور البلوكتشين في التقليل من مخاطر التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، جامعة الجزائر 03، العدد 02، 2021، ص 145.

² صباح محمد كلو، الحوسبة السحابية مفهومها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، جامعة السلطان قابوس، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 3.

ثالثاً: **الذكاء الاصطناعي**. يشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الكمبيوتر أو الآلة على محاكاة كفاءات العقل البشري والتي غالباً ما تتعلق من التجارب السابقة، أصبحت قدرات الذكاء الاصطناعي هذه مثل رؤية الكمبيوتر وواجهات المحادثة جزءاً لا يتجزأ من عمليات الأعمال القياسية للصناعات المختلفة في حين ظهر عدد من تعريف الذكاء الاصطناعي على مدى العقود القليلة الماضية، يقدم جون مكارثي التعريف التالي: هو علم وهندسة صناعة الآلات الذكية خاصة ببرامج الكمبيوتر الذكية وهو مرتبط بالمهمة المماثلة المتمثلة في استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم الذكاء البشري ولكن يتعين على الذكاء الاصطناعي أن يقتصر على الأساليب التي يمكن ملاحظتها بيولوجياً¹.

رابعاً: العقود الذكية.

وهي عقود حديثة النشأة التي ما زالت قيد التجربة والتنفيذ لذلك تعددت التعريفات التي تناولها الباحثون حول العقود الذكية وكلاً منهما تناولها من جانب معين وأطلقوا عليها عدة مسميات مثل عقود سلسلة الكتل عقود التشفير، عقود رقمية و عقود ذاتية التنفيذ

تم اقتراح العقود الذكية لأول مرة في التسعينات كبروتوكول معاملات رقمية لتنفيذ شروط الاتفاقية حيث عرفه العقد الذكي على أنه أداة تضيف الطابع الرسمي على الشبكات الكمبيوتر وتأمينها من خلال دمج البروتوكولات مع واجهة المستخدم

وعليه يمكن تعريف العقد الذكي على أنه عقد إلكتروني يتم إبرامه عبر سلسلة البلوكتشين باستخدام خوارزمية يمكن أن يبرم العقد بين شخصين أو أكثر بالشروط التي يحددها منشئ العقد.²

خامساً: إنترنت الأشياء.

تشير إنترنت الأشياء إلى عملية ارتباط أي شيء بالإنترنت من خلال مجموعة البروتوكولات الخاصة وهي الشبكة من الأشياء المادية و لا يمكن اعتبار إنترنت الأشياء شبكة من أجهزة الكمبيوتر فقط ولكن تطورت الى شبكة من الأجهزة بمختلف جميع الأنواع والأحجام مثل الهواتف والأجهزة المنزلية والأنظمة الصناعية، كل شيء متصل على أساس البروتوكولات المنصوص عليها من أجل تحقيق إعادة تنظيم مختلف الاتصالات والعلاقات بطريقة ذكية، كما يمكن تعريفها على أنها بنية تحتية

¹قيمش خولة ،مرجع سبق ذكره صفحة 74.

²المرجع نفسه ، ص 82.

متكاملة المعلومات تساعد على تبادل المعلومات من خلال استخدام بروتوكولات الخدمات المقدمة من قبل الترابط المادي الافتراضي.¹

سادساً: البيانات الضخمة:

البيانات الضخمة مصطلح يستخدم لوصف مجموعة بيانات كبيرة للغاية أو على درجة من التعقيد أو التي تتطلب قدراً كبيراً مجموعة من المعالجة السريعة والتي يصبح من الصعب أو المستحيل التعامل معها باستخدام قواعد البيانات التقليدية والأدوات التحليلية التقليدية، علماً بأن معالجة بيانات بهذا الحجم يتطلب برمجيات تعمل بشكل متوازي على العشرات أو المئات أو حتى الآلاف من الخوادم و هي تتدفق بسرعة كبيرة وبأشكال مختلفة قد تكون دقيقة وغير دقيقة إلا أنها تحتوي على قيمة كبيرة وقيمة هذه البيانات تتمثل في تحويلها إلى معلومات و معرفة وهناك من يعرفها بأنها مجموعة كبيرة من البيانات التي تم تجميعها من مصادر مختلفة هذه البيانات معقدة بحيث يصعب معالجتها باستخدام أدوات إدارة قواعد بيانات عادية أو تطبيقات معالجة بيانات تقليدية والتعقيد يأتي من كون البيانات ترد من مصادر مختلفة وبكمية كبيرة

المطلب الثالث: تحديات استخدام الابتكار المالي في إدارة المخاطر المالية.

يشكل الابتكار المالي فرصة لتحسين الكفاءة وتوفير أدوات جديدة لإدارة المخاطر المالية، إلا أن دمجها في عملية تقييم وتحقيق المخاطر يواجه عدة تحديات رئيسية منها:

الفرع الأول : التحديات التنظيمية والامتثالية: يعتبر الابتكار المالي متقدماً في الكثير من الأحيان عن الأطر المنظمة القائمة مما يؤدي إلى فجوة تنظيمية قد تقضي إلى تجاوز الأنظمة الحالية وظهور مخاطر جديدة، هذا يستدعي إلى تحديث التشريعات وتطويرات إدارة ورقابة تتماشى مع السرعة التي يتطور بها الابتكار المالي لضمان حماية المستهلك واستقرار النظام المالي.

افرع الثاني : مخاطر الأمن السيبراني والتقنيات الحديثة: يعتمد الابتكار المالي على تقنيات متطورة مثل تقنية البلوكتشين وتكنولوجيا المالية الرقمية مما يفتح الباب أمام تهديدات إلكترونية جديدة وسرقة البيانات، تحتاج المؤسسات إلى استثمارات كبيرة في أنظمة الحماية والأمن السيبراني لضمان سلامة العمليات والمعاملات.

الفرع الثالث :تحديات جودة وتوافر البيانات: تعتمد أدوات التحليل والتنبؤ المستخدمة في إدارة المخاطر على بيانات دقيقة وكاملة إلا أن الابتكار المالي غالباً ما يطبق في سياقات لا تتوفر فيها

¹موسى سهام داسي وهيبية، مساهمة إنترنت الأشياء في خلق القيمة دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد

10، العدد 05، أكتوبر 2020، الجزائر، ص 524.

سجلات تاريخية كافية وتكون البيانات متجزئة مما يزيد من عدم اليقين بتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الرابع: تعقيد المنتجات المالية المبتكرة: تتميز المنتجات المالية الجديدة بتركيبات معقدة ونماذج تسعير غير تقليدية مما يجعل من الصعب تقييم المخاطر المرتبطة بها بدقة، وقلة البيانات التاريخية تصعب محاكاة السيناريوهات المحتملة مما يزيد بعداً آخر في التعقيد في عملية إدارة المخاطر لهذه المنتجات.

الفرع الخامس : تكامل الأنظمة والعمليات: يواجه العديد من المؤسسات التحديات في دمج الحلول المالية المبتكرة مع الأنظمة التقليدية لإدارة المخاطر، هذه التحديات قد تؤدي إلى اضطرابات تشغيلية وتزيد من مخاطر الفشل في تنفيذ استراتيجية المخاطر بشكل متكامل.

الفرع السادس : المخاطر التشغيلية والبيئية: يضاف إلى ذلك مخاطر التشغيلية الناجمة عن إدخال تكنولوجيا جديدة في بيئة العمل القائمة فضلاً عن التأثيرات البيئية والاجتماعية التي تنتج عن بعض المنتجات المالية المبتكرة مما يستدعي اهتماماً خاصاً لإدارتها بطريقة شاملة ومستدامة.

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للابتكار المالي في تعزيز الكفاءة وتوفير حلول جديدة لإدارة المخاطر المالية فإن نجاح تطبيقه يعتمد على مواجهة هذه التحديات عبر تحديث الأطر التنظيمية وتعزيز الأمان السيبراني وتحسين جودة البيانات وتبني منهجيات متكاملة تجمع بين التكنولوجيا والخبرة البشرية يعد أمراً جوهرياً لتحقيق استقرار النظام المالي والنمو المستدام.

خلاصة الفصل :

يُعد الابتكار المالي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك التجارية الحديثة لتعزيز كفاءتها في إدارة المخاطر المالية المتزايدة، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وتعدد مصادر الخطر. فقد ساهمت التطورات المتسارعة في الأدوات المالية والتكنولوجيا الرقمية في تمكين البنوك من تطوير نماذج تحليلية متقدمة، واعتماد أساليب قياس دقيقة تساعد على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعالية. ويشمل الابتكار المالي ابتكار منتجات جديدة، مثل الأدوات المشتقة ومنتجات التحوط، إلى جانب اعتماد حلول تكنولوجية حديثة كالذكاء الاصطناعي والتحليل الكمي في تقييم وإدارة المخاطر. كما أتاح هذا الابتكار تحسين جودة اتخاذ القرار، والرفع من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والامتثال، فضلاً عن تخفيض التكاليف التشغيلية وتعزيز مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الأزمات. ومن خلال آليات مالية مثل التسييد والتتويج، أصبح بالإمكان توزيع المخاطر بشكل أكثر كفاءة، ما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والرفع من تنافسية البنوك. وعليه، فإن الابتكار المالي لم يعد مجرد تطوير للمنتجات، بل أصبح توجهاً استراتيجياً شاملاً يعكس تحولاً في فلسفة إدارة المخاطر نحو نماذج أكثر شمولية وفعالية.

الفصل الثاني

- تأثير الابتكار المالي على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنوك التجارية ولاية تيارت -

تمهيد :

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم المالي والمصرفي، لم تعد الابتكارات المالية تقتصر على تحسين الخدمات والمنتجات، بل أصبحت أداة استراتيجية فعالة تسهم في تعزيز كفاءة البنوك التجارية وتمكينها من إدارة المخاطر المالية المتنوعة التي تواجهها. وتلعب البنوك التجارية الجزائرية دورا محوريا في هذا التحول من خلال تبني تقنيات وأدوات مبتكرة من شأنها تحسين أدائها وتقليل تعرضها للمخاطر، بما يضمن الاستمرارية والاستقرار المالي.

لذلك، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجانب التطبيقي للبحث من خلال تحليل واقع الابتكار المالي في البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على كيفية إدارة هذه البنوك للمخاطر المالية في ظل بيئة مصرفية متغيرة. كما يبرز الفصل كيف انعكست الابتكارات المالية على أساليب واستراتيجيات التسيير البنكي، ومدى فعاليتها في التخفيف من حدة المخاطر التي تهدد التوازن المالي للمؤسسات المصرفية.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى النظام البنكي الجزائري.
- **المبحث الثاني:** إدارة المخاطر المالية في ظل الابتكارات المالية في البنوك التجارية الجزائرية.
- **المبحث الثالث:** منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

المبحث الأول: مدخل إلى النظام البنكي الجزائري

إذا كان الدور الإيجابي للبنية المالية الملائمة يكمن في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها باتجاهات التوظيف طويل و قصير الاجل حسب حاجات المجتمع بما يضمن كفاءة الأداء، فإننا نتساءل عن أهمية هذا الدور بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية باعتبارها عصب عملية التمويل.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند بنية منظومة البنوك التجارية الجزائرية العمومية كعينة للدراسة، متطرقين الى مميزات وخصائص المنظومة إضافة الى الخدمات البنكية المقدمة.

المطلب الأول: البنوك التجارية العمومية الجزائرية و تنظيمها :

تواجه البنوك التجارية العمومية في الجزائر تحديات وفرصاً في سعيها لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية. يتطلب تنظيم هذه البنوك إطاراً قانونياً ورقابياً فعالاً يضمن استقرارها وكفاءتها. يهدف هذا التمهيد إلى إلقاء نظرة موجزة على أهم جوانب تنظيم هذه المؤسسات.

الفرع الأول : البنوك التجارية العمومية الجزائرية :

انطلاقاً من التقارير المسجلة والمعلومة على الصفحة الرسمية لبنك الجزائر والتي تنص على أن النظام البنكي في الجزائر يتكون من 20 بنكاً وتسعة مؤسسات مالية معتمدة تشمل ستة (06) بنوك كبرى تتمثل في :¹

أولاً : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

تأسس بموجب القانون 277-64 المؤرخ في 10 أوت 1964 ليحل محل صندوق تضامن البلديات والولايات بالجزائر، وتتكفل هذه الهيئة بتعبئة مدخرات الأفراد في مقابل تمويل مشاريع السكن، إلى أن أصبح الصندوق متخصصاً في هذا النوع من القطاعات في الجزائر، وهو يستهدف بالأساس المدخرات الصغيرة للأفراد.

ثانياً : البنك الوطني الجزائري (BNA)

¹ بعداش الطاهر، الابتكارات المالية ومتطلبات تفعيلها لتطوير الأداء الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية دراسة حالة-بنك الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، صص 186-189.

أنشئ هذا البنك في 13 جوان 1966 بموجب الأمر 66-178، وقد اعتبر انشاء هذا البنك منعرجا بارزا للمنظام المصرفي الجزائري يعكس مواجهة تاريخية بين بنك فلاحي وبنك تجاري تجاه غياب البنوك الأجنبية، يتمتع البنك الوطني الجزائري بشبكة استغلال واسعة هامة موزعة عبر كامل ارجاء الوطن ويرتكز على مبادئ مالية تخدم الاقتصاد الوطني وتلبي الحاجيات التمويلية لشتى القطاعات، وتعتبر كبنك ودائعي مستثمر وبنك المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة .

ثالثا : القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يعتبر القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك التجارية من الهيئات الرسمية للمنظام المصرفي أنشئ بموجب الأمر 75-67 المؤرخ في 14/05/1967 برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري حيث تولى مجلسه بصفة نهائية إدارة البنوك التي تم حلها في 31/12/1966 وهي: البنك الشعبي التجاري والصناعي، والبنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة .

وتبعا للقانون رقم 06-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات ،اصبح القرض الشعبي الجزائري منذ 1988 مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسهم تعمل تحت رعاية الدولة تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي .

رابعا : بنك الجزائر الخارجي (BEA)

تأسس بموجب المرسوم 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم خمس بنوك وهي القرض الليوني، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الشركة العامة، بنك باركليز، وبنك البحر الأبيض المتوسط، حيث أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية ،و قد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات سوناطراك و نفطال و شركات التعدين الكبرى والنقل البحري ومواد البناء وتكفل بمنحها مختلف القروض وفي 05 فيفري 1989 قام بنك BEA بتغيير هيكله ليصبح مؤسسة تجارية ذات اسهم وبهذا التغيير الجذري انتعش راس مال البنك الخارجي بمساهمة عدة قطاعات عمومية حساسة مثل قطاع الانشاء والالكترونيك،الاتصالات والاعلام الالي، النقل،الكيمياء، البيتروكيميا و الصيدلة.

خامسا: البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR)

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206-82 المؤرخ في 16/03/1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأسمال قدره مليار دينار حيث أوكلت له إلى جانب قيامه بجميع العمليات المصرفية

التقليدية مهام المويل :

1. أنشطة القطاع الفلاحية
2. أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية .

سادسا : بنك التنمية المحلية (BDL°)

تأسس بنك التنمية المحلية المنبثق عن القرض الشعبي الجزائري، بموجب المرسوم رقم 85-15 الصادر في 30 أفريل 1985. وهو آخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل الشروع في الإصلاحات

إن بنك التنمية المحلية عبارة عن مؤسسة مالية مكونة من شبه وكالة استغلال، والتي تتفرع بدورها إلى وكالات بنكية موزعة عبر مختلف أنحاء الوطن. قدر رأس ماله عند تأسيسه بنصف مليار دينار، وهي ميزة انفرد بها البنك عن باقي البنوك الأخرى. كما يتكون من ثلاث مستويات هي فرع الاستغلال، فرع المديرية العامة وفرع وكالة.

تتوزع أعمال المديرية العامة، التي مقرها بالعاصمة، عبر كافة أرجاء الوطن عن طريق مجموعات الاستغلال، تليها الوكالات. أما فرع الاستغلال فهو عبارة عن مجموعة من الفروع تتوزع عبر أرجاء الوطن من مهامها تنظيم أعمال الوكالات التابعة لها بناءً على ما تصدره المديرية العامة.

إن بنك (BDL) هو قبل كل شيء بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة، ثم بنك المهن الحرة 2018 والعائلات. وهو بذلك يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وبشكل خاص بعث الاستثمارات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتلبية حاجات تمويل الخواص مع المساهمة في الإجراءات المسطرة من طرف السلطات العمومية (القرض المصغر). فضلا على أنه عبارة عن ممول هام للسكن.

الفرع الثاني: تنظيم البنوك التجارية :

بعد استعراض البنوك التجارية العمومية الجزائرية، يمكن الإشارة إلى أن الهيكلية التنظيمية لهذه البنوك، وإن تظهر اختلافا طفيفا، فإنها بصفة عامة لا تختلف من حيث المضمون. حيث أن أغلبيتها تفترق إلى إدارة تضطلع بإدارة المخاطر، وهذا سواء على مستوى الإدارة العامة للبنك، المديريات المركزية الفرعية أو الوكالات.¹

فبالنسبة للبنك الخارجي الجزائري (BEA) نجد أن نيابة المديرية العامة للالتزامات هي التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة بطلبات القروض على مستوى البنك، خاصة من طرف المؤسسات الكبرى المتوسطة والصغيرة، حيث تتولى الدراسات الاقتصادية اللازمة لذلك وإدارة المخاطر المتولدة.

أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فنجد نيابة المديرية العامة للموارد والقروض والتغطية هي التي تتولى مهمة متابعة تمويل المؤسسات الكبرى المتوسطة والصغيرة والنشاطات الزراعية، بالإضافة إلى المتابعة والتغطية. في حين تتولى نيابة المديرية العامة للالتزامات والشؤون القانونية بالقرض الشعبي الجزائري (CPA) نفس المهمة المتمثلة أساسا في دراسة ومتابعة الالتزامات والقروض المقدمة. والأمر لا يختلف كذلك بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث نجد أن نيابة المديرية العامة للقروض هي التي تضطلع بكل ما يتعلق بعمليات التمويل والإقراض سواء للمؤسسات أو الخواص.

في حين يتميز البنك الوطني الجزائري (BNA) عن البنوك الخمسة من حيث الهيكلية التنظيمية، حيث نجد على مستوى المديرية العامة مديرية لإدارة المخاطر، مديرية للتدقيق الداخلي ومديرية خاصة بالإشراف والرقابة الداخلية. أما على مستوى الأقسام والمديريات المركزية فنجد

مديرية تختص بمتابعة وتغطية القروض، ومديرية للالتزامات سواء ما تعلق منها بالالتزامات المؤسسات أو الخواص، ومديرية لمخاطر الضمانات.

¹ حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص، ص 248-249.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص النظام البنكي الجزائري

يتميز النظام البنكي الجزائري بعدة خصائص ومميزات تجعله فاعلا في دعم الاقتصاد الوطني

نذكر أهمها:¹

الفرع الأول : تعددية المؤسسات البنكية: يشرف على النظام البنكي الجزائري " بنك الجزائر " بصفته البنك المركزي، ويسهر على تطبيق سياسة النقد والقرض، حيث يتكون النظام من شبكة واسعة من المؤسسات البنكية

الفرع الثاني : الدور الهام في تمويل الاقتصاد : يلعب النظام البنكي الجزائري دورا هاما في تمويل الاقتصاد

الوطني من خلال:

- تقديم القروض للشركات والأفراد.
- إصدار الأوراق المالية.
- توفير خدمات الدفع والتسديد.
- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات البنى التحتية، الصناعة الفلاحة.

الفرع الثالث : التطور المستمر : يشهد النظام البنكي الجزائري تطورا مستمرا من خلال :

- إدخال التقنيات الجديدة خاصة في ظل عصر الرقمنة.
- إدخال التقنيات الجديدة خاصة في ظل عصر الرقمنة.
- تقديم منتجات وخدمات مبتكرة.
- تعزيز الحوكمة الرشيدة.
- حيث ساهم هذا التطور في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتعزيز ثقة العملاء في النظام.

الفرع الرابع : الشمول المالي: يولي النظام البنكي الجزائري اهتماما كبيرا للشمول المالي وذلك من خلال:

¹وليد بوترعة ، تأثير ابعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء، دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2025، ص، ص63، 64.

- توسيع شبكة الفروع البنكية لتشمل مختلف مناطق البلاد.
- تقديم خدمات مصممة للفئات ذات الدخل المحدود.
- نشر التوعية المالية بين المواطنين.

حيث ساهم الشمول المالي في دمج فئات كبيرة من المواطنين في النظام المصرفي والاستفادة من الخدمات المالية المقدمة.

الفرع الرابع : المساهمة في الاستقرار المالي: يلعب النظام البنكي الجزائري دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال:

- مراقبة السيولة في الاقتصاد.
- التأكد من التزام المؤسسات البنكية بمعايير المخاطر.
- التدخل في السوق عند الاقتضاء.
- المساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الجزائري وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- إن تمتع النظام البنكي الجزائري بالخصائص والمميزات سالفة الذكر تجعله فاعلا في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو والازدهار.

المطلب الثالث: الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك العمومية

تعد الخدمة البنكية محور عمل ونشاط أي بنك سواء كان عمومي أو خاص، حيث تسعى البنوك سواء عمومية كانت أو خاصة جاهدة في تحسين خدماتها البنكية وإضفاء الجودة عليها سعيا لكسب رضا عملائها ومن ثم ولائهم، حيث لم يعد يقتصر الأمر على الخدمات التقليدية المقدمة بل تعدى الأمر إلى تطوير وعصرنة وتحديث الخدمات البنكية بما يضمن وصوله للعملاء متوجهة في ذلك إلى تقديم خدمات بنكية إلكترونية نوجزها وفقا لما استحدثه كل بنك من البنوك العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر

الفرع الأول : الخدمات التقليدية للبنوك العمومية التجارية في الجزائر.

تقدم البنوك التجارية العمومية عادة مجموعة من الخدمات البنكية الواسعة وتسعى إلى الابتكار حيث تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، تتنوع هذه الخدمات لتشمل المعاملات الأساسية التالية:

أولا : الحسابات الجارية : حيث توفر جميع البنوك حسابات جارية تسمح للعملاء بإيداع الأموال وسحبها وتحويلها .

ثانيا : التحويلات : تقدم البنوك خدمات تحويل الأموال محليا ودوليا، حيث يمكن تحويل الأموال بين

ثالثا : الحسابات : داخل نفس البنك أو بين حسابات في بنوك مختلفة

رابعا : التمويل : تقدم البنوك قروضا شخصية وعقارية وتجارية بشروط وأحكام مختلفة

خامسا : الاستثمار: تقدم بعض البنوك خدمات استثمارية تسمح للعملاء باستثمار أموالهم في منتجات مالية مثل الأسهم السندات وصناديق الاستثمار.

سادسا : التأمين: تقدم البنوك خدمات تأمين تشمل تأمين الحياة، التأمين الصحي وتأمين السيارات.

الفرع الثاني : الخدمات الالكترونية في البنوك العمومية في الجزائر

يمكن إيجاز الخدمات الالكترونية حسب كل بنك وفقا لما يلي:¹

أولا : البنك الخارجي الجزائري

يقدم البنك خدمات أساسية تقليدية وأخرى رقمية، يمتلك بنك الجزائر الخارجي موقع الكتروني www.bea.dz يمكنه من الترويج لجميع خدماته المصرفية، وكذا الاتصال بعملائه، كما يتيح لهم تقديم بعض الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تذكر منها:

- الصيرفة عبر الانترنت e-banking bea .
- الصيرفة عبر الهاتف Mobile bea .
- الصرافات الآلية والشبابيك الأوتوماتيكية.
- جهاز الدفع الالكتروني TPE .
- بطاقات الدفع الالكتروني مختلف أنواعها.

ثانيا : البنك الوطني الجزائري:

يمتلك البنك موقع الكتروني www.bna.dz من خلاله يقوم بالترويج لمنتجاته البنكية والاتصال

بعملائه بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية عبر الأنترنت والتي نذكر منها:

- خدمة البنك على الخط e-bankingbna .
- خدمة الصيرفة الهاتفية mobile bna .
- خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت برسائل القصيرة.
- خدمة الدفع WIMPAY-BNA .
- خدمة تبادل المعطيات المرقمة.

¹ وليد بوترعة، مرجع سبق ذكره، صص 65-68

- جهاز الدفع الالكترونى TPE .

- بطاقات الدفع الالكترونى بنوعيتها .

ثالثا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يملك البنك موقع الكترونى www.badr.dz من خلاله يقوم بالترويج لمنتجاته البنكية والاتصال

بعملائه بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية عبر الانترنت والتي نذكر منها:

- خدمة الصيرفة عبر الانترنت e-bankingbadr .

- جهاز الدفع الالكترونى TPE

- بطاقات الدفع الالكترونى بنوعيتها .

- بطاقات توفير و بطاقات CBR .

رابعا : بنك التنمية المحلية

يملك البنك موقع الكترونى www.bdl.dz من خلاله يقوم بالترويج لمنتجاته البنكية والاتصال

بعملائه بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية عبر الانترنت والتي نذكر منها:

- خدمة Mybdl .

- خدمة الصيرفة عبر الانترنت e-bankingbdl .

- خدمة ديجيت بنك عن طريق تحميل تطبيق bdl mobile .

- خدمة المونيغرام لتحويل الأموال على الصعيد العالمى .

- جهاز الدفع الالكترونى TPE .

- بطاقات الدفع الالكترونى مختلف أنواعها .

خامسا : القرض الشعبى الجزائرى

يملك البنك موقع الكترونى www.cpa-banque.dz من خلاله يقوم بالترويج لمنتجاته البنكية

والاتصال بعملائه بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية عبر الانترنت والتي نذكر منها:

- الصيرفة عبر الانترنت CP@E .

- الصيرفة عبر الهاتف Mobilecpa .

- خدمة الرسائل القصيرة Sms Cards

- تبادل المعطيات المعلوماتية عن EDI .

- الصرافات الآلية والشبابيك الأوتوماتيكية.
- جهاز الدفع الالكتروني TPE .
- بطاقات الدفع الالكتروني مختلف أنواعها.

سادسا : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

يملك البنك موقع الكتروني www.cnepbanque.dz من خلاله يقوم بالترويج لمنتجاته البنكية والاتصال بعملائه بالإضافة إلى تقديم خدمات بنكية عبر الانترنت والتي نذكر منها:

- الصيرفة عبر الانترنت e-bankingcnep .
- الصيرفة عبر الهاتف Mobilecnep .
- الصرافات الآلية والشبابيك الأوتوماتيكية.
- جهاز الدفع الالكتروني TPE .
- بطاقات الدفع الالكتروني مختلف أنواعها.

المبحث الثاني : إدارة المخاطر المالية في ظل الابتكارات المالية في البنوك التجارية الجزائرية

ان احد أسباب التوجه للابتكارات المالية الحديثة من طرف البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك العالمية كان ولید حاجة وضرورة لتقديم خدمة التغطية ضد المخاطر المالية كما ان لها دور في زيادة حجم ونشاط وكفاءة القطاع المصرفي. الا انه هناك مخاطر أخرى قد تتجم عن سوء استخدامها وتنعكس عليها سلبا هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

المطلب الأول : واقع الابتكارات المالية لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية

لطالما كانت البنوك العمومية الجزائرية خاضعة للتسيير الموجه الذي عرقل تقدمها في مجال الابتكارات و من ثم مسايرة باقي البنوك العالمية المتطورة في هذا المجال و مع ذلك اجتهدت حسب إمكانياتها من أجل المضي قدما في هذا الاتجاه و في هذا الصدد نسلط الضوء على أهم الابتكارات المالية المطبقة حاليا في البنوك الجزائرية.

الفرع الأول : توريق القروض الرهنية العقارية في البنوك الجزائرية لإدارة مخاطر السيولة والإفلاس :

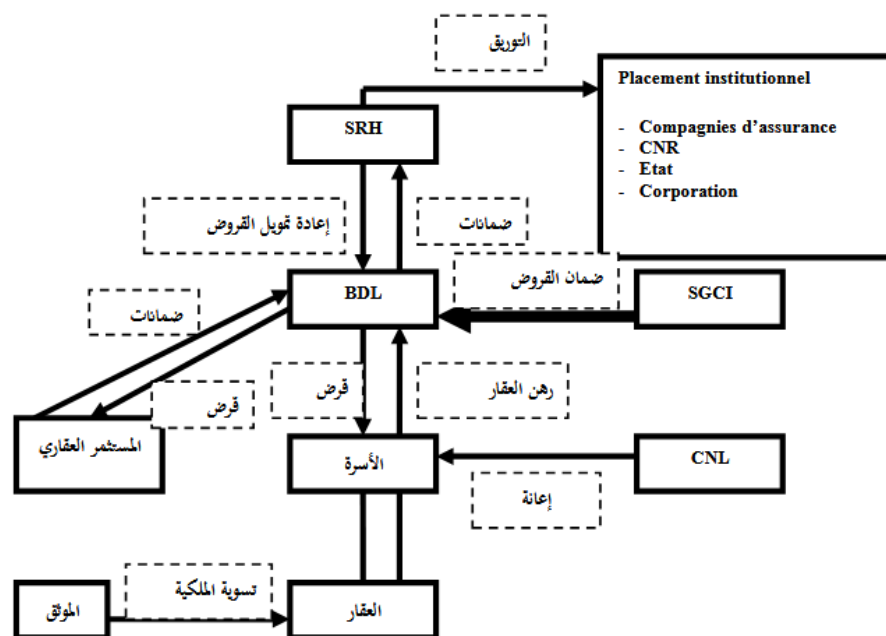
تحتفظ البنوك الجزائرية بالقروض العقارية في محافظها لمدة طويلة مما يجبرها على استعمال الودائع القصيرة و متوسطة الأجل لتخوفها من الاقدام على منح قروض عقارية لأنها بحاجة إلى رأس مال معتبر طويل الأجل. تحتاج البنوك في كثير من الدول المتقدمة ، و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لرأسمال ضعيف لأنها تقوم بتمويل هذا النوع من القروض عن طريق اللجوء الى السوق الثانوي حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه السوق في توفير السيولة التي تستغل في منح القروض العقارية. وفي حال ما إذا كانت هذه القروض ذات نوعية جيدة و تصنيف ائتماني عالي يمكن للبنوك حينئذ بيعها و تأمين السيولة التي تحتاجها

باعتبار أن التوريق المتعلق بالقروض العقارية هو الابتكار المالي الوحيد المطبق في الجزائر تم إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني : " La société de refinancement hypothécaire " و شركة ضمان الرهن العقاري SGCI* من أجل إعادة تمويل محافظ القروض الرهنية المقدمة من قبل البنوك او المؤسسات المالية الجزائرية. ببساطة يمكن شرح هذه العملية بأنها تقوم على قيام بنك BDL بمنح قروض عقارية للعملاء الذين يريدون امتلاك سكن جديد أو قديم أو بناء أو إعادة ترميم ، بعد تقديم الضمانات اللازمة يتمثل في الرهن العقاري. يقوم بنك BDL بجمع كل القروض الممنوحة و يشكل

منها محفظة مالية يقوم ببيعها إلى مؤسسة مالية متخصصة وهي SRH** و بعد نجاح عملية الشراء تقوم هذه المؤسسة بإصدار أوراق مالية مضمونة برهون عقارية .

لكن غالبا ما يرتبط نجاح هذا الابتكار المالي بتواجد سوق رهنية .حيث أن تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول له أهمية بالغة على مستوى البنوك و ذلك لتوفير العوامل المسيرة لمنح الائتمان بالإضافة إلى ميزة تأمين السيولة و خفض حجم المخاطر و التعثر المالي او الإفلاس و شكل رقم(2-1) يوضح ذلك .

الشكل رقم (01-02) يوضح عملية توريق القروض الرهنية من قبل بنك التنمية المحلية BDL.



المصدر: أمال بوسواك و بوريش هشام، واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية نموذجاً، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، المجلد 07 . العدد 02، ديسمبر 2017، ص 97 .

الفرع الثاني : خدمات الصيرفة الالكترونية في مواجهة المخاطر السيبرانية ، السيويلة والائتمان:

إن أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام بطاقة السحب بين البنوك و أدوات الدفع (البطاقة الائتمانية) تجسدت في استعمال بطاقات الشباك الالي البنكي (GAB) و الموزع الآلي في البنوك (DAB) و تم ذلك على عدة مراحل ابتداء من 1997 بالاتفاق مع شبكة SATIM* و الشركة الفرنسية

SYSTEM INGENIODATA من أجل تعميم النقد الإلكتروني كبداية للتوجه نحو الابتكارات المالية في مجالات التعاملات. وقد طبقت هذه التجربة بين المصارف و البنوك العمومية بالإضافة الى بنك البركة و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و تكللت هذه العملية بإصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول سنة 2004 ، أما المرحلة الثانية تتعلق بإبرام عقد شراكة سنة 2004 بين المجموعة الفرنسية المسماة (DIAGRAM-EDI) الرائدة الرائد في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية ، و ثلاث مؤسسات جزائرية sof engineering و MAGACT MULTIMEDIA و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني ، لتتأ على أثره شركة مختلطة أطلق عليها إسم الجزائر لخدمات المصرفية الإلكترونية AEBS** و الهدف منها هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر : و هو يعد مبتكرا ماليا مهما لكل البنوك العمومية الجزائرية¹

و تتعامل البنوك العمومية الجزائرية بخدمات الصيرفة الإلكترونية و تنقسم هذه الأخيرة إلى 6 أنواع و هي :

- خدمة الصراف الآلي .
- خدمة الهاتف المصرفي .
- بطاقة الائتمان .
- خدمة الهاتف المحمول .
- الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول .
- الخدمة المصرفية عبر الأنترنت .

الفرع الثالث : منتجات بنك التأمين في إدارة مخاطر الائتمان :

يعتبر مصطلح بنك التأمين من المبتكرات المالية المستحدثة و هو أحد اهم الاستراتيجيات التي تسعى البنوك لتطبيقها و يستخدم لوصف الشراكة أو العلاقة بين المصرف و شركة التأمين ، حيث تستخدم شركة التأمين المصرف كقناة مبيعات من أجل بيع منتجاتها التأمينية ، و تقدم هذه العملية من طرف شركة تأمين أو شركة تابعة لمصرف ما FILIALE لفائدة عملاء ينتمون أساس إلى ذلك المصرف و يبدو جليا ان بنوك التأمين ظهرت في فرنسا ما بين سنتين 1971 ، 1972 .

و في النظام المالي الجزائري يتم توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك و المؤسسات المالية بموجب اتفاقية مبرمة بين المؤمن و البنك BANC ASSURANCE إذ يوفر القانون الجديد المتعلق

¹ أمل بوسواك و بوريش هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 97 ، 98 .

بالتأمينات إطارا قانونيا مناسباً لتطوير التأمين البنكي ، الأمر الذي تجلّى في سنة 2008 ، في دعم الاتفاق الفرنسي ، مما سمح لشركات التأمين الفرنسي من الدخول إلى السوق الجزائرية¹ و يلخص الجدول التالي أهم الاتفاقيات و المنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية و شركات التأمين.

الجدول رقم (01-02) : أهم الاتفاقيات و المنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية و شركات التأمين

تاريخ اتفاقيات بنك التأمين	البنك وشركة التأمين	المنتجات المبتكرة
25 مارس 2008	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) و كارديف الجزائر، كارديف الجزائر شركة تابعة لشركة بي أن بي باريبا (Cardif) للتأمين – el djazair filiale de BNP Paribas Assurance	التأمين على الحياة، التأمين ضد الكوارث الطبيعية، منتجات خاصة بالعملاء، منتجات التقاعد، منتجات التأمين على الحياة، منتجات الادخار.
19 أبريل 2008	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA و بنك التنمية المحلية BDL	L التأمين على الأشخاص، تأمين السكن.
20 أبريل 2008	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA و بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	منتجات التأمين المتعلقة بالمخاطر الزراعية، الأخطار المتعلقة بجني المحاصيل، منتجات التأمين على الأشخاص، منتجات التأمين المتعلقة بالسكن.
22 ماي 2007	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين CAAR مع البنك الوطني الجزائري BNA ، بالاشتراك مع الشركة الوطنية للتأمين SAA، والشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)	التأمين ضد الحوادث الشخصية، التأمين الجماعي، التأمين على السفر، التأمين على المنازل والسيارات، التأمين ضد الحوادث.
21 ماي 2008	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين	التأمين ضد الأخطار المتعددة للسكن،

¹أمال بوسواك و بوريش هشام مرجع سبق ذكره ، ص ص 98 99 .

التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين ضد خطر الوفاة المؤقت، تأمين القروض .	CAAR مع القرض الشعبي الجزائري CPA	
التأمين ضد الكوارث الطبيعية تأمين القروض، التأمين على السيارات، التأمين على الحريق.	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين CAAR مع البنك الجزائر الخارجي BEA	11 ماي 2008

المصدر : امال بوسواك، بوريش سهام، واقع الابتكارات المالية في البنوك :البنوك العمومية الجزائرية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد2،ديسمبر 2017،ص99.

ما دامت العديد من البنوك العمومية الجزائرية تقدم العديد من المنتجات المالية على غرار القروض السكنية و قروض الشراء السيارات، فإنه تتعاقد مع مؤسسات التأمين ضمان استرجاع رصيد القرض و الفوائد

المطلب الثاني : إدارة البنوك التجارية لمختلف المخاطر المالية:

تعتمد البنوك عند إدارتها لمختلف المخاطر المالية على أساليب متعددة تمكنها من محاولة تجنب هذه المخاطر بأنواعها واحتواءها من خلال التحكم فيها وتخفيضها إلى أقل مستوى ممكن وفي المقابل تحقيقها لأعلى قدر ممكن من الأرباح.

الفرع الأول : إدارة المخاطر الائتمانية:

إدارة المخاطر الائتمانية تعني النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق فهي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها وفيما يلي يمكن عرض مختلف أساليب إدارة المخاطر الائتمانية متمثلة في :¹

¹ بن سميحة عزيزة ، إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، مجلة العلوم الإنسانية : جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 2 ، بسكرة : الجزائر ، جوان 2011 ، ص 401

أولاً : اساليب تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

1. التسيير الوقائي للمخاطر الائتمان المصرفي : تتنوع هذه الوسائل ، لكننا سنذكر أهمها :

أ. التسيير الوقائي لخطر عدم التسديد : تتمثل فيما يلي :

احترام التنظيم الاحترازي : شكلت لجنة بال للأنظمة المصرفية ، التي أقرت مبادئ تحوطية تحدد متطلبات الدنيا لرأس المال من خلال نسبة كوك كتالي

نسبة كوك = الأموال الخاصة للبنك / الأخطار المرجحة

و قد حددت نسبة 8 % كأدنى نسبة يجب احترامها من طرف البنوك و المؤسسات المالية

ب. الضمانات : تصنف الضمانات إلى نوعين كتالي :

- الضمانات الشخصية : (الكفالة. الضمان الاحتياطي و التأمين على القرض)

- الضمانات الحقيقية : (رهن الحيازي و الرهن الرسمي)

ج. التأمين على الضمانات : تحاول البنوك تفادي أخطار الضمانات ، بأن تطالب المقترضين بالتأمين عليها ، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترض بإجراء التأمين و تحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين .

د. الاعتماد على طريقة التنقيط : هي منح نقطة ترجيحية تلخص بطريقة رمزية نوع القرض الممنوح من البنك ، حيث تقوم بها جهات مختصة مثل : مؤسسات التقييم و أن تقوم بها البنوك بإتباع طريقة تقييم خاصة بها

2. التسيير العلاجي لمخاطر الائتمان المصرفي : و هذا كتالي :

أ. تنظيم وظيفية التحصيل : تحتوي هذه الوظيفة على ثلاث دعامات هي : عملية الكشف : الاستمرارية في المعالجة ، التقدم في المعالجة ..

ب. معالجة القروض المتعثرة : يقوم البنك بطلب القوائم المالية للعميل لدراساتها و الوقوف على اسباب العسر المالي الذي يواجهه ، كما يطلب الميزانية التقديرية النقدية للعميل : تعطي صورة عن طبيعة و نمط التدفقات النقدية عن الفترة المقبلة "

و على ضوء هذا التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة كما يلي :

الحالات الممكن علاجها ، الحالات الميؤوس منها ، القروض الهالكة.

ج. إعداد تقرير نهائي :

بانتهاء البنك التجاري عن جميع المخاطر السابقة ، يقوم بإعداد تقرير نهائي يحمل فيه كل ما يخص معالجته القروض و بعد استكمال محتوياته ، ترفع هذه الدراسة الإدارة المصرف من اجل النظر و اقتراح الحلول المناسبة ، لتجنب التعرض لمثل هذه الأخطاء مستقبلا .

الفرع الثاني : إدارة مخاطر عدم الملاءة :

تتم إدارة مخاطر عدم الملاءة وفق عدة أسس تذكر منها:¹

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال
- اشتراط معدلات كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى
- عند تأسيس البنك يجب تحديد رأس المال الذي ينسجم ويتلاءم مع الخطة الاستراتيجية المقترحة للبنك
- الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث خسائر متوقعة وخسائر غير متوقعة (استثنائية).
- التأكد من قدرة الملاك على تقديم دعم إضافي في أي مرحلة من مراحل حياة البنك.
- التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية

أولا : اختبار الضغط الخاص بإدارة مخاطر عدم الملاءة

توصي اتفاقية بازل 2 بربط مباشر بين اختبارات الضغط ومخاطر عدم الملاءة، أي يجب أن يضمن البنك كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التي تظهرها نتائج اختبار الضغط الأمر الذي يجعله قادرا على مواجهة الخسائر المتوقعة التي قد تنشأ عن الصدمات المالية الكبيرة خاصة في ظل الأوضاع الصحية.

وبعبارة أخرى يمكن للبنوك أن تستخدم اختبارات الضغط التقييم درجة تقلبات الدورة الاقتصادية لمتطلبات رأس المال التي تنطوي عليها عملية التقدير، ومن المتوقع أن تحتفظ البنوك ذات المتطلبات الرأسمالية الأكثر دورية باحتياطات أعلى من رأس المال، كما يمكن استخدامها من أجل تحديد مقدار رأس المال الإضافي الذي تحتاجه البنوك في ظروف السوق القصوى .

¹ جواني صونيا ، اثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

الفرع الثالث : إدارة مخاطر معدل الفائدة:

يمكن للبنوك القيام بعدة إجراءات من شأنها أن تخفض من آثار مخاطر معدلات الفائدة إلى حدها الأمثل:

المقابلة بين الموجودات والمطلوبات أي توظيف مصادر التمويل الحساسة المعدل الفائدة في موجودات حساسة المعدل الفائدة أيضا حتى يتغير الاثنان يحب أسعار الفائدة في السوق، يظهر المشكل في هذا الإجراء من خلال اختلاف أجال استحقاق موجودات ومطلوبات البنك مثلا تمويل قروض الإسكان طويلة الأجل من خلال ودائع قصيرة الأجل أو العكس¹.

تكيف محفظتي موجودات ومطلوبات البنك من خلال الموازنة بين أجال استحقاق موجودات مع مطلوبات البنك ففي حالة انخفاض معدلات الفائدة فإن القروض التي قدمها البنك بمعدلات فائدة ثابتة والعمولة بمصادر حاسة المعدلات الفائدة المعلومة سيحقق البنك أرباحا أكبر، لذا فالموازنة بين معدلات الفائدة الموجودات البنك ومطلوباته وكذا تاريخ استحقاقهما يحمي البنك من التعرض للتغير في معدلات الفائدة.

استخدام أدوات التحوط من مخاطر معدل الفائدة والمتمثلة في مشتقات معدلات الفائدة من خلال عقود الخيارات أو المبادلات أو المستقبلات المالية فإذا تغيرت معدلات الفائدة فإن الربح أو الخسارة في رأس المال لهذه الأدوات سوف يعوض الربح أو الخسارة الرأس المال في ميزانية البنك.

تقديم قروض بمعدلات فائدة عائمة بحيث يتمكن البنك من تحويل المخاطرة من المقرض إلى المقرض وبعدها تتحول مخاطرة معدل الفائدة إلى مخاطرة ائتمان بالنسبة للبنك المقرض تتم إدارة مخاطر معدل الفائدة من خلال إدارة فجوة حساسية الاستثمار والتي تعنى مقارنة أصول البنك ذات الحساسية للفائدة مع خصومه ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة وهذا لتقييم الأصول المولدة للعائد ويتم حساب فجوة الحساسية للفائدة من خلال المعادلة التالية:

$$ISGAP = ISA - ISL$$

حيث

ISGAP فجوة حساسية الفائدة

ISA أصول البنك ذات الحساسية للفائدة

¹ جواني صونيا ، اثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

ISL خصوص البنك ذات الحساسية للفائدة

فإن كانت النتيجة موجبة فهذا يعني أن البنك يملك أصول حساسة وهو ما يدل على وجود وضع استثماري مفضل لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره للأصول عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي) يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته الفوائد المدفوعة للعملاء وفوائد الفروض التي اقترضها البنك) أي أن البنك سيحقق ربح وهو ما يسمى فجوة الحساسية للفائدة موجبة، أما إذا كانت النتيجة سالبة فالبنك يمتلك خصوم حساسة للفائدة وهو وضع غير مفضل بالنسبة للبنك من وجهة النظر الاستثمارية وذلك يعني أن فجوة الحساسية سالبة.

الفرع الرابع : إدارة مخاطر سعر الصرف :

يمكن إدارة خطر سعر الصرف من خلال المطابقة بين الأصول والخصوم لنفس العملة، أي تمويل القروض بعملة معينة باقتراض بنفس العملة، أو القيام بالمقاصة بين أوضاع الصرف الجارية غير المتوازنة وأوضاع الصرف لأجل المنتجة لسندات محايدة، حيث يمكن تغطية مخاطر الصرف عن طريق المشتقات المالية بأنواعها¹.

في حين يبقى خطر الصرف أكيد بالنسبة للمخاطر الصغيرة على بعض العملات الصعبة أين تكون التغطية جد مكلفة، كذلك في حالة أوضاع الصرف المغطاة التي تنطوي على خطر ما مثلاً في حالة تغطية الودائع بالعملة الصعبة أين تكون فيها الفوائد المحصلة غير مغطاة، كما في حالة الخيارات على العملات الصعبة والتي لا يمكن أن تكون كلها مغطاة في سوق الخيارات.

لذا وجب على البنوك الحذر فيما يخص أوضاع الصرف غير المغطاة لأن الخطر الجاري لا يقف عند حد الخسارة الناتجة عن التغيرات في سعر الصرف بل يمكن أن يتعدى إلى تحقق خطر الائتمان، خطر السيولة... الخ لذا يجب استعدادها لمواجهة التزاماتها الخاصة بالعملة الصعبة.

الفرع الخامس : إدارة مخاطر عدم السيولة :

الإدارة مخاطر عدم السيولة يتطلب الأمر ما يلي:²

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة

¹ جواني صونيا ، اثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

² أحمد النبهاني الجهاز المصرفي و الاستقرار الاقتصادي ، دار أمانة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2023 ص 306 .

- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وأجال استحقاقها.

أولا : اختبارات الضغط الخاصة بإدارة مخاطر عدم السيولة

يعتبر اختبار الضغط أداة مهمة لرسم صورة متكاملة عن وضع مخاطر عدم السيولة في البنك إذ أنه يضمن الاستمرارية في الظروف غير المواتية فهم يمكن البنك من الاستعداد الجيد لمواجهة المخاطر والظروف غير المتوقعة عن طريق تحديد نقاط ضعفه بشكل مسبق ويتم ذلك من خلال قياس تعرضاته لضغوط السيولة المستقبلية. حيث تقوم البنوك بتطبيق عدة سيناريوهات محتملة الوقوع في مختلف الأجل وكمثال على ذلك محاكاة سيناريو جفاف السيولة في العديد من الأسواق في نفس الوقت أو سيناريو وجود قيود كبيرة في الحصول على التمويل الذي يحتاجه البنك. وغيرها من السيناريوهات التي تجعل البنك على دراية بكل الحالات الطارئة التي قد يتعرض لها والتحوط ضدها بهدف تخفيف التعرضات المحتملة لمخاطر عدم السيولة وضبط مستويات السيولة بشكل يتناسب مع هذه المخاطر.

ثانيا : وسادة السيولة :

يعتبر العنصر الذي يوفر المرونة للبنك في التعامل مع حالات نقص السيولة هو توافر أصول سائلة أو أصول قابلة للتحويل إلى سيولة في أسرع وقت يمكن بيعها أو استخدامها كضمان للحصول على التمويل في حالة نقص السيولة بالبنك، بحيث يقوم البنك بالاحتفاظ بعدد من الأصول السائلة ذات جودة عالية التي تستخدمها كوسادة حماية في حالات غير عادية تتضمن وجود تدفقات نقدية غير متوقعة أو خسارة و ضعف تواجد مصادر التمويل المختلفة حيث يجب أن تشمل هذه الوسادة على أصول عالية السيولة والتي تتمتع بدرجة قبول عالية في السوق كالنقد والأوراق المالية الحكومية على أن يتم ذلك بناء على نتائج اختبارات ضغط السيولة.¹

ثالثا : تحليل فجوة السيولة

وهي الطريقة الأكثر شيوعا لقياس السيولة وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة في فترات زمنية مختلفة، يجب على البنوك بناء سلم التاريخ الاستحقاق لوضع البنود المختلفة من

¹ فاطمة بشير قرعة فلاح ، اثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية خاصة العاملة في

سوريا ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم مالية و مصرفية ، سوريا :

جامعة تشرين ، سوريا ، 2017/ 2018 ، ص ص 45 - 46 .

الأصول والخصوم في كل منها ودراسة وضع السيولة في كل مجموعة كما يجب على البنوك تقييم فجوات السيولة في منصتين.

1. فجوة سيولة هيكلية وفجوة سيولة ديناميكية.

يكشف تحليل فجوة السيولة الهيكلية عن عدم تطابق الأصول والالتزامات في تاريخ معين من خلال وضع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في مجموعات زمنية مختلفة وفقا لتواريخ الاستحقاق الفعلية لتلك البنود من الأصول والمطلوبات التي لها آجال استحقاق ثابتة. في حين يتم تقييم وضع السيولة الديناميكية على أساس توقعات نمو الأعمال التجارية والالتزامات الدائمة لتوفير الأموال خلال ثلاثة أشهر ويتوافق مع الزيادة المتوقعة في الموارد (الودائع القروض وإعادة التمويل وما إلى ذلك لتلبية الطلب على الأموال الفجوات بين التدفقات الداخلة والخارجة من الأموال خلال فترة الثلاثة أشهر التالية على أساس على البيانات الحالية والمتوقعة .

2. مؤشرات الإنذار المبكر

نصت لجنة بازل في وثيقتها الصادرة عام 2008 الخاصة بإدارة مخاطر عدم السيولة أنه يجب على البنوك اعتماد مجموعة من المؤشرات الإنذار المبكر التي يتم من خلالها توجيه متخذي القرارات إلى إمكانية وقوع مخاطر نقص السيولة أو أزمات السيولة المحتملة حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مفيدة عن نقاط الضعف في أوضاع السيولة في واحتياجات البنوك للتمويل المحتملة وذلك بشكل مسبق قبل وقوع الحدث وهو ما يفتح المجال لتطبيق سياسات احترازية تضمن تجنب أو تخفيف التعرض للمخاطر الناشئة ويمكن أن تكون هذه المؤشرات كمية أو نوعية مثلا النمو السريع للأصول خصوصا إذا تم تمويلها من خلال التزامات ذات طبيعة متقلبة أو زيادة التركزات في الأصول والالتزامات.

3. التوريق الخاص بإدارة مخاطر عدم السيولة

بعد التوريق أيضا أداة مالية حديثة لإدارة السيولة من خلال قدرته على تحويل الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل وذلك من خلال تحويل تلك الاستثمارات إلى سندات وبيعها في السوق المالي وبالتالي تحويلها إلى سيولة آنية، حيث بالإضافة إلى الحصول على السيولة

التي يحتاجه البنك يمكنه أيضا توريق الديون المشكوك في تحصيلها وبيعها في شكل سندات وإعادة إقراض تلك الأموال وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح.¹

كذلك تنويع مصادر التمويل يمكن البنوك من تقليل مخاطر تركيز التمويل من خلال تأمين مصادر بديلة ومتعددة التمويل مما يساعدها على تحمل مختلف صدمات السيولة .

المطلب الثالث : انعكاس الابتكارات المالية على المخاطر المالية في البنوك التجارية

وكما أدخلت الابتكارات المالية خدمات تسهيلات ومعارف بل ومصطلحات جديدة فقد أعطى عالم الجريمة أبعادا جديدا فصار من الممكن ارتكاب جريمة اختلاس أو سرقة أو تزوير عن بعد وأصبحت وسائل الأمن والحماية المحسوسة من حراسات وصناديق حفظ وأماكن تخزين لا تكفي وحدها حماية الأموال، البيانات والمعلومات من السرقة .

الفرع الأول : الجرائم المتعلقة بالمعلومات

أكدت الإحصائيات الدولية أن حجم الخسائر الناتجة عن الفيروسات أصبح عاليا جدا ومؤثرا بشكل كبير وقد أعلنت إحدى الدراسات التي قامت بها صحيفة us today أن حجم الخسائر من جراء انتشار فيروس أو دودة بلايتر فاقت ملياري دولار، وأثرت على نحو 500 جهاز حاسب الي، في حين أن فيروس I love bug أدى إلى خسائر تصل إلى عشرة مليارات دولار وتقدر تكلفة ضرر الفيروسات لكل شركة مبلغ 100.000.00 مليون دولار أمريكي، وقد قدرت تكلفة أضرار الفيروسات عالميا لسنة 2003، 55 مليون دولار أمريكي العام 2002 يتراوح بين 22-30 بليون دولار أمريكي، و 13 بليون دولار أمريكي العام 2001 ويشمل ذلك الفيروسات والديدان.²

الفرع الثاني : الوسائل الفنية للتحويل الإلكتروني للأموال :

يتم التحويل غير المشروع للأموال بعدة وسائل يصعب حصرها لسرعة وتيرة التطور في هذا المجال لكن يمكن الإشارة إلى أكثرها انتشارا 1.

¹ فاطمة بشير قرعة فلاح ، اثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية خاصة العاملة في

سوريا ، مرجع سبق ذكره ، ص 47

² صلاح الدين محمد الفرجاني ،مخاطر اختراق المواقع الالكترونية ،مجلة المصرفي ،بنك السودان المركزي، العدد

83، مارس 2017، ص34

أولا : استخدام برامج معدة خصيصا لتنفيذ الاختلاس

من بين هذه الوسائل تصميم برامج معينة تهدف إلى إجراء عمليات التحويل الآلي من حساب إلى آخر سواء كان ذلك من المصرف نفسه أو من حساب آخر في مصرف آخر، على أن يتم ذلك في وقت معين يحدده مصمم هذا البرنامج، كما توجد برامج أخرى تقوم بخصم مبالغ ضئيلة من حسابات الفوائد على الودائع المصرفية بإغفال الكسور العشرية بحيث يتحول الفارق مباشرة إلى حساب الجاني، لأنها برامج تعتمد على التكرار الآلي لمعالجة معينة ومما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الطريقة رغم ضخامة المبلغ هو أن هذه الاستقطاعات تتم على مستوى الاف الأرصدة في وقت واحد مع ضالة المبلغ المخصوم من كل حساب على حدى بحيث يصعب أن ينتبه إليه العميل .

ثانيا : التحويل المباشر للأرصدة

يتم ذلك عن طريق اختراق أنظمة الحاسب وشفرات المرور، أشهرها قيام أحد خبراء الحاسب الآلي في الولايات المتحدة باختراق النظام المعلوماتي لأحد المصارف وقيامه بتحويل 12 مليون دولار إلى حسابه الخاص في ثلاث دقائق فقط وعادة يتم ذلك أيضا عن طريق التقاط الإشعاعات الصادرة عن الجهاز إن كان النظام المعلوماتي متصلا بشبكة تعمل من طريق الأقمار الصناعية، فهناك بعض الأنظمة التي تستخدم طابعات سريعة تصدر أثناء تشغيلها اشعاعات الكترو مغناطسية ثبت أنه من الممكن اعتراضها والنقاطها أثناء نقل الموجات وحل شفراتها بواسطة جهاز خاص لفك الرموز وإعادة بثها مرة أخرى .

ثالثا : التلاعب بالبطاقات المالية

لقد ظهر أولى هذا النوع من الاحتيال بالنقاط الأرقام السرية لبطاقات الائتمان وبطاقات الوفاء المختلفة من أجهزة الصراف الآلي للنقود إلى أن ظهرت الصرافة الآلية والنقود المالية .
أما جرائم الاعتداء على هذه البطاقات تتمثل في استخدامها من قبل غير صاحب الحق بعد سرقتها أو بعد سرقة الأرقام السرية الخاصة بها ويتم عن طريق اختراق بعض المواقع التجارية التي يمكن أن تسجل عليها أرقام هذه البطاقات .¹

¹فاطمة الزهرة خبازي، جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها، الملتقى الوطني، اليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري، 29 مارس 2017، الجزائر، صص 35-36.

رابعاً : جرائم الاستيلاء على النقود الإلكترونية :

في مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات النقدية، ومن هذه البطاقات ما يعمل عن طريق إدخالها إلى المركز الخاص بالمعاملة المصرفية لدى البائع أو الدائن حيث يتم انتقال البيانات الأسمية من البطاقات إلى الجهاز الطرفي للبائع تحول إليه نتائج عمليات البيع. والشراء إلى البنك الخاص بالبائع.

خامساً : جريمة تبييض الأموال

أصبح باستطاعة الجميع فتح حسابات مصرفية عبر شبكة الانترنت في بنوك خارجية لا تريد تعقيد معاملاتها وتضييق الخناق على عميلها كما في البنوك المحلية، بل تعطي السرية التامة للمعاملات، وإخفاء هوية الأفراد وهذا ما يعطي اريحية وسهولة تبييض الأموال.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة الميدانية و إجراءاتها

سيتم من خلال هذا المبحث وصف إجراءات الدراسة التي قمنا بها ،حيث يشمل هذا المبحث على ثلاث مطالب ،الأول يتمثل في وصف منهج و عينة الدراسة، أما المطلب الثاني فيتمثل في مصادر جمع البيانات و أدوات الدراسة ،و المطلب الثالث يتمثل في صدق و ثبات أداة الدراسة .

المطلب الأول: منهج وعينة الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و الاستقرائي لفحص العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر في عينة من البنوك التجارية الجزائرية في ولاية تيارت ، سيتم جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار قوة واتجاه هذه العلاقة.

الفرع الأول : منهج الدراسة

يعتبر اختيار المنهج المناسب للدراسة من الأمور الأساسية في البحث العلمي، و بما أن دراستنا تهدف لدراسة العلاقة بين متغيرين، فإن المنهج المناسب في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعدنا في وصف المتغيرين و العلاقة بينهما، و التعبير عنها كمياً، حيث يستعمل المنهج الوصفي بغرض اثراء الدراسة من جانبها النظري، و استخدمنا المنهج التحليلي للمعالجة الكمية للدراسة ،كونه يحلل المعطيات احصائيا من أجل استخراج النتائج و تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستغلالها في فهم الواقع المدروس.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة المختار لإجراء الدراسة التطبيقية عينة من العاملين في البنوك التجارية لولاية تيارت ،حيث يعود سبب الاختيار إلى محاولة معرفة دور الابتكار المالي في ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية .حيث كانت العينة المختارة مكونة من 72 إستبانة موزعة على مختلف العاملين ،وبعد التوزيع تم استرجاع 67 إستبانة ،من بينها 14 استبانة ملغاة بسبب عدم اكتمال الاجابة ،لنتحصل في الأخير على 53 استبانة صالحة للدراسة و هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (02-02): كيفية توزيع و جمع الاستبيان على عينة الدراسة

البيان	عدد
عدد الاستبيانات الموزعة	72
عدد الاستبيانات المسترجعة	67
عدد الاستبيانات الملغاة	14
عدد الاستبيانات الصالحة	53

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss 23

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات ،حدود، أدوات ونماذج الدراسة

تتطلب هذه الدراسة من التتامي الملحوظ لدور الابتكار المالي في القطاع المصرفي، وتسعى إلى فحص أثره على كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في تيارت ، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي ، مستخدمة الاستبيانات والبيانات الثانوية المستمدة من التقارير المالية لتحليل العلاقة بين المتغيرين عبر أدوات إحصائية متخصصة، مع الأخذ في الاعتبار الحدود الجغرافية والزمنية للدراسة وإمكانية التحيز في البيانات.

الفرع الأول : مصادر جمع البيانات

تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث ، و لكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه أو يعدّها بنفسه لتناسب مشكلة بحثه و هدفه و الطريقة البحثية التي اختارها لتنفيذ هذا البحث ،وذلك ليتمكن من إثبات فروضه و من ثم تفسير نتائجه .

و من الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة : الملاحظة ، الاستبيان ، المقابلة ، الاختبار ، و المقاييس ، و لكل بحث أدواته الخاصة به و قد تختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة البحث و موضوعه و منهجه و أهدافه .و في حال بحثنا هذا اعتمدنا على المصادر التالية للإمام بالدراسة بشقيها النظري و التطبيقي :

أولا : المصادر الثانوية :

هي المصادر التي تحتوى على المعلومات المنقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في

المصادر الأولية¹. تسمى بذلك كونها سبق و أن تم تجميعها من قبل، تمثل هذه المصادر الثانوية الوثائق و المراجع و المناشير التي تناولت الموضوع نفسه أو مواضيع أخرى مشابهة له مثلا : الكتب ، المقالات ، الدوريات و المجلات ، المواقع الالكترونية و التي أضحت مصدرا هاما من مصادر جمع المعلومات الثانوية و قد اعتمدنا عليها بدورنا في العديد من مراحل بحثنا إضافة إلى المسح المكتبي الذي شمل مختلف مكتبات ولاية تيارت، حيث تم التركيز على الكتب باللغة العربية ، و بالنسبة للمقالات اقتبست من عديد المواقع الالكترونية و المجلات ،الملتقيات و المذكرات

ثانيا : المصادر الأولية :

يقصد بمصادر المعلومات الأولية primary sources تلك المصادر أو المنشورات الورقية أو الآلية التي تشمل أساسا على المعلومات الجديدة أو التصورات أو التفسيرات الجديدة غير المسبقة لحقائق أو أفكار معروفة ،أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الاحصاء أو جمع البيانات ميدانيا بهدف الخروج بنتائج جديدة و حقائق غير معروفة سابقا²

أيضا يمكن تعريفها على أنها المصادر التي تشمل النتائج المباشرة للبحث و التصميم و التطوير العلمي، و هي التي تحتوي على المعرفة العلمية الجديدة أو على الفهم الجديد للحقائق و الأفكار المعروفة ، كما تهتم هذه المصادر بتقديم البيانات التي لا تسمح المصادر الثانوية بتوفيرها ، و عادة ما تتعلق بمشكلة أو ظاهرة تدرس لأول مرة و استنادا لأهداف البحث ، وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع بحثنا ،يعرف لغويا بأنه كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر بمعنى أوضحه و عرفه و الاستبيان بذلك هو التوضيح و التعريف لهذا الأمر³،يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات و آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين⁴،و يعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو

¹-أمجد قاسم ،مصادر المعلومات و البيانات في البحث العلمي، مقال على الموقع :www.al3loom.com، تاريخ الاطلاع: 04 أفريل 2025،الساعة:13.20.

²-ماجدة توهان الزبيدي، مصادر المعلومات الأولية ،مقال على

الموقع:<https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/24.pdf>، تاريخ الاطلاع : 04 أفريل 2025،الساعة:14.22.

³-ورقة بحثية على الموقع :www.Student.ibda3.org، تاريخ الاطلاع 04 أفريل 2025،الساعة:16.22

⁴-محمد أبو نصار ،منهجية البحث العلمي:القواعد و المراحل و التطبيقات،ط2،دار وائل للنشر والتوزيع :الجامعة الأردنية ،الأردن،2006،ص63.

معتقدات أو تصورات ، وذلك بسبب اعتقاد كثير من الباحثين أن الاستبيان لا يتطلب منهم الا جهدا يسيرا في تصميمه و تحكيمه و توزيعه و جمعه¹ و قد قمنا بإعداد الاستبيان وفق الخطوات التالية :

- تجميع المعلومات من الدراسات و البحوث الجامعية السابقة .
- اعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية بناء على استبيان أولي.
- تعديل الاستبيان الأولي انطلاقا من توجيهات الأستاذة المشرفة على الدراسة .
- الاستبيان في صورته النهائية .
- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة .

الفرع الثاني : حدود الدراسة

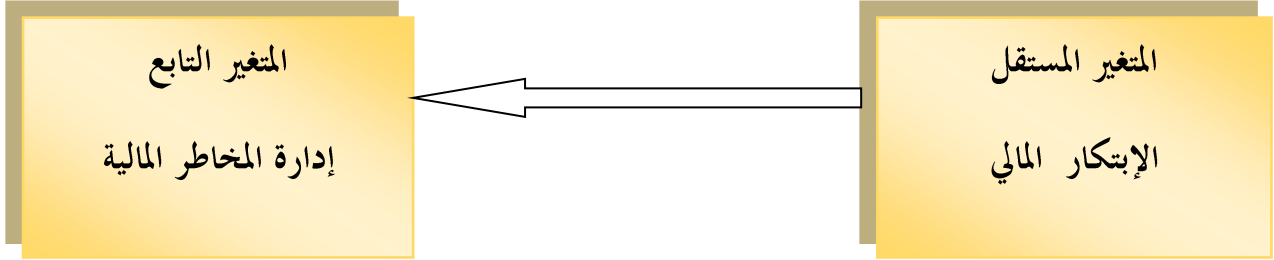
سميت بذلك كونها تعبر في بعض الأحيان عن الحواجز التي ينبغي أن يتحرك ضمنها الباحث و لا يمكنه الخروج عنها و هي في الغالب مجموعة الحدود المكانية و الزمانية للبحث العلمي، و قد تمثلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة في 15 أفريل الى 15 ماي من السنة 2025 .
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مجموعة من العاملين في البنوك التجارية ولاية تيارت بمختلف البنوك ،بالإضافة للتوزيع الالكتروني نظرا للبروتوكول الصحي المعمول به من ضمنه قطاع المصرفي .
- **الحدود البشرية:** شملت الدراسة عينة عشوائية من العاملين من مختلف الأعمار و التخصصات.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على كل من دور الابتكار المالي في ادارة المخاطر المالية .

¹ -سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،2019، ص170.

الفرع الثالث : نموذج الدراسة

الشكل رقم (02-02): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المكتسبات القبلية من التأصيل النظري لموضوع الدراسة

المطلب الثالث: صدق وثبات اداة الدراسة

لضمان موثوقية الدراسة، تم التحقق من صدق أداة الاستبيان من خلال مراجعة الأدبيات وعرضها على محكمين متخصصين لضمان قياسها للمفاهيم المستهدفة بدقة. وسيتم قياس ثبات الأداة، أي اتساق نتائجها، إحصائياً باستخدام معامل ألفا كرونباخ بعد جمع البيانات.

الفرع الأول : أداة الدراسة

اعتمدنا على الاستبيان كأداة أساسية في دراستنا هذه من أجل الحصول على البيانات وجمعها بغية تحليلها، فقد اتسم هذا الاستبيان بالوضوح من أجل تسهيل فهمه على المستجوبين و تمكينهم من الاجابة عليه بكل موضوعية ،اعتمادا على آراء بعض الأساتذة المحكمين التي ساعدتنا في تصميم هذا الاستبيان وتقييمهم لمحاورة ومضمونه ،ومدى توافق عباراته مع موضوع الدراسة ،وقد تخلصنا في الأخير الى بناء استبيان يتكون من 23 عبارة مقسم كما يلي:

أولا : الجزء الأول:

1.المحور الأول: حيث يعرفنا هذا المحور بالخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة ،فهو يبرز لنا البيانات الشخصية لأفراد العينة التي تمثلت في دراستنا هذه في المتغيرات التالية: الجنس ،السن ، المستوى الجامعي ، سنوات الخبرة في القطاع المصرفي.

ثانيا : الجزء الثاني: يشتمل على متغيرات الدراسة ،تم تقسيمه الى محورين كالآتي:

1.المحور الأول: خصص هذا المحور للمتغير التابع و المتمثل في الابتكار المالي و شمل ثلاثة ابعاد:

أ. البعد الاول: العمليات و الانظمة المالية و شملت 3 عبارات .

ب. البعد الثاني: الابتكار و التمويل و الاستثمار و شملت 2 عبارات .

ت. البعد الثالث: ثقافة الابتكار المالي و شملت 2 عبارات .

2.المحور الثاني: و يتعلق هذا المحور بالمتغير المستقل و المتمثل في ادارة المخاطر المالية و شمل

16 عبارات

أ.ادارة الخطر :

- البعد الاول : كفاية راس المال و كفاية الاصول و شملت 4 عبارات .

- البعد الثاني: اثر المخاطر المالية على مؤشرات الابتكار المالي و شملت 4 عبارات .

ب.ادارة المخاطر المالية :

- البعد الاول: المخاطر الائتمانية و شملت 2 عبارات .

- البعد الثاني: مخاطر السيولة و شملت 2 عبارات .

- البعد الثالث: مخاطر اسعار الفائدة و اسعار الصرف و شملت 2 عبارات .

- البعد الرابع: المخاطر التشغيلية و شملت 2 عبارات .

الفرع الثاني: مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة اجابة المستجوبين على عبارات الاستبيان ،حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا حيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل بدائل الاجابات و لكل منها درجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02-03):درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبتين .

الفرع الثالث : صدق وثبات الاستبيان

يتم التأكد من صدق وثبات اداة الدراسة (الاستبيان) كما يلي:

أولا : صدق الاستبيان :

لصدق الاستبيان تعريفات كثيرة منها " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه " و "أن يعكس الاستبيان المحتوى المراد قياسه وفقا لاوزانه النسبية"¹ ومن أجل ذلك لجأنا الى صدق المحكمين حيث عرضنا نسخة الاستبيان الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين ، وأسفرت النتائج على حذف و تعديل بعض العبارات من أجل الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة .

ثانيا : ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان امكانية تحقيق نفس النتائج ما اذا تم اعادة تطبيقه ،ويعتبر مقياس ألفا كرونباخ من أكثر مقاييس الثبات شيوعا نظرا لمصادقيته ،وقد اعتمدنا عليه في دراستنا هذه من أجل التحقق من ثبات عبارات الاستبيان ،و قد توصلنا للنتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول(02-04):الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان

لدراسة وتحليل الإستبيان لا بد من قياس الصدق و الثابت و تبين النتائج من الجدول التالي :

المحاور	الابعاد	معامل الفا كرونباخ
المحور 1	البعد 1	0.895
	البعد 2	0.984
	البعد 3	0.825
المحور 2	البعد 1	0.976
	البعد 2	0.963
	البعد 3	0.741
	البعد 4	0.831
المحور 3	البعد 1	0.837
	البعد 2	0.867

¹-أحمد ابراهيم خضر، ارشادات عامة في جزئية صدق وثبات الاستبيان، مقال على

الموقع: /alukah.net/sharia/0/50431،تاريخ الاطلاع: 29 أفريل 2025،الساعة: 15.30

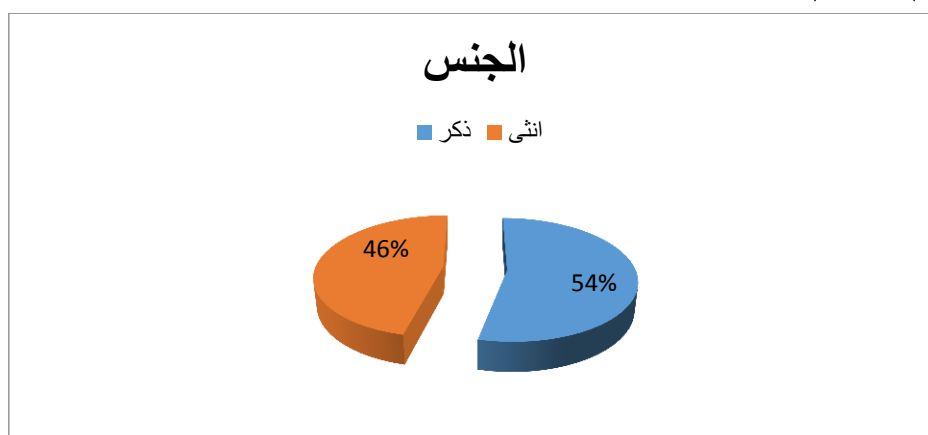
		0.947	البعد 3
		0.910	البعد 4

المصدر : اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

يتبين من خلال الجدول ان محاور و ابعاد الاستبيان حققت ثباتا جد مقبول .حيث بلغ معامل كرونباخ α الاجمالي (0.941) اي ان عبارات الاستبيان ثابتة كما حقق المحاور لكل ثباتا اجماليا مقبولا جدا تراوحت بين [0.921.0.874] و سجل ادنى معامل لالفا كرونباخ للبعد الثالث من المحور الثاني بـ ($\alpha = 0.741$) .وهو ما يدلي الى ان الاستبيان صالح من اجل الاشكالية التي وضع من اجلها .

ثالثا : وصف المتغيرات الديمغرافية :

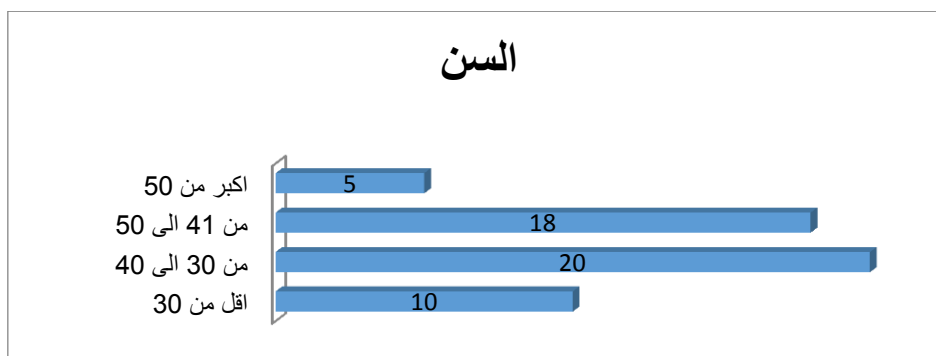
الشكل رقم (02-03) : وصف متغير الجنس



المصدر : اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

تشير نتائج التوزيع الديمغرافي الى ان نسبة الاناث بلغت 45 .بينما شكل الذكور نسبة 46 من افراد العينة ،وهو ما يدل على تمثيل جيد للعنصر النسوي في القطاع البنكي محل الدراسة .

الشكل رقم (02-04) وصف متغير السن



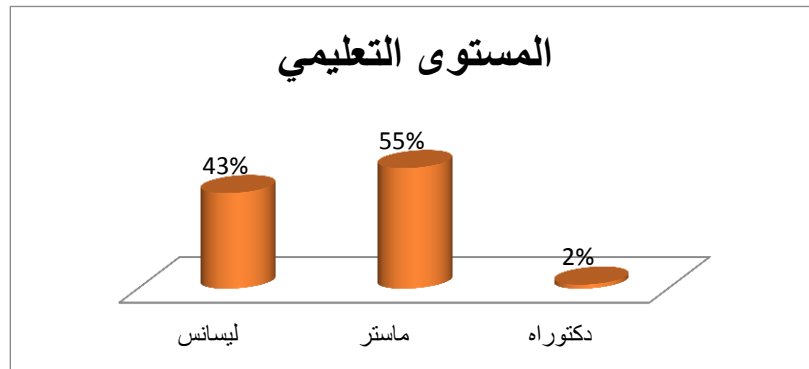
المصدر من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

اما من حيث السن، فقد تبين ان توزيع العينة حسب الفئة العمرية كان على النحو التالي :

- الفئة الاقل من 30 سنة مثلت 5 افراد من العينة .
- الفئة من 30 الى 40 سنة تضم 18 فردا .
- الفئة من 41 الى 50 سنة تمثلت في 20 فردا .
- اما الفئة اكثر من 50 سنة فقد ضمت 10 افراد .

ويعكس هذا التوزيع توازنا نسبيا في الاعمار ،مع هيمنة واضحة للفئة المتوسطة من 30 الى 50 سنة ،و هي الفئة التي غالبا ما تمتلك مستوى جيدا من الخبرة و المعرفة بسير العمل المصرفي

الشكل (02-05) متغير المستوى التعليمي

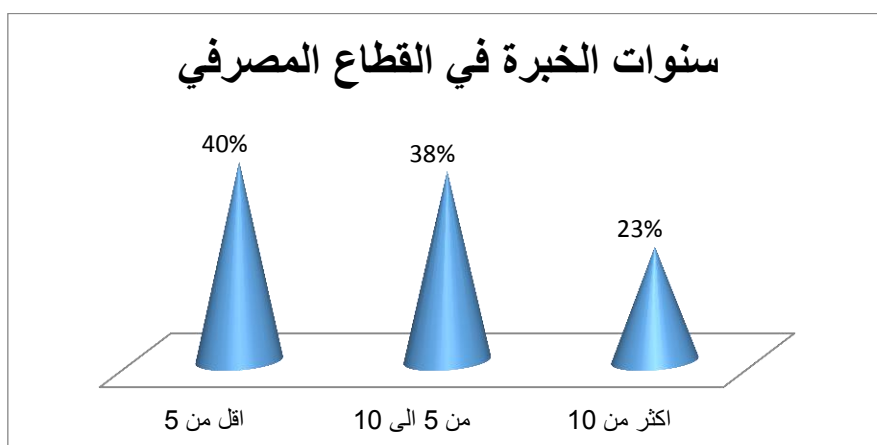


المصدر من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

تظهر البيانات ان :

نسبة حاملي شهادة ليسانس بلغت 43 % و تليها نسبة الماستر بلغت 55 % و اما الدكتوراه فقد شكلت نسبة 2 % فقط من العينة .

الشكل (02-06) متغير سنوات الخبرة في القطاع المصرفي



المصدر من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

تشير نتائج توزيع سنوات الخبرة في القطاع المصرفي الى ان :

- نسبة ذوي الخبرة اقل من 5 سنوات كانت الاعلى ب 40% .
- تليها فئة من 5 الى 10 سنوات 38% .
- اما فئة اكثر من 10 سنوات فتمثلت ب 23% .

تحليل محاور الدراسة

المحور الاول : الجدول(02-05):الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف	الانجاء
العبارة 1	3	1	0	39	10	3,98113208	0,88	موافق
	5,66%	1,89%	0,00%	73,58%	18,87%			
العبارة 2	0	0	0	20	33	4,62264151	0,4839	موافق بشدة
	0,00%	0,00%	0,00%	37,74%	62,26%			
العبارة 3	0	0	0	35	18	4,33962264	0,4781	موافق بشدة
	0,00%	0,00%	0,00%	66,04%	33,96%			
العبارة 4	2	0	0	32	19	4,24528302	0,8063	موافق بشدة
	3,77%	0,00%	0,00%	60,38%	35,85%			
العبارة 5	3	0	0	35	15	4,11320755	0,8914	موافق
	5,66%	0,00%	0,00%	66,04%	28,30%			
العبارة 6	3	1	0	38	11	4	0,8987	موافق
	5,66%	1,89%	0,00%	71,70%	20,75%			
العبارة 7	5	0	0	38	10	3,90566038	1,024	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	71,70%	18,87%			

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

التحليل التفصيلي للمحور الأول: الابتكار المالي

يتناول المحور الأول موضوع الابتكار المالي في المؤسسة ويتفرع إلى ثلاثة أبعاد رئيسية هي العمليات والأنظمة المالية، والابتكار في التمويل والاستثمار، و(ثقافة الابتكار المالي). عوملت المتوسطات الخاصة بكل بعد وفق مقياس ليكرت الخماسي لتحليل اتجاهات آراء المستجيبين في كل مجال، وكانت النتائج على النحو التالي:

البعد الأول: العمليات والأنظمة المالية

يتناول هذا البعد الأنظمة والإجراءات المالية المتعلقة بتشغيل العمليات المصرفية ومتابعة الأنشطة التمويلية داخل المؤسسة. تم تحليل المتوسطات الخاصة بالعبارات (1، 2، 3) وفق مقياس ليكرت الخماسي، وكانت النتائج على النحو التالي :

العبارة (1) متوسطها يساوي 3.9811 هذه القيمة تقع ضمن النطاق (3.41-4.20) المصنف بـ (موافق) مما يشير إلى أن أغلب المستجيبين أبدوا درجة موافقة عالية على مضمون هذه العبارة .

العبارة (2) متوسطها يساوي 4.6226 هذه القيمة تقع ضمن النطاق (4.21-5.00) المصنف بـ (موافق تماما)، مما يدل على توافق شبه تام بين المستجيبين حول صحة مضمون العبارة .

العبارة (3) متوسطها يساوي 4.339. هذه القيمة تقع ضمن النطاق (4.21-5.00) المصنف (موافقة تماما) مما يعكس إتجاها قويا نحو الموافقة بين المستجيبين .

تشير المتوسطات المرتفعة في هذا البعد عموما إلى درجة عالية من القبول و الرضا بين المستجيبين بشأن فاعلية و كفاءة العمليات و الأنظمة المالية .

البعد الثاني : الابتكار في التمويل والاستثمار .

يغطي هذا البعد الأساليب والأدوات التمويلية والاستثمارية المبتكرة المعتمدة في المؤسسة. تم تحليل المتوسطات الخاصة بالعبارات (4) (5) وفق مقياس ليكرت الخماسي وكانت النتائج على النحو التالي:

العبارة (4) متوسطها يساوي 4.2453. هذه القيمة تقع ضمن النطاق (4.21-5.00) المصنف بـ (موافق تماما، مما يشير إلى توافق كبير بين المستجيبين بشأن صحة مضمون العبارة .

العبارة (5) متوسطها يساوي 4.1132. هذه القيمة تقع ضمن النطاق (3.41-4.20) المصنف بـ (موافق) مما يعني أن المستجيبين أبدوا درجة موافقة مرتفعة أيضا لهذه العبارة .

تشير المتوسطات المرتفعة في هذا البعد عموماً إلى أن المستجيبين يبدون رضا وتأيداً واضحاً فيما يتعلق بالابتكارات في مجال التمويل والاستثمار.

البعد الثالث: ثقافة الابتكار المالي

يركز هذا البعد على الثقافة التنظيمية والوعي بأهمية الابتكار المالي داخل المؤسسة. تم تحليل المتوسطات الخاصة بالعبارات (6) (7) وفق مقياس ليكرت الخماسي وكانت النتائج على النحو التالي :

العبارة (6) متوسطها يساوي 4.2453. هذه القيمة تقع ضمن النطاق (4.21-5.00) المصنف بـ (موافق تماماً، مما يدل على إقرار كبير من المستجيبين بأهمية مضمون العبارة).

العبارة (7) متوسطها يساوي 3.9056. هذه القيمة تقع ضمن النطاق (3.41-4.20) المصنف بـ (موافق) مما يشير إلى وجود اتفاق ملحوظ بين المستجيبين أيضاً على مضمون العبارة. تشير المتوسطات المرتفعة في هذا البعد إلى أن المستجيبين يقدرون ثقافة الابتكار المالي بدرجة عالية ، على الرغم من أن متوسط العبارة 07 كان أقل قليلاً مقارنة بالعبارة 06 .

المحور الثاني : الجدول (02-06):الصدق و الثبات لمحاور و أبعاد الاستبيان

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف	الانجاء
العبارة 1	3	0	0	37	13	4,0754717	0,8737421	موافق بشدة
	5,66%	0,00%	0,00%	69,81%	24,53%			
العبارة 2	1	0	0	41	11	4,1509434	0,60115998	موافق
	1,89%	0,00%	0,00%	77,36%	20,75%			
العبارة 3	4	0	0	38	11	3,98113208	0,95051739	موافق
	7,55%	0,00%	0,00%	71,70%	20,75%			
العبارة 4	3	1	0	47	2	3,83018868	0,77796206	موافق
	5,66%	1,89%	0,00%	88,68%	3,77%			
العبارة 5	4	0	0	35	14	4,03773585	0,97984034	موافق بشدة
	7,55%	0,00%	0,00%	66,04%	26,42%			
العبارة 6	1	1	0	38	13	4,1509434	0,69049109	موافق
	1,89%	1,89%	0,00%	71,70%	24,53%			
العبارة 7	5	0	0	41	7	3,8490566	0,98832077	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	77,36%	13,21%			
العبارة 8	3	1	0	43	6	3,90566038	0,83813325	موافق
	5,66%	1,89%	0,00%	81,13%	11,32%			
العبارة 9	6	0	0	37	10	3,8490566	1,09888451	موافق
	11,32%	0,00%	0,00%	69,81%	18,87%			
العبارة 10	4	0	0	43	6	3,88679245	0,89142016	موافق
	7,55%	0,00%	0,00%	81,13%	11,32%			
العبارة 11	5	0	0	38	10	3,90566038	1,02402207	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	71,70%	18,87%			
العبارة 12	5	0	0	36	12	3,94339623	1,04541295	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	67,92%	22,64%			
العبارة 13	5	0	3	41	7	4,01886792	0,98832077	موافق
	9,43%	0,00%	5,66%	77,36%	13,21%			
العبارة 14	5	0	0	41	7	3,8490566	1,1159225	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	77,36%	13,21%			
العبارة 15	5	0	0	38	10	3,90566038	1,02402207	موافق
	9,43%	0,00%	0,00%	71,70%	18,87%			
العبارة 16	6	1	0	36	10	3,81132075	1,12756722	موافق
	11,32%	1,89%	0,00%	67,92%	18,87%			

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

أولاً : محور إدارة الخطر

1. البعد الأول : كفاية رأس المال والسيولة العبارات من 1 إلى 4 .

أ. المتوسطات :

العبارة 01 = 4.08

العبارة 02 = 4.15

العبارة 03 = 3.98

العبارة 04 = 3.83 .

الاتجاه جميع العبارات في هذا البعد سجلت اتجاه "موافق" إلى "موافق" تماماً، حيث تراوحت المتوسطات (4.15 – 3.83)

ب. التحليل:

يتبين من الجدول أعلاه أن متوسطات عبارات بعد "كفاية رأس المال والسيولة كانت معتبرة، وسجلت اتجاهها إيجابياً يتراوح بين "موافق" و"موافق تماماً" مما يدل على أن البنوك المدروسة تراعي أهمية توفر رأس مال كاف وسيولة كافية في مواجهة المخاطر وهو ما يعزز قدرتها على التعامل مع التحديات المالية.

2. البعد الثاني : أثر المخاطر المالية على مؤشرات

الابتكار المالي (العبارات 5، 6، 7، 8)

أ. المتوسطات :

العبارة 05 = 4.04

العبارة 06 = 4.15

العبارة 07 = 3.85

العبارة 08 = 3.91

الاتجاه إيجابي موافق إلى موافق تماماً .

ب. التحليل :

سجلت العبارات المندرجة تحت هذا البعد اتجاهها إيجابيا، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.85) و (4.15). هذا يشير إلى أن المبحوثين يرون أن هناك علاقة معتبرة بين حجم المخاطر المالية في البنوك وبين مستويات الابتكار المالي، أي أن زيادة المخاطر تستدعي مزيدا من الابتكار للتحسين الاستجابة والتكيف.

ثانيا: محور إدارة المخاطر المالية

1. البعد الأول: المخاطر الائتمانية (العبارتان 9 و 10)

أ. المتوسطات :

العبرة 09 = 3.84.

العبرة 10 = 3.88.

الاتجاه إيجابي (موافق).

ب. التحليل

الاتجاه الإيجابي في هذا البعد يدل على أن البنوك تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالإقراض والتمويل، وتعمل على إدارتها بطريقة فعالة.

2. البعد الثاني: مخاطر السيولة (العبارتان 11 و 12):

أ. المتوسطات :

العبرة 11 = 3.90

العبرة 12 = 3.94

الاتجاه إيجابي (موافق).

ب. التحليل :

المتوسطات المرتفعة نسبيا تدل على وعي البنوك بأهمية الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.

3. البعد الثالث: مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف (العبارتان 13 و 14)

أ. المتوسطات :

العبارة 13 = 4.01.

العبارة 14 = 3.84.

الاتجاه إيجابي (موافق).

ب. التحليل :

يعكس هذا البعد إدراك البنوك لأثر التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف على استقرارها المالي، مما يجعلها تتبنى سياسات وقائية وابتكارات مالية للحد من تأثير تلك التقلبات.

4. البعد الرابع: المخاطر التشغيلية (العبارتان 15 و 16):

أ. المتوسطات :

العبارة 15 = 3.91.

العبارة 16 = 3.81.

الاتجاه إيجابي (موافق).

ب. التحليل :

يتضح أن البنوك تدرك أهمية السيطرة على المخاطر التشغيلية المتعلقة بالأنظمة والإجراءات والموارد البشرية، وتسعى لتقليل أثرها من خلال تحسين العمليات والتقنيات.

الاستنتاج العام للمحور الثاني :

تشير المتوسطات المرتفعة نسبياً والاتجاهات الإيجابية في كل الأبعاد إلى أن البنوك الجزائرية محل الدراسة تولي أهمية كبيرة لإدارة الخطر والمخاطر المالية، وترتبط ذلك مباشرة بقدرتها على تعزيز الابتكار المالي.

اختبار الفرضيات

1. الفرضية الاولى: توجد علاقة ارتباط بين الابتكار المالي وادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

H0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين الابتكار المالي و ادارة المخاطر المالية .

H1: توجد علاقة ارتباطية بين الابتكار المالي و ادارة المخاطر المالية .

		البعد1	البعد2	البعد3
البعد1_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	-,047 0.037 53	,200 0.032 53	,229 0.000 53
البعد2_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,270 0.004, 53	,032 0.018 53	,269 0.012 53
البعد3_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,434 0.012 53	,131 0.037 53	,134 0.025 53
البعد4_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,442 0.041 53	,034 0.031 53	-,051 0.009 53
البعد5_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,324 0.022 53	-,068 0.003 53	,122 0.046 53
البعد6_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,438 0.027 53	,064 0.001 53	,019 0.039 53
البعد7_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,364 0.023 53	-,232 0.036 53	-,197 0.041 53
البعد8_	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,274 0.013 53	-,233 0.029 53	-,256 0.022 53

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS23

تبين من خلال الجدول اعلاه ان معاملات الارتباط بين ابعاد المحور الاول و ابعاد المحور الثاني

سجلت قيما معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 95 % أي ان ($\text{sig} < 0.005$)

وعليه فإننا ان نقبل :

H1: توجد علاقة ارتباطية بين الابتكار المالي و إدارة المخاطر المالية .

2.الفرضية الثانية :

يوجد اثر ذو دلالة احصائية للابتكار المالي على ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

أ.لاثر على ادارة المخاطر المالية للإجابة على الفرضية نصنفها الى فرضتين احصائيتين

H0 : لا توجد اثر ذو دلالة احصائية بين الابتكار المالي على ادارة المخاطر المالية .

H1 : توجد اثر ذات دلالة احصائية للابتكار المالي على المخاطر المالية .

Axe1=	2.07+	0.245axe21
	Sig= 0.000	Sig=0.00
	T=7.75	T=3.82
N= 53	R ² =0.318	Sig f= 0.000

يتبين من خلال مخرجات (SPSS) وفقا للمعادلة أن النموذج الرياضي مقبول حيث :

$$0.05 > (\text{sig} = 0.000)$$

يتبين من خلال مخرجات (SPSS) وفقا للمعادلة أن النموذج الرياضي مقبول حيث:

$$0.05 > (\text{sig} = 0.000)$$

نسجل معامل التحديد $R^2 = (0.318)$ أي أن ابعاد محور المخاطر المالية تفسر الابتكار المالي بنسبة

% 31.8 ، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت قيم student دلالة معنوية حيث $(\text{sig} < 0.05)$ و عليه

فإن الفرضية h1 مقبولة أي توجد أثر الابتكار المالي على المخاطر المالية

ب. الاثر على ادارة الخطر

Axe1=	1.25+	0.2.305axe22
	Sig= 0.000	Sig=0.00
	T=6.81	T=3.41
N= 53	R ² =0.632	Sig f= 0.000

يتضح من المعادلة ان قيمة فيشر سجلت دلالة معنوية اي ان $(sig = 0.000) > 0.05$

اي ان نموذج لكل مقبولا احصائيا و قد بلغ $R^2 = (0.632)$ اي ان ادارة الخطر تفسر الابتكار المالي بنسبة 63.2 % . اما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت $(sig = 0.000) > 0.05$

و عليه فانه يوجد اثر الابتكار المالي ب (0.235) على ادارة الخطر وعليه نتقبل الفرضية البديلة .H1

خاتمة

في ظل التطورات المتسارعة التي يعرفها القطاع المصرفي بات من الضروري تبني استراتيجيات فعالة وحديثة لمواجهة التحديات المالية، وعلى رأسها المخاطر التي تهدد استقرار وأداء البنوك. ويأتي الابتكار المالي كأحد أبرز الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحسين إدارة هذه المخاطر وتطوير الأداء البنكي عموماً، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها، والتي استهدفت ستة بنوك تجارية جزائرية، تبين أن العلاقة بين الابتكار المالي وإدارة المخاطر المالية علاقة تكاملية، بحيث يعزز الابتكار من قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر والتقليل من حدتها والتفاعل معها بطريقة أكثر كفاءة.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: يؤدي الابتكار المالي إلى تعزيز فعالية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، مما يثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: يوجد رابط يثبت دلالة إحصائية بين الابتكار المالي ومستوى إدارة المخاطر المالية في البنوك محل الدراسة، مما يثبت صحة هذه الفرضية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة، أبرزها:

- لا يزال الابتكار المالي في البنوك الجزائرية محدوداً نوعاً ما، لكنه يشهد تطوراً تدريجياً في بعض المؤسسات التي بدأت تعتمد على الرقمنة ومنتجات مالية جديدة.
- الابتكار المالي يسهم بشكل واضح في تحسين إدارة أنواع متعددة من المخاطر خاصة المخاطر التشغيلية والائتمانية.
- البنوك التي تبنت آليات الابتكار بشكل أوسع مثل BEA و CPA أظهرت قدرة أكبر على التكيف مع المخاطر مقارنة بالبنوك الأخرى.
- غياب التنسيق بين الإدارات المعنية بالمخاطر والابتكار في بعض البنوك يقلل من فعالية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

انطلاقاً من نتائج الدراسة، نقترح التوصيات التالية:

1. ضرورة تعزيز ثقافة الابتكار داخل البنوك الجزائرية عبر تكوين الكفاءات وتحديث الأنظمة الداخلية.
 2. اعتماد أدوات وتقنيات رقمية حديثة لتحليل المخاطر والتنبؤ بها كاستخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي.
 3. توسيع الشراكات مع المؤسسات المالية والتكنولوجية لتطوير منتجات مالية مبتكرة.
 4. تكوين لجان مشتركة بين وحدات المخاطر والابتكار التكامل الجهود وتحقيق الفعالية.
- العمل على توفير بيئة تنظيمية وتشريعية محفزة على الابتكار دون المساس بأمن واستقرار القطاع البنكي.

آفاق البحث

رغم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، إلا أنها تبقى مفتوحة أمام دراسات أوسع وأكثر شمولاً. يمكن أن تتناول موضوع :

- دور الابتكار المالي في تعزيز الاستدامة المالية أو التحول الرقمي كوسيلة لإدارة الأزمات المالية في البنوك
- دراسة العلاقة بين الابتكار المالي والأداء المالي للبنوك باستخدام عينات أكبر وفي فترات زمنية مختلفة.
- كما ينصح بإجراء دراسات مقارنة بين البنوك الجزائرية ونظيراتها في بلدان عربية أو إفريقية لتقييم الفجوة في الابتكار المالي وسبل معالجتها.

قائمة المراجع

1. أبو بكر عيد أحمد والسيفو، وليد اسماعيل، إدارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن عمان، 2009.
2. أبو العز علي محمد احمد، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مصر، الطبعة 02، 2016.
3. أبو نصار محمد، منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع: الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.
4. البراني عبد الناصر أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013.
5. بوراس أحمد، وبريكة السعيد، الأعمال الصرافة الإلكترونية: الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، مصر (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2014.
6. حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، الدار الجامعية، مصر، 2003.
7. حماد طارق عبد، إدارة المخاطر: أفراد إدارة الشركات، البنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار ومشتقات و أسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008.
8. الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي و تطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.
9. الربيعي حاكم محسن، والراضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
10. رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و احكام الشريعة الإسلامية، دار الجامعات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
11. سلام أسامة عزمي، وموسى شقيري نوري، ادارة الخطر و التأمين، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

12. عبد العزيز سمير محمد، اقتصاديات وإدارة النقود و البنوك في اطار عالمية القرن الحادي و العشرون الصناعة المالية الحديثة و اتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2011.
13. عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010.
14. العبادي هاشم فوزي دباس، الهندسة المالية و ادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، دار الوراق، الطبعة الأولى، الاردن، 2008.
15. قرمش زهرة سعد، وسلطان كريمة، دور التدقيق الداخلي على تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، كتاب حول الاليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، سكيكدة الجزائر، 2021.
16. قنطجني سامر مظهر، فقه الابتكار المالي بين التثبيت و التهافت (أصول، قواعد، معايير)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة 02، لبنان، 2016.
17. قندوز عبد الكريم احمد، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019.
18. قندوز عبد الكريم أحمد، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 5، الإمارات العربية المتحدة 2020.
19. المشهداني سعد سلمان، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2019.
20. موسى شقيري نوري، و آخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2012.
21. النبهاني أحمد، الجهاز المصرفي و الاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر و التوزيع، عمان، 2023.
22. منعم هبة عبد، وعبيد، رامي يوسف، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والاطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019.

مقالات (Articles)

1. بن منصور موسى، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الهندسة و الابتكار المالي بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 5-6 ماي 2014.
2. خضر أحمد ابراهيم، ارشادات عامة في جزئية صدقو ثبات الاستبيان، مقال على الموقع : alukah.net/sharia/0/50431/.
3. الزبيدي ماجد توهان، مصادر المعلومات الأولية، مقال على الموقع : <https://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/24.pdf>.
4. كلو صباح محمد، الحوسبة السحابية مفهومها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، جامعة السلطان قابوس، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
5. قاسم، أمجد، مصادر المعلومات و البيانات في البحث العلمي، مقال على الموقع : www.al3loom.com.
6. ورقة بحثية على الموقع www.Student.ibda3.org.
7. مدونات البنك الدولي (البنوك المركزية و الابتكار)، BLOGS . WORLD BANK . ORG.
8. موقع الويب : www.getfocal.ai/ar/blogs/predictive-analytics-imbooking.

مصادر أجنبية (Foreign Sources)

1. BASEL committe on booking supêrvision, A breif History of the basel commite boank for international settlements 2017.

1. بوسواك امال، وسهام بوريش، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجاً، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد2، ديسمبر 2017.
2. بو عزة عبد القادر، ومسعودي محمد، قراءة ماهية الابتكار المالي و الهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد03، الجزائر، 2014.
3. بوخروبة الغالي، ودواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك بولاية مستغانم، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا للعلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 20، شلف، 2019.
4. بوشدوب طلال محمد، والخميني وزورداني شناز، دور البلوكشين في التقليل من مخاطر التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، جامعة الجزائر 03، العدد 02، 2021.
5. بن سميحة عزيزة، إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، بسكرة: الجزائر، جوان 2011.
6. تتاح رانيا، أثر التفكير الاستراتيجي على إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2018.
7. خريوش حسني علي، والزعبي خالد عبد الحي، والعبادي، محمد عيسي، العوامل المؤثرة على درجة الأمانة المصرفية الأردني: دراسة ميدانية، مجلة جامعة عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2، الأردن، 2004.
8. الخطيب صلاح الدين و محمد الفرجاني، مخاطر اختراق المواقع الالكترونية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 83، مارس 2017.
9. شارفي ناصر، دور الابتكارات المالية في الرفع من أداء البنوك والمؤسسات المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 02، العدد01، جامعة البليدة 02، 2011.
10. الشعبي خالد منصور، دراسة وتحليل إدارة الابتكار و تأثيرها على الأداء المالي للمصانع (دراسة ميدانية على قطاع المنتجات الكيماوية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج المعادلة البينانية، المجلة العربية للإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ج36، العدد2، ديسمبر 2016.

11. فرح نياز عبد السلام، اثر الابتكار في الفاعلية المنظمة: الدور المعدل للمناعة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، نشر مركز رفاد للدراسات والأبحاث، المجلد 10، العدد 01، الأردن، 2021.
12. عبد الرزاق غربي سهام، وعبد الرزاق كبوط، إدارة المخاطر المالية باستخدام نموذج springate للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة الملهل الاقتصادي، مجلد 5، العدد 2، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2022.
13. عبو عمر، وامنة خلج، دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تجاوز اسباب الاستبعاد المالي، بالإشارة الى تجربة البحرين، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، سنة 2023.
14. عيسى إسماعيل، وآخرون، دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل القومي وفق مؤشر الابتكار العالمي دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 1، 2020.
15. العنزي سعد علي حمودي، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، بغداد، 2015.
16. الغافود مخطار عبد السلام علي، قياس وتحليل ومخاطر السيولة في المصارف التجارية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زلتين، مجلد جامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 31، العدد 2، ليبيا، 2018.
17. قايد خميسي، وبن خزناني أمينة، قياس وتحليل ومخاطر السيولة في البنوك التجارية، حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) للفترة 2008-2014، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2016.
18. كردودي صبرينة، وعطية حليلة، ووسيلة السبتي، العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2020.
19. كلاش مريم، ونور الدين بهلول، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال، المجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر أبريل 2021.

20. نجار ياسر ، عبد الحميد جاد الله، الهندسة المالية و دورها في إدارة المخاطر و معالجتها في المعاملات المصرفية، مجلة قطاع الشريعة و القانون، 2023.
21. وهيبه موسى و سهام داسي، مساهمة إنترنت الأشياء في خلق القيمة دراسة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، أكتوبر 2020، الجزائر.
22. ياسين بوجمعة، وعبد الغفور، دادن، اثر الابتكار المالي على اجمالي الودائع المصرفية دراسة قياسية للبنوك العاملة في الأردن للفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، الجزائر، ديسمبر 2023.
23. امين صلاح الدين محمد، الابداع المالي في الأسواق المالية (البنك الضامن نموذج اطار معرفي وصفي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية النقدية الإدارية، بغداد، 2013.

مذكرات تخرج (Theses)

1. إدحاح ألاء زياد، أثر مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020.
2. بشيري عفاف، مدى مساهمة النماذج التاريخية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية، مجموعة من البنوك الجزائرية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017-2018.
3. بعداش طاهر، الابتكارات المالية وآليات تفعيلها لتطوير الأداء الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2017-2018.
4. بعداش الطاهر، الابتكارات المالية ومتطلبات تفعيلها لتطوير الأداء الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية دراسة حالة-بنك الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

5. بوترعة وليد، تأثير ابعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء، دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2025.
6. بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
7. تومي إبراهيم، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقترحات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة مجموعة حالة البركة الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2016 – 2017.
8. جواني صونيا، آثار المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.
9. حجريوة إلهام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي (دراسة حالة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2024.
10. حشاش سليم، نحو نموذج مقترح لتقييم الأصول المالية في الأسواق المالية العربية: دراسة قياسية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.
11. حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثرها على الأسواق المالية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتورالية لإقتصاد و تسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
12. حمويسي رميساء، وأمنة بواطوطو، دور الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

- تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2022/2021.
13. خبازي فاطمة الزهرة، جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها، الملتقى الوطني، اليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري، 29 مارس 2017، الجزائر.
14. الضارب حسين عبد الحسن علي، أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، دراسة تحليلية لعينة من مصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.
15. سليمان عادل، دراسة العلاقات بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، دراسة حالة ماليزيا، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
16. شارون رقية، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2013-2014.
17. سماح شوف، سهيلة بوكراع، دور الابتكار المالي في تحقيق ابعاد التوجه الريادي، دراسة حالة عينة من مؤسسات سوق الأوراق المالي السعودي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2022.
18. عبد الحي محمد عبد الحميد، استخدامات التقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، 2013-2014.
19. عمرو محمد توفيق، إدارة لمخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الإستراتيجي، نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة مالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2005 - 2006.

20. فلاح فاطمة بشير قره، اثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية خاصة العاملة في سوريا، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم مالية و مصرفية، سوريا: جامعة تشرين، سوريا، 2017/ 2018.
21. قيمش خولة، متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2024.
22. كمال ميرفت علي أبو، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2: دراسة تطبيقية على المصارف العالمية العاملة بفلسطين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
23. خيرة مجدوب، إدارة المخاطر المالية، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة لثالثة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019/2020.
24. يعقوب فرح، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة عملية لإدارة المخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2016-2017.

الملاحق



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص إدارة مالية



دور الابتكار المالي في إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

السلام عليكم

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية حول موضوع بحثنا هذا

يشرفني ان اضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف مشاركتكم في هذه الدراسة من اجل
الاجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة بوضع علامة (X) أمام المكان المناسب
نعلمكم أن أراكم وإنطباعاتكم مهمة لنتائج بحثنا ونعدكم ان تحظى معلوماتكم بالسرية التامة
وان تستخدم في إطار البحث العلمي نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتم في هذا
العمل.

السنة الجامعية : 2025/2024

المعلومات العامة : démographiques

الجنس : أنثى ☐ ذكر ☐

الفئة العمرية :

أقل من 30 ☐ من 30-40 ☐ من 41-50 ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المستوى التعليمي :

ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

سنوات الخبرة في القطاع المصرفي :

أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المحور الأول : الابتكار المالي
البعد الأول : العمليات و الأنظمة المالية					
					تطوير المنتجات و الخدمات لمالية
					تقدم المؤسسة منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء
					تسعى المؤسسة لتطوير خدمات مالية جديدة بصفة مستمرة
البعد الثاني : الابتكار و التمويل و الاستثمار					
					تستخدم المؤسسة أدوات مالية مبتكرة في عمليات التمويل

					تواكب المؤسسة المستجدات في الأسواق المالية العالمية
البعد الثالث: ثقافة الابتكار المالي					
					يتم تحفيز العاملين على الابتكار في الخدمات مالية
					تركز المؤسسة على البحث و التطوير في المجال المالي
المحور الثاني : إدارة المخاطر المالية					
إدارة الخطر					
البعد الأول : كفاية رأس المال و كفاية السيولة					
					رأس المال متوفر لدى البنك كافي لتغطية المخاطر الائتمانية
					الابتكار المالي ساهم في تحسين كفاءة استخدام رأس المال
					البنك يحتفظ بأصول سائلة كافية لتغطي الالتزامات قصيرة الأجل
					يتم قياس الفجوة بين الاستحقاقات قصيرة الأجل و الموارد المتاحة للتمويل
البعد الثاني : اثر المخاطر المالية على مؤشرات الابتكار المالي					
					تؤثر المخاطر الائتمانية سلبا على الأصول (ROA)
					تؤدي زيادة مخاطر السيولة على انخفاض هامش الربح التشغيلي
					يستخدم العائد على الأصول كمؤشر رئيسي في تقييم فعالية المخاطر
					الابتكار المالي له دور في تعزيز الأداء المالي على وجود المخاطر

المحور الثاني: إدارة المخاطر المالية					
إدارة المخاطر المالية					
البعد الأول المخاطر الائتمانية					
					يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بشكل فعال
					لدى البنك سياسية واضحة للتعامل مع التعثر في السداد
البعد الثاني : مخاطر السيولة					
					لدى البنك إستراتيجيات لتغطية العجز المفاجئ في السيولة
					يتم متابعة السيولة بشكل دوري لتجنب الأزمات
البعد الثالث : مخاطر أسعار الفائدة و أسعار الصرف					
					لدى البنك أدوات لتحوط ضد التقلبات أسعار الفائدة
					يتم استخدام إستراتيجيات مالية للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف
البعد الرابع : المخاطر التشغيلية					
					هناك رقابة داخلية فعالة تقلل من الأخطاء التشغيلية
					يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات للكشف عن المخاطر التشغيلية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الابتكار المالي في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، وذلك في ظل بيئة مصرفية تتسم بتزايد التعقيد والمخاطر. انطلقت الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في مدى إسهام الابتكارات المالية في تحسين قدرات البنوك على التعامل مع مختلف أنواع المخاطر، كائتمانية، وسعر الفائدة والسيولة، والتشغيل والصرف وغيرها. وقد اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، إلى جانب دراسة ميدانية شملت عينة من البنوك الجزائرية، من خلال تصميم استبيان وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وتوزعت فصول الدراسة بين جانب نظري تناول مفاهيم الابتكار المالي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، وجانب تطبيقي ركز على واقع البنوك محل الدراسة وأساليبها في إدارة المخاطر ومدى توظيفها للابتكار المالي في هذا المجال. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الابتكار المالي وكفاءة إدارة المخاطر المالية مما يؤكد أهمية تطوير المنتجات والآليات المالية المبتكرة كوسيلة لتعزيز استقرار الأداء البنكي وتحسين قدراته الوقائية. **الكلمات المفتاحية :** إبتكار المالي ، بنوك تجارية جزائرية ، أدوات مالية مبتكرة ، إدارة المخاطر المالية ،ثقافة الإبتكار المالي .

summary:

This study aims to analyze the role of financial innovation in enhancing the efficiency of financial risk management in commercial banks, in a banking environment characterized by increasing complexity and risk. The study started from the central issue of the extent to which financial innovations contribute to improving banks' abilities to deal with various types of risks, such as credit, interest rate, liquidity, operational, exchange, and others.

The study relied on a descriptive and analytical approach, in addition to a field study that included a sample of Algerian banks, through the design of a questionnaire and data analysis using SPSS software. The chapters of the study were distributed between a theoretical aspect that addressed the concepts of financial innovation and risk management and the relationship between them, and an applied aspect that focused on the reality of the studied banks and their methods of risk management and the extent of their use of financial innovation in this field. The results of the study showed that there is a positive and statistically significant relationship between financial innovation and financial risk management efficiency, which emphasizes the importance of developing innovative financial products and mechanisms as a means to enhance the stability of banking performance and improve its preventive capabilities.

Keywords: Financial innovation, Algerian commercial banks, innovative financial instruments, financial risk management, financial innovation culture.